الفصل الخامس

نماذج من الأزمات المحلية فى المجال الرياضى والمرتبطة بالخارج

١ - أول أزمة رياضية مصرية على المستوى العالمى.
٢ - أزمة الدورة الأولمبية فى ميونخ ١٩٧٢م.
٣ - التعصب والشغب فى الملاعب الرياضية.
٤ - حرمان قادة القطاع الأهلى من الترشيح لمجالس إدارة الهيئات.
٥ - المنشطات فى الاتحاد المصرى لرفع الأثقال.
٦ - بعثة مصر فى دورة الألعاب الأفريقية بالجزائر ١٩٧٨.
٧ - أزمة الحصول على ميدالية أولمبية.
٨ - عضوية مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية.
٩ - عضوية مصر فى اللجنة التنفيذية الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط.
١٠ - الاحتراف فى الرياضة المصرية.

obeikandl.com

obeikandl.com

١ـ أول أزمة رياضية مصرية على المستوى العالمى.

انضمت مصر إلى اللجنة الأولمبية الدولية فى عام ١٩١٠ وكان ترتيبها الرابع عشر بين الدول الأعضاء فى اللجنة الأولمبية الدولية وقد سبقتها كل من :

(فرنسا ــ الولايات المتحدة الأمريكية ــ اليونان ــ ألمانيا ــ استراليا ــ المجر ــ النرويج ــ بريطانيا ــ الدينمارك ــ بلجيكا ــ كندا ــ فنلندا ــ البرتغال).

وقد اختارت اللجنة الأولمبية الدولية السيد/ انجلو بولاناكى اليونانى الجنسية والذى كان يقيم فى مصر فى هذه الفترة مثله مثل آلاف الأجانب الذين كانت مصر نبع الخير لهم لزيادة أموالهم من خلال المستعمر ونهب ثروات الوطن، اختارته عضوا باللجنة الأولمبية الدولية وشاركت مصر رمزيا فى دورة استكهولم الأولمبية عام ١٩١٢ بالسويد بلاعب مصرى واحد هو البطل أحمد حسين والذى كان بطلا لسلاح الشيش فى مصر وأثبت جدارته فى هذه الرياضة عندما كان يدرس فى انجلترا.

ومنذ هذه المشاركة بدأ الاهتمام المصرى الوطنى بالدورات الأولمبية واستعدت مصر ببعثة كاملة للمشاركة فى الدورة الأولمبية السادسة التى كان مقررا إقامتها فى برلين عام ١٩١٦ ولكن الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) حالت دون قيامها وشاركت مصر بعد ذلك فى الدورة الأولمبية الثامنة والتى أقيمت فى مدينة انفرس عام ١٩٢٠ ببلجيكا حيث شاركت ببعثة قوامها ٢٠ رياضيا فى ست ألعاب وكان المتحدث الرسمى لمصر فى الدورات الأولمبية هو السيد/ انجلو بولانكى اليونانى ـ وكان أيضا هو المراقب والمشرف على أى نشاط رياضى فى مصر بوصفة عضو باللجنة الأولمبية الدولية وهو بهذه الصفة يعتبر ممثل اللجنة الأولمبية فى مصر.

وفى دورة امستردام عام ١٩٢٨ فى هولندا انطلقت القدرات المصرية الوطنية إلى عنان السماء حيث حصلت البعثة المصرية على أول انتصار حقيقى لها أذهل العالم، وإذا كان فوز مصر فى الدورة السابعة بباريس عام ١٩٢٤ فى كرة القدم

الدورة الأولمبية ١٩٣٢
مجال أول أزمة تواجه
الرياضة المصرية عالميا

١٩٢٨ أول دورة أولمبية فى
أمستردام حصلت مصر
فيها على عدة ميداليات
أولمبية أذهلت العالم

١٩١٢ أول دورة أولمبية فى
ستكهولم يلعب فيها
مصرى هو لاعب السلاح
أحمد حسين

على منتخب المجر أقوى دول العالم فى هذا الوقت فى كرة القدم قد وضع مصر على أول طريق العالمية وأصبح العالم يتحدث عن هزيمة المجر فى كرة القدم ــ فإن الانتصار الحقيقى كان لأبطال الألعاب الفردية فى دورة ١٩٢٨ بأمستردام حيث حصل كل من الأبطال الآتى بيانهم على الإنجازات الأولمبية التالية :

ـ فاز البطل المصرى إبراهيم مصطفى بالمركز الأول فى وزن خفيف الثقيل فى المصارعة الرومانية وحصل على الميدالية الذهبية .

ـ فاز البطل المصرى السيد محمد نصير بالمركز الأول فى وزن ٨٢,٥ كجم ـ خفيف الثقيل فى رفع الأثقال وحصل على الميدالية الذهبية .

ـ فاز البطل المصرى فريد سميكه فى الغطس على السلم الثابت بالمركز الثانى وحصل على الميدالية الفضية، كما فاز فى الغطس على السلم المتحرك بالمركز الثالث وحصل على الميدالية البرونزية .

ـ كما حقق الفريق المصرى لكرة القدم والذى فاجأ العالم فى الدورة الأولمبية السابقة بفوزه على المجر ـ حقق هذا الفريق المركز الرابع ـ وكان من بين أبطاله خمسة من الذين فازوا على المجر فى الدورة الأولمبية السابقة عام ١٩٢٤ وهم أحمد سالم ـ على الحسنى ـ إسماعيل جوده ـ على رياض ـ ومحمد حموده .

وأضيف إليهم العمالقة عبدالحميد حمدى ـ سيد أباظة ـ جابر الصورى ـ أحمد سليمان ـ محمود مختار ـ جميل الزبير ـ جمال عزالدين ـ محمد رستم ـ عبدالحليم حسان ـ حسن موسى ـ محمد شميس .

ـ فاز اللاعب المصرى مختار حسين بالمركز السابع فى رفع الأثقال فى وزن ٧٥ كجم .

ـ فاز اللاعب على كامل بالمركز الخامس فى المصارعة فى وزن الريشة .

وقد استطاع اليونانى انجلو بولانكى الاستفادة القصوى من هذه الانتصارات المصرية وحصل على العديد من المكاسب المعنوية والمادية، مما أثار العديد من التساؤلات لدى مجموعة من الرياضين المصريين وفى مقدمتهم أبطال الذهب

انجلو بولاناكى

والفضة وكرة القدم فى الدورة الأوليمبية بامستردام ١٩٣٨، وتساءل البعض كيف تظل هذه الانتصارات تحت الإدارة الأجنبية للبعثة المصرية وظهرت بوادر الأزمة بين مصر وأعضاء اللجنة الأولمبية من المصريين الوطنيين وبين اللجنة الأولمبية الدولية والتى كانت تعتبر اليونانى انجلو بولاناكى هو الرياضة المصرية وهو الإنجازات المصرية التى تحققت فى الدورات الأولمبية منذ فوز مصر على المجر فى كرة القدم عام ١٩٢٤ خلال أولمبياد باريس والتى انتهت بالحصول على عده ميداليات فى الدورة الأولمبية ١٩٢٨ فى امستردام بهولندا.

وأرسلت مصر احتجاجا إلى اللجنة الأولمبية الدولية تعترض فيه على وجود يونانى عضوا باللجنة الأولمبية الدولية لمصر وممثلا فى نفس الوقت للجنة الأولمبية الدولية فى مصر وكانت تقود هذه الأزمة بكل ثقة جبهة تمصير الرياضة المصرية والاستقلال عن سيطرة الاتحاد المختلط ورفضت الاشتراك فى اللجنة الأولمبية المصرية مما أدى إلى حلها فى عام ١٩٢٩ وعندما وصلت الدعوة فى يناير من عام ١٩٣٢ لمصر للمشاركة فى الدورة الأولمبية العاشرة والمقرر إقامتها فى لوس انجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٣٠ يونيو إلى ١٤ اغسطس ١٩٣٢ ووصلت الدعوة لمصر من مفوضية الولايات المتحدة بمصر إلى وزارة الخارجية التى حولتها إلى وزارة المعارف العمومية بصفتها الوزاره المختصة، وبعد ذلك تمت دعوة الاتحادات الرياضية للاجتماع لأن اللجنة الأولمبية كانت منحلة.

وقررت الاتحادات الرياضية المصرية رفض الدعوة ومقاطعة الدورة الأولمبية العاشرة فى لوس انجلوس لعدم تسوية الوضع ولعدم اختيار مصرى فى عضوية اللجنة الأولمبية الدولية بدلا من اليونانى انجلو بولاناكى وأصرار اللجنة الأولمبية الدولية على تمثيل مصر بأجنبى وإذا كان هذا اليونانى قد استطاع أن يتواجد على ساحة الرياضة المصرية فقد كان السبب وجود الأندية الأجنبية فى مصر حيث تم

إنشاء أول اتحاد مختلط للأندية الرياضية فى مصر وقد اختير هذا اليونانى رئيسا له ولكن أن يستمر بعد ذلك ممثلا للرياضة المصرية على المستوى الأولمبى فهو الأمر الذى كان مرفوضا من كل المصريين الوطنيين.

وفى ٥ مارس ١٩٣٢ كان وزير المعارف المصرية قد لمس اتجاه الاتحادات الرياضية عن مقاطعة الدورة الأولمبية لأصرار اللجنة الأولمبية الدولية على تمثيل مصر بشخص أجنبى فى اللجنة الأولمبية الدولية، فأصدر قراره بالرد على الكونت (بييه لاتور) رئيس اللجنة الأولمبية الدولية مؤيدا رأى الاتحادات المصرية، وقد اقترح رئيس اللجنة الأولمبية الدولية أن يكون لمصر عضو مصرى آخر إلى جانب العضو اليونانى انجلو بولاناكى وبحيث يكون لمصر عضواً فى اللجنة الأولمبية الدولية وليس واحداً فقط، ولكن الهيئات الرياضية المصرية وأيضا الهيئات الدولية، وذلك تطبيقا للنظام الأولمبى الدولى الذى ينص فى مواده على أن ممثل الدولة لأبنائها فقط وليس حاملوا الجنسيات الأخرى أو الأجانب المقيمون فى الدولة.

وفعلا قاطعت مصر الدورة الأولمبية فى لوس انجيلوس ١٩٣٢، وبحثت الجماهير الأمريكية عن اللاعبين المصريين أصحاب الانجازات العظيمة فى أولمبياد ١٩٢٨ بأمستردام فلم يجدوهم لمقاطعة مصر للدورة الأولمبية وعندما عرف الرأى العام الأمريكى أسباب مقاطعة مصر للدورة الأولمبية فى لوس انجلوس زاد احترام العالم للرياضى المصرى الذى يحافظ على وطنيته بالرغم من الظروف الاستعمارية التى يعيش فيها.

لهذا تناولت الصحافة الأمريكية الموضوع باعتباره انتصارا لمصر وتحديا للجنة الأولمبية الدولية.

وقد صممت اللجنة الأولمبية المصرية على موقفها وقررت عدم الاعتراف نهائيا بالعضو اليونانى وقررت عدم المشاركة مطلقا تحت إدارة بعثة أجنبية مثلما حدث فى دورتى ١٩٢٤، ١٩٢٨ وفى اجتماع اللجنة الأولمبية الدولية فى أثينا بتاريخ ١٧ مايو ١٩٣٤ تم تصحيح الوضع حيث قررت اللجنة الأولمبية الدولية

محمد طاهر

تصحيح هذا الوضع وعينت المصرى محمد طاهر باشا عضوا فى اللجنة الأولمبية الدولية وممثلا للجنة الأولمبية الدولية فى مصر، وقررت اعتبار انجلوا بولاناكى عضو اللجنة الأولمبية الدولية عضوا ممثلا لليونان وأيضا مندوبا للجنة الأولمبية الدولية فى اليونان وليس مصر.

وصدر فى مصر مرسوم بنظام اللجنة الأهلية للرياضة المصرية وتشكيل اللجنة الأولمبية المصرية ثم صدر مرسوما آخر بتعيين محمد طاهر باشا رئيسا للجنة الأهلية ـ وجعفر والى وشريف صبرى وكيلين لها لمدة أربع سنوات.

وقد جاء فى الفقرة الخامسة من المادة ١١ أن يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه اللجنة الأولمبية المصرية.

كما جاءت المادة ١٧ من مرسوم اعتماد نظام اللجنة الأهلية للرياضة البدنية اختصاصات اللجنة الأولمبية والتى نصت على.

«تختص اللجنة الأولمبية المصرية بكل ما يتعلق بالألعاب الأولمبية ويعهد إليها على الأخص مهمة اشتراك مصر فى الألعاب الأولمبية وتدريب الرياضين المنتمين دون سواهم إلى الاتحادات والجمعيات صاحبة الشأن وتقوم اللجنة المذكورة بتنظيم الألعاب الأولمبية كلما تقرر إقامتها فى مصر وتحدد اللائحة الداخلية للجنة الأهلية للرياضة البدنية كيفية تكوين اللجنة الأولمبية ونظام العمل فيها».

وكانت كل هذه القرارات خطوات جادة نحو تمصير الرياضة الوطنية المصرية، وإيجاد تخطيط لرياضة مصرية سليمة والانطلاق إلى عالمية الرياضة المصرية.

وذهبت البعثة المصرية بعد مقاطعة الدورة الأولمبية فى لوس انجيلس ١٩٣٢ إلى الدورة الأولمبية التالية فى برلين ١٩٣٦ بطابع مصرى قومى بين دول العالم، وقد استطاع أبطال مصر فى الدورة الأولمبية فى برلين ١٩٣٦ أن يحققوا انتصارات

عظيمة أكدت مكانة مصر الأولمبية والعالمية رياضيا، حيث حصل أبطال مصر فى الدورة على الميداليات التالية :

- البطل خضر التونى حصل على المركز الأول والميدالية الذهبية فى رفع الأثقال.

- البطل أنور أحمد وشهرته محمد مصباح حصل على المركز الأول والميدالية الذهبية فى رفع الأثقال لوزن الخفيف.

- البطل صالح محمد سليمان حصل على المركز الثانى والميدالية الفضية فى رفع الأثقال لوزن الريشة.

- ابراهيم شمس حصل على المركز الثالث والميدالية البرونزية فى رفع الأثقال لوزن الريشة.

- ابراهيم وصيف حصل على المركز الثالث والميدالية البرونزية فى رفع الأثقال الوزن خفيف الثقيل.

- كما حصل إبراهيم عربى على المركز الخامس فى المصارعة.

- ومختار حسين على المركز الخامس فى رفع الأثقال.

- وإبراهيم مسعود على المركز السادس فى رفع الأثقال.

- كما حصل اللاعب محمد أحمد جعيصة على المركز الثامن فى رفع الأثقال.

وبالرغم من مشاركة مصر ببعثة صغيرة قوامها ٣٧ لاعبا فى تسع ألعاب فقط إلا أنها نالت الإعجاب فى هذه الدورة واستطاع أبطال رفع الأثقال أن يحققوا العديد من الانتصارات والتى جعلتهم فى صفوف المقدمة قبل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما هو جدير بالذكر أن الاتحاد الدولى لرفع الأثقال رفض الاعتراف بالأرقام المسجلة فى مصر للبطل الفذ خضر التونى لأنها أرقام خيالية يصعب تحقيقها من أى رياضى فى العالم، وقد قرر الاتحاد الدولى لرفع الأثقال تأجيل الاعتراف بهذه

خضر التونى البطل الأولمبى المصرى الذهبى الذى أحرج الاتحاد الدولى لرفع الأثقال قبل أولمبياد ١٩٣٦ وعلى جانبيه أبطال الفضة والبرونز فى أولمبياد ١٩٣٦

الأرقام حتى يشارك خضر التونى فى الدورة الأولمبية فى برلين ١٩٣٦ ويثبت أنه قادر على تحقيق هذه الإنجازات مرة أخرى وأمام أعضاء الاتحاد الدولى وفى داخل المنافسة الأولمبية، وقد كان ذلك فعلا واستطاع خضر التونى أن يجبر الاتحاد الدولى لرفع الأثقال أن يعترف بكل أرقامه القياسية فى مصر وبرلين بعد أن شاهده عملاقا على الطبيعة حيث حقق أرقاما كانت فى هذا الوقت مذهلة واستطاع أن يسبق البطل العالمى الألمانى الذى أحرز المركز الثانى بـ ٣٥ كيلو جراما منها ١٠ كيلو فى رفعة الضغط، ١٧,٥ كيلو جرام فى رفعة الخطف و ٧,٥ كيلو جرام فى رفعة النظر، بل أن رقمة الأولمبى فى وزن المتوسط قد تفوق على بطل فرنسا هوستون الحاصل على الذهبية فى وزن خفيف الثقيل التالى لوزن خضر التونى والأكبر منه وزنا فى الجسم والمفروض قدرة فنية أيضا وقد وقف أعضاء الاتحاد الدولى لرفع الأثقال تحية لهذا البطل الذى كان يجب منحه ميداليتين ذهبيتين فى وزنى المتوسط وخفيف الثقيل وليس ميدالية ذهبية واحدة فقط فى

وزن المتوسط كما تنص قواعد الاتحاد الدولى وهو حدث لم يتكرر فى فى تاريخ الدورات الأولمبية حتى الآن فى رياضة رفع الأثقال. وقد منعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) حصول الأبطال المصريين على العديد من الميداليات الذهبية فى الدورات الأولمبية حيث لم تقام دورتى ١٩٤٠ فى طوكيو، ١٩٤٤ فى هلسنكى بسبب الحرب.

إلا أن أبطال مصر أستطاعوا فى دورة لندن عام ١٩٤٨ أن يسجلوا ١٢ إنجازا أولمبيا آخر.

وقد انتهت الأزمة بانتصار الرياضة المصرية انتصارا باهرا.

وهذا لا يعنى أننا هنا من حيث النظرة التاريخية ننسى الدور الحيوى للرياضى اليونانى السكندرى انجلو بولاناكى والذى كان رئيسا لأول اتحاد مختلط للأندية الرياضية فى مصر والذى تم إنشائه فى عام ١٩٠٨ ـ كما أننا تاريخيا لا ننسى له بصفته من المقيمين فى الإسكندرية أنه شارك فى مباريات رياضية دولية خارج الأراضى المصرية حيث اشترك فى عام ١٩٠٣ فى أثينا وفى أزمير فى مسابقات العدو ١٠٠م وقد اعتزل ممارسة الرياضة فى عام ١٩٠٦، وقد ساعد انجلو بولاناكى فى إنشاء أول نادى فى الإسكندرية باسم نادى الرياضة العامة الذى كان يضم جميع أنواع الألعاب الرياضية وفى سنة ١٩١٠ وكانت أول لجنة أولمبية تحت رعاية الخديوى عباس الثانى وأعضائها :

الأمير عمر طوسون رئيسا وأمين يحيى باشا أمينا للصندوق وكان انجلو بولاناكى سكرتيرا عاما وأحمد زيوار باشا عضوا وكان فى هذا الوقت محافظا للإسكندرية كما كان من أعضائها مندوبين عن الاتحادات الرياضية كما أننا لا ننسى أنه أول من فكر فى إنشاء ملعب أولمبى فى الإسكندرية ـ مسقط رأسه ـ يصلح يوماً أن تقام عليه الدورة الأولمبية وفعلا أقامت الإسكندرية ممثلة فى بلدية الإسكندرية هذا الملعب والذى مازال يستقبل الرياضة المصرية منذ عام ١٩٢٩.

ولكننا هنا نتناول الأزمة باعتبارها مشكلة وطنية مصرية إدارتها اللجنة الأولمبية المصرية الوطنية، بعد أن وجدت أن البعثة المصرية التى شاركت فى

الدورة الأولمبية بباريس عام ١٩٢٤ تحت إدارة غير وطنية وكان إدارتها أجنبية بقيادة اليونانى انجلو بولاناكى وقد تكرر الوضع فى الدورة الأولمبية فى امستردام ١٩٢٨، وبالرغم من أن كل الأبطال وكل المشاركين من اللاعبين من الوطنيين المصريين إلا أن الإدارة كانت أجنبية وليست مصرية خالصة وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية المصرية ومنذ عام ١٩١٤ تتجه نحو تمصير الاتحادات الرياضية التى يسيطر عليها الأجانب وكانت الشرارة فى عام ١٩١٤ ولكنها انطلقت فى اتجاه اللجنة الأولمبية الدولية فى عام ١٩٣٢ وانتهت الأزمة بنجاح الوطنية المصرية بأن يكون لها على الصعيد الأولمبى الدولى مواطن مصرى هو محمد طاهر باشا.

وبهذا انتصرت الرياضة المصرية على اللجنة الأولمبية الدولية وأجبرتها على الإعتراف بعضو أولمبى دولى مصرى بدلا من عضو اللجنة الأولمبية الدولية اليونانى الجنسية.

وهذا كان راجعا إلى التخطيط المناسب من ناحية واتفاق الجهة الحكومية المصرية ممثلة فى وزير المعارف، والجهة الأهلية ممثلة فى أعضاء الاتحادات الرياضية فى القرار بالإضافة إلى اشتراك الرأى العام الرياضى فى الموضوع.

٢ ـ أزمة الدورة الأولمبية فى ميونيخ ١٩٧٢م :

لم تواجه أى دورة أولمبية فى التاريخ الحديث ومنذ بدأت الدورة الأولمبية فى عام ١٨٩٦ بدورة أثينا أزمة رياضية كبرى كما واجهت الدورة الأولمبية والتى أقيمت فى ميونيخ عام ١٩٧٢ .

فقبل إقامة الدورة الأولمبية توقف وصول البعثات الرياضية الأفريقية إلى ألمانيا انتظارا لقرار اللجنة الأولمبية الدولية فى شأن (روديسا العنصرية) ومشاركتها فى الدورة الأولمبية بالرغم من أنها من الدول التى تطبق التفرقة العنصرية بين البيض والسود .

شعار أولمبياد ميونيخ ١٩٧٢

وكان القرار الأفريقى الأول والصادر من المنظمة الأفريقية أن الدول الأفريقية لا تمانع اشتراك روديسا ضمن بعثة بريطانيا وباعتبارها مستعمرة بريطانية كما حدث نفس الموقف فى دورة طوكيو عام ١٩٦٤ عندما شاركت روديسا تحت راية العلم البريطانى بصفتها مستعمرة بريطانية .

إلا أن المجموعة الأفريقية قد اتخذت قرار قبل الدورة فقط بـ ٤ أيام بأن الدول الأفريقية جميعا سوف تنسحب من الدورة الأولمبية فى ميونيخ إذا شارك اللاعبون أو اللاعبات من روديسا تحت أى مسمى فى الدورة الأولمبية، وكانت مصر قد أرسلت مقدمة البعثة فقط إلى ميونيخ وكانت مجموعة من الإداريين برئاسة الأستاذ عبدالعزيز الشافعى بصفته رئيسا للبعثة المصرية المشاركة فى الدورة الأولمبية بميونيخ ١٩٧٢.

وقد قررت اللجنة الأولمبية الدولية ورئيسها «ايفرى بروندج» عقد اجتماعها قبل الدورة بثلاثة أيام لدراسة الموضوع وقد طلب من روديسا ومنظمة الدول الأفريقية حضور الاجتماع المقرر انعقاده لعرض كل منهما وجهه نظره أمام اللجنة الأولمبية الدولية صاحبة القرار فى استمرار روديسا فى الأولمبياد من عدمه، وبعد أن أعلن «بروندج» تأجيل الاجتماع عدة مرات إلا أنه اضطر إلى عقده لأنه فعلا صدرت التعليمات لعدد كبير من الدول الأفريقية التى لم تصل إلى ميونيخ بعدم السفر إلى ميونيخ إلا بعد صدور القرار النهائى من المنظمة الأفريقية وفقا لقرار اللجنة الأولمبية الدولية فيما يخص دولة روديسا العنصرية.

وبعد أن فشلت بعثة روديسا من أن تثبت أن البعثة وصلت إلى ميونيخ بواسطة جوازات سفر انجليزية وبذا يمكنهم المشاركة فى الأولمبياد تحت علم بريطانيا حيث أنهم دخلوا ميونيخ بواسطة بطاقات أولمبية وليس جوازات سفر، قررت اللجنة الأولمبية الدولية إجراء التصويت على الموضوع وفازت المنظمة الأفريقية بالتصويت ٣٦ ضد ٣١ وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت، وكان القرار طرد روديسا من الدورة الأولمبية فى ميونيخ وعدم السماح لهم بالبقاء فى القرية الأولمبية أو مشاركتهم فى أى مسابقة بالأولمبياد وقد حاول رئيس اللجنة الأولمبية الدولية أن يعلن لرجال الإعلام أن القرار هو سحب الدعوه الموجهه إلى روديسا للاشتراك فى الأولمبياد وليس الطرد.

إلا أن سكرتير عام المنظمة الأفريقية (جانجا) أعلن أن الدول الأفريقية انتصرت وتم طرد روديسا من الأولمبياد لذا فسوف تشارك الدول الأفريقية فى ألعاب الدورة الأولمبية فى ميونيخ والتى ستبدأ فى ٢٦/ ٨/ ١٩٧٢.

وتم الاتصال التليفونى مع البعثة المصرية فى القاهرة والتى كانت تنتظر التعليمات لركوب الطائرة والسفر إلى ميونيخ وكانت البعثة تتكون من ٤٢ لاعبا وإداريا، ومن اللاعبين الأسماء التالية :

* ألعاب القوى ويمثلها : ناجى أسعد يوسف، وعبدالحميد خميس.

* السباحة ويمثلها على قناوى، وعادل يوسف أمين.

* الملاكمة ويمثلها: سعيد العشرى، محمد السيد سليم، وصلاح أمين، وعبدالهادى خلف الله، وفؤاد جاد، ومحمود على أحمد.

* والمصارعة ويمثلها: محمد راغب المالكى، السيد عبدالفتاح، إبراهيم السيد، جابر محمد جابر، ومحمد مسعود، ولطفى عميره.

* وكرة السلة ويمثلها: إسماعيل سليم، والسيد توفيق، وشريف أبو الخير، وطلعت جنيدى، ونادر هلال، وكمال كامل، وعصام خالد، وأحمد السحرتى، وعوض عبدالنبى، عادل إسماعيل، وسيد مبارك، وفتحى كامل. وكان احتياطى السلة سيد أبو الدهب وجمال بشر، يسافر واحد منهما فقط.

وفعلا وصلت البعثة فى موعدها الرسمى إلى ميونيخ وأقامت فى القرية الأولمبية كما حضرت من مصر للمشاركة فى الدورة الأولمبية بميونيخ أول بعثة للشباب يمثلون اتحاد طلاب الجمهورية وكان مجموعهم خمسة طلاب فقط، وكان مؤلف هذا الكتاب الدكتور إسماعيل حامد عثمان من بينهم حيث كان ممثلا لطلاب الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه لكل الجامعات المصرية فى اتحاد طلاب الجمهورية عندما كان طالبا بالدراسات العليا، وفعلا وصلت البعثة بعد هذا القرار حيث أن سفرهم تم بناء على استلامهم البطاقات الرسمية للبعثة الأولمبية مثلهم مثل البعثة الرسمية إلا أن إقامتهم كانت فى مساكن الشباب الذين يحضرون الدورة يمثلون دول العالم فى الدورة الأولمبية، وهو تقليد موجود فى كل الدورات الأولمبية ولكن للأسف لم يسبق أن شاركت مصر فى هذه المعسكرات إلا فى دورة ميونيخ فقط.

وما كادت تنتهى مشكلة روديسا فى الدورة وتستريح الدول الأفريقية وتسعد اللجنة المنظمة بقرار اللجنة الأولمبية الدولية إلا وظهرت أزمة أخرى فجرتها الصين حيث أعلنت أنها طلبت طرد فرموزا من الدورة الأولمبية.

وأعلنت أنها سوف تنسحب من الدورة لأن فرق فرموزا مازالت تحتل مقعد الصين الشرعى فى اللجنة الأولمبية الدولية.

وقد رفضت الصين الدعوة التى وجهتها اللجنة المنظمة للصين للمشاركة فى المباريات الأولمبية إلا أنها رفضت وطلبت أولا طرد فرموزا من الدورة الأولمبية، ولم تكد الدورة الأولمبية تبدأ وتستمر عده أيام حتى واجهت الدورة الأولمبية أزمة كبرى، حيث هاجمت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين مقر البعثة الإسرائيلية داخل القرية الأولمبية وتم احتلال المقر الإسرائيلى للبعثة وارتبكت الدورة ارتباكاً كبيراً.

وقد كان لمصر من خلال رئيس البعثة المصرية فى الدورة الأولمبية بميونيخ الأستاذ عبدالعزيز الشافعى موقفا هاما وحيويا مع هذه الأزمة.

وبالرغم من أن هذه الدورة قد شاهدها لأول مرة فى تاريخ الرياضة الأولمبية بليون مشاهد على الهواء كانوا يتابعون من خلال التلفزيون الألمانى كل مراسم الافتتاح الأولمبى، إلا أن هذا الحدث الفلسطينى والذى أدى إلى أزمة رياضية كبرى وجعل العالم كله يتابع أخبار الهجوم الفلسطينى على مقر البعثة الإسرائيلية واحتجاز مجموعة من الرهائن والمطالبة بمجموعة من المطالب، وقد تتبع هذا الحدث أكثر من البليون مشاهد.

ويعتبر أن عدد المشاركين والمتأثرين بهذه الأزمة الرياضية الكبرى كان ٧١٢٣ لاعباً منهم ١٠٥٨ لاعبة يمثلون جميعاً ١٢٢ دولة من دول العالم الأعضاء فى اللجنة الأولمبية الدولية وهذا بخلاف الإداريين والحكام ورجال الإعلام والذى كان مجموعهم يزيد عن ١٤ ألف فرد.

وحتى نعرف حقيقة الدور المصرى فى هذه الأزمة الرياضية العالمية؟ وكيف إدارتها القيادة الألمانية؟ وكيف كان قرارها؟ وكيف كان توقيت القرار؟ وهل أصابه

الصواب أم كان قرار معيب؟ كان من الواجب أن نلتقى مع رئيس البعثة المصرية فى ميونيخ لنعرف أدق التفاصيل خلال هذه الأزمة العالمية لتكون الدروس المستفادة من هذه الأزمة دروسا للحركة الرياضية المصرية ومفاتيح لمواجهة وحل الأزمات المماثلة فى المجال الرياضى.

وقد ذكر الأستاذ عبدالعزيز الشافى فى لقائى معه بعد أن تذكرنا التاريخ والموقف الحاسم فى هذه الدورة حيث كنت شخصيا (المؤلف) موجودا فى دورة ميونيخ ١٩٧٢ مع بعثة الشباب التى وافق الأستاذ عبدالعزيز الشافعى شخصياً على مشاركتها باسم اتحاد طلاب الجمهورية وحضرت الأولمبياد مع مجموعة تمثل الاتحاد قوامها ٥ طلاب وكان جميعهم من أبطال الرياضة من طلاب الجامعات والدراسات العليا.

وقد تذكر الأستاذ عبدالعزيز الشافعى كل صغيرة وكبيرة فى هذا الحدث بالرغم من مرور قرابة ربع قرن عليه إلا أنه كان يتذكر كل الدقائق بهذا الحدث وكأنه كان بالأمس القريب وقد قال سيادته:

تم استدعائى بصفتى رئيسا لبعثة جمهورية مصر العربية فى تمام الساعة السادسة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق ٥ سبتمبر ١٩٧٢ إلى اجتماع هام جدا وعاجل فى مقر اللجنة المنظمة بالقرية الأولمبية بميونيخ حيث كنت أقيم بصفتى سكرتيرا عاما للجنة الأولمبية المصرية مع باقى سكرتارى اللجان الأولمبية فى العالم فى فندق فى منتصف المدينة بميونيخ، وعندما وصلت وبدأ الاجتماع علمنا من الجانب الألمانى أن هناك مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين قد استطاعت منذ ساعة فقط الهجوم على القرية الأولمبية والتحفظ على مجموعة من أعضاء البعثة الإسرائيلية فى القرية الأولمبية وكذلك تحفظوا على مقر البعثة بالكامل ــ وأثناء اقتحامهم للمقر واستيلائهم عليه قُتل اثنين من أفراد البعثة الإسرائيلية أحدهم مدرب المنتخب الإسرائيلى للمصارعة والآخر أحد أعضاء البعثة الإسرائيلية من الرياضيين وكان يحضر الاجتماع كل من :

١ ــ فيلى دواما رئيس اللجنة المنظمة للدورة.

٢ ــ جنشر وزير الداخلية الألمانى.

٣ ــ المهندس أحمد دمرداش تونى عضو اللجنة الأولمبية الدولية (مصرى).

٤ ــ بن جلون عضو اللجنة الأولمبية الدولية (مغربى).

٥ ــ بيير الجميل عضو اللجنة الأولمبية الدولية (لبنانى).

٦ ــ المحجوب عضو اللجنة الأولمبية الدولية (سودانى).

وقد طلب الجانب الألمانى من الموجودين تطوع أحد الأعضاء العرب أو أكثر من عضو للتوجه لمقابلة الفدائيين الفلسطينيين والذين أعلنوا مطالبهم وفق ما يلى:

الإفراج عن حوالى ٢٠٠ فلسطينى من سجون إسرائيل وترحيلهم فى طائرة خاصة من إسرائيل إلى مصر ــ حيث يتم تبادل المسجونين الفلسطينيين بالرهائن بعد ترحيلهم بالطائرة من ميونيخ أيضا إلى مصر.

وهذا يعنى ضرورة توفير طائرات لنقل الرهائن مع الفدائيين إلى مصر ــ وأعطى الفدائيون مهلة فقط حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا موعدا نهائيا لتنفيذ الطلبات وإلا فجروا مقر البعثة الإسرائيلية بمن فيه من فدائيين واسرائيليين.

وقد طلب منى شخصيا «عبدالعزيز الشافعى» ومعى الأستاذ أحمد دمرداش تونى أن نقوم بمهمة إبلاغ الفدائيين الفلسطينيين بطلب تأجيل الموعد المقرر الثانية عشرة ظهرا (بعد ٦ ساعات فقط من الاجتماع) لإعطاء فسحة من الوقت، وفعلا وافقت فورا على القيام بالمهمة ومعى الأستاذ أحمد دمرداش تونى وتم نقلنا إلى البدروم الأرضى للوصول منه إلى مقر البعثة الإسرائيلية حيث كانت القرية الأولمبية فوق سطح الأرض وتوجد عشرات الطرق أسفل الأرض لتقديم الخدمات المختلفة للقرية وحتى لا تكون هناك كثافة فى طرق القرية، ومررنا معا فى الطرق الموجودة تحت الأرض حتى مكان الاقتراب من مقر البعثة الإسرائيلية، وعندما وصلنا إلى آخر نقطة أمن وبحيث نصل بعد ذلك مباشرة إلى مقر البعثة الإسرائيلية وكان من الممنوع تماما تخطى هذه المنطقة للخطورة على حياة من يتخطاها حيث أنها معرضة للتصويب بطلقات الرصاص من جانب الفدائيين

الفلسطينيين حيث تم منع أى فرد من الاقتراب من هذه المنطقة وإلا تعرض للاقتناص، وقبل اجتياز هذه المنطقة طلب الأستاذ أحمد دمرداش تونى الاعتذار عن الإستمرار فى المهمة وتكملة المشوار لشعوره بإعياء شديد أدى إلى استناده على الحائط مما جعلنى استمر وحيدا فى المهمة وقد طلبت من الأستاذ التونى رعاية أسرتى لو حدث لى مكروه لا قدر الله، واجتزت وحيدا المنطقة الأمنية الأخيرة وقرأت الفاتحة وتلوت الشهادتين وتوجهت إلى المبنى المحتل مقر الحدث، وكان يصاحبنى أحد رجال الأمن الألمان ولكنه تركنى أيضا عند النقطة الأمنية الأخيرة ــ وكان يقف أمام مقر البعثة أحد الفدائيين الفلسطينيين وكان وجهه مطلياً باللون الأسود كما كان يضع على وجهه غطاء على شكل قناع لا يظهر منه إلا العينين.

وكانت تقف قريبة منه إحدى عضوات الأمن الألمانى وكانت بمثابة ضابط اتصال بين الجانبين الألمانى والفلسطينى.

وعندما بدأت فى شرح مطالب الجانب الألمانى للفدائى الفلسطينى وأبلغته علاوة على المطالب أن اللجنة المنظمة للدوره الأولمبية قررت إيقاف الألعاب الأولمبية بسبب هذا الحدث، وهذا الإيقاف يحدث لأول مرة فى التاريخ الأولمبى منذ بدأت الدورات الأولمبية فى عام ١٨٩٦.

وقد أكدت له أن المسئولين الألمان يتعهدون بضمان سلامة مغادرة جميع الفدائيين لألمانيا إلى أى جهة يحددونها وقد اكتشفت أن الفدائى الفلسطينى هو شاب صغير لا يتعدى عمره ٢٠ عاما.

ولكنه مباشرة أبلغنى برفض العرض المقدم لأن لهم مطالب وقضية، وهى القضية الفلسطينية ويهمهم أن يعرف العالم كله عدالة القضية الفلسطينية وأبعاد القضية الفلسطينية.

فطلبت منه مطلبا أخيرا وهو مد المهلة المحددة لها الساعة ١٢ ظهرا إلى موعد آخر لمزيد من دراسة مطالب الفدائيين من قبل الجانب الألمانى واتصاله بالجانب الإسرائيلى.

فوعدنى أن ينقل هذا المطلب إلى زملائه الفدائيين فى الداخل.

وبعد ذلك انصرفت من مقر البعثة الإسرائيلية عائدا فى نفس الطريق وفى نفس نقطة الأمن حتى عدت إلى مقر البعثة المصرية فى القرية الأولمبية ــ وقد كان كل شاغلى فى هذا الوقت موقف البعثة المصرية فى هذه الأزمة الكبيرة خاصة أن موقف البعثة أصبح حرجا جدا بعد أن أعلن الفدائيون الفلسطينيون أنهم سوف يتوجهون مع الرهائن إلى مصر، وكان معنى ذلك أن الرأى العام الألمانى أصبح ضد مصر وكان شعورى وقتها أن الجانبان الألمانى والإسرائيلى سوف يعتقدان أن مصر خلف الهجوم على مقر البعثة الإسرائيلية خاصة أن العلاقات الدبلوماسية كانت منقطعة بين الجانب المصرى والألمانى منذ حرب ١٩٦٧.

وبسرعة تم دراسة كل المواقف وكان عامل الوقت حاسما فكان أن أعطيت تعليمات واضحة للأستاذ أبو الفتوح السيد مدير البعثة المصرية بعدم مغادرة أى عضو لمقر البعثة مهما كانت الأسباب، وعليه أعطيت تعليمات أخرى بأن يطلب الطعام لأعضاء البعثة من المطعم إلى مقر البعثة المصرية وحتى لا يتحمل أعضاء البعثة المصرية أى مواقف مع الدول الأخرى والتى كانت تعتبر أن مصر مسؤولة ومشاركة مع الفدائيين فى الهجوم وظهر موقف عدائى ضد البعثة المصرية شعرته فورا عند لقائى مع بعض أعضاء البعثات الأخرى وخاصة من الألمان أنفسهم.

ثم كان قرارى الثالث والحاسم والذى شعرت أننى يجب أن أتخذه بأسرع وقت ممكن لأن عنصر الوقت حاسما فى مثل هذه الأزمات، وهو ضرورة عودة البعثة المصرية فورا إلى القاهرة بالرغم من أننى أعلم جيدا أن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين الدولتين ألمانيا ومصر، وكذلك فإن الطيران المصرى (شركة مصر للطيران) لها رحلة واحدة أسبوعيا إلى ميونيخ مما يصعب الأمر كثيرا، ولكن فور اتخاذى قرار العودة بالبعثة كاملة إلى القاهرة فى أقرب وقت وكانت البعثة تتكون من حوالى ٣٥ فرداً يمثلون ألعاب كرة السلة وألعاب القوى والملاكمة والمصارعة ورفع الأثقال - بدأت التحرك لتنفيذ القرار الثالث.

وكان هذا القرار على مسئوليتى بصفتى المسئول الأول عن البعثة بالرغم من وجود الأستاذ أحمد الدمرداش تونى - رحمة الله عليه - وكان وقتها عضوا فى

عبدالمنعم وهبه

اللجنة الأولمبية الدولية وكان أيضا موجودا فى ميونيخ الأستاذ عبدالمنعم وهبى (رحمة الله عليه) رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بمصر فى وقتها ولكننى شعرت أن القرار يرتبط بشعورى العام فور مشاركتى فى الحوار ونقل المطالب إلى الفدائيين الفلسطينيين أن الأمر لن ينتهى بسلام، وحتى لو انتهت الأمور كلها بسلام فإن الشعور الذى عم الرأى العام الألمانى كان شعورا ضد مصر نتيجة لتوقف العرس الألمانى ممثلا فى توقف الألعاب الأولمبية والتى ظلوا ينتظرونها منذ عام ١٩٣٦ عندما قاموا بتنظيم الدورة الألمانية فى برلين قبل الحرب العالمية الثانية ونجحوا نجاحا كبيرا أزهل العالم فى وقتها، وأيضا بسبب شعور الألمان بأن مصر وراء الفدائيين الفلسطينيين لذلك اتخذت هذا القرار بالرغم من خطورته.

لهذا عدت فورا إلى مقر إقامتى فى الفندق وحاولت الاتصال بمصر بأى طريقة فلم أتمكن ولم أجد أمامى إلا الاتصال بمقر الجامعة العربية فى بون، حيث كانت العلاقات مقطوعة بين معظم الدول العربية وألمانيا مما استدعى قيام الجامعة العربية بتوفير مقر فى بون ليكون مكان للاتصال لجميع الدول العربية، وفعلا وجدت أحد المسئولين المصريين فى المقر وأبلغته بضرورة وسرعة الاتصال بمصر وطلب طائرة مصرية فورا لنقل وعودة البعثة إلى مصر فورا.

وكان رده أنه يجب الانتظار حتى لا نتعجل الموقف ونضع مصر فى حرج ولكننى أبلغته أن القرار نهائى وهو أيضا قرار حيوى ومطلوب فى هذا الوقت حفاظا على الأبطال المصريين من جانب وحفاظا على مكانه مصر خلال الوضع القائم من جانب آخر.

وأجريت اتصال آخر بمكتب شركة مصر للطيران فى ألمانيا وطلبت ضرورة توفير طائرة لعودة البعثة المصرية فورا إلى القاهرة.

وقد علمت بعد مرور بعض الوقت أن المهلة المحددة قد تم فعلا تعديلها مع الفدائيين عدة مرات وكان آخرها السابعة مساء من نفس اليوم، وقد استدعيت مرة أخرى من قبل اللجنة المنظمة وجانب وزارة الداخلية الألمانية فى تمام الساعة السادسة مساء وعلمت أن دعوتى كانت مع دعوة جميع رؤساء البعثات العربية المشاركة فى الدورة الأولمبية بميونيخ.

وعندما ذهبت إلى الاجتماع لم أجد أحد يحضر الاجتماع إلا أنا فقط رئيسا للبعثة المصرية والأستاذ أحمد دمرداش تونى عضو اللجنة الأولمبية الدولية، ولم يكن هناك أى اعتذار من أى رئيس بعثة عربية أو أى عضو دولى فى اللجنة الأولمبية الدولية عن الحضور ولكنهم لم يحضروا جميعا دون أية أسباب أو اعتذارات.

وقد طلب الجانب الألمانى مرة أخرى القيام بمهمة مماثلة لما تم فى مهمة الصباح ووافقت فورا على القيام بالمهمة وسلكت نفس الطريق السابق ومع المرافق الألمانى والأستاذ أحمد دمرداش تونى ولكننى لاحظت هذه المرة أن كل الطرق والممرات على خلاف المرة الأولى كانت مكدسة بالسيارات العسكرية وكأنها فجأة تحولت إلى ثكنات عسكرية ألمانية، وكان موعد تفجير المقر فى السابعة مساء ووجدت نفسى أصل ومعى الأستاذ أحمد دمرداش تونى إلى أخر نقطة أمنية فى تمام الساعة السابعة إلا ربع وتكرر نفس الموقف حيث كان الأعياء والإرهاق واضحا على الأستاذ أحمد دمرداش تونى، وأكملت المهمة وحيدا للمرة الثانية مخترقا النقطة الأمنية الأخيرة وقرأت الفاتحة وتلوت الشهادتين وتوكلت على الله متوجها إلى مكان البعثة الإسرائيلية، وقابلت الفدائى الفلسطينى الذى ابلغنى بأنهم اوقفوا تفجير المقر بعد دقائق لأنه وصلتهم الآن فقط موافقة ألمانية من خلال ضابطة الإتصال الموجودة كما أنه أبلغنى أنه تم الاتفاق أيضا على الإستجابة للطلبات المقدمة من الفدائيين الفلسطينيين - وأن هناك طائرة سوف تقلهم مع الرهائن إلى الإسكندرية بمصر - ليتم تبادل الرهائن الإسرائيليين بالفدائيين الفلسطينين الذين سيحضروهم من سجون إسرائيل إلى الإسكندرية فى نفس الوقت.

وقد أخبرنى الفدائى الفلسطينى ذلك واستمعت إليه وقلبى يعتصر ألما لأننى أشعر أن الأمر غير صحيح لأننى أعتقد أن هذه الاتفاقات لو كانت صحيحة لكنت فورا علمت من السلطات المصرية موافقتها على ذلك لأننى رئيس البعثة المصرية.

ونصحته بعدم اتباع الطرق الموجودة فى البدروم وأخبرنى أنه خلال ١٥ دقيقة ستحضر سيارتين لنقل الرهائن مع الفدائيين إلى ميدان قريب داخل القرية الأولمبية يتم فيه الانتقال بطائرتين هليوكبتر موجودتين فى الانتظار لننتقل جميعا إلى المطار وفق طلب الفدائيين الفلسطينين للسفر إلى الإسكندرية.

كما أخبرنى أنهم محتاطين تماما لأى تصرف من الجانب الألمانى وأن كل فدائى يرتدى على وسطه وصدره حزاما من المتفجرات وتمنيت التوفيق له وانصرفت عائدا من نفس طريق الذهاب وكان داخلى شعور بأن الوقت قد اقترب لحدوث شىء خطير وتأكد داخلى هذا الشعور عندما لاحظت خلال عودتى كثافة كبيرة للقوات العسكرية والأمنية الموجودة إلى جانب ما كان موجودا قبل ذلك.

وقد توجهت مباشرة إلى مقر البعثة المصرية مؤكدا الالتزام بالتعليمات السابقة الخاصة بعدم مغادرة مقر البعثة بدون تعليمات وانتظار التغذية فى مقر الإقامة بدلا من الذهاب للمطعم.

وعدت للفندق الذى أقيم فيه وكان موجودا من الزوار ويقيم فى الفندق فى ميونيخ كل من الأستاذ محمد حسنين هيكل وكان وقتها وزيرا للإعلام، والدكتور زكى هاشم وكان وزيرا للسياحة واجتمعنا فى إحدى غرف الفندق واخبرتهم بتوقعاتى للموقف بعد مقابلتى للفدائيين الفلسطينين مرتين وما شاهدته من تكثيف للقوات العسكرية وأخبرتهم أن الموقف خطير وهناك احتمال كبير من حدوث مضاعفات ليست فى صالح عملية الهجوم وجلسنا نتتبع أخبار الحدث والذى كان منقولا على الهواء على شاشات التليفزيون المخصصة للدورة الأولمبية لكل العالم وكانت الأحداث تعرض أولا بأول.

وفعلا ما حدث بعد ذلك كان كما توقعه الأستاذ عبدالعزيز الشافعى والذى كان معلوما للجميع لأنه كان ينقل على الهواء حيث وصلت إلى مقر بعثة إسرائيل

السيارات المحددة حيث تم نقل الجميع من الفدائيين والرهائن إلى الميدان القريب فى القرية الأوليمبية والذى فعلا كان يتواجد به طائرتين هليوكبتر واستقلهما الجميع إلى المطار وكان يعلوهما طائرة ثالثة، وفجأة غيرت كل من الطائرتين اتجاههما من مطار ميونيخ إلى أحد المطارات القريبة واسمه «شوين فيلد» وكانت الإضاءة فى المطار إضاءة ليست عادية ولكنها إضاءة تستخدم لغرض معين.

ثم اتجهت الطائرتين للهبوط وبمجرد هبوطهما على الأرض ونزول جميع الركاب منهما وفى ثوان قليلة بدأ إطلاق النار فى كافة الجهات وبصورة مكثفة يصعب معها أن تحدد من يسدد الطلقات ومن يتلقاها وبعد فترة اتضح أن جميع الرهائن وعددهم ١١ قد قتلوا وكذلك قتل جميع الفدائيين وعددهم ٦ عدا واحد استطاع الهرب إلى خارج المطار وبدأت التوجيهات والنداءات من الداخلية الألمانية إلى المواطنين للبحث عنه وتسليمه للأمن.

وكان الإجهاد قد أصاب البعثة كلها وتلقى الأستاذ عبدالعزيز الشافعى والذى كان مرهقا للغاية بعد هذا اليوم الطويل من الإرهاق والانفعال مكالمتين لم تتضح الأولى جيدا للإرهاق الشديد ولكن الثانية كانت تحمل أن الطائرة المصرية المقرر لها أن تنقل البعثة المصرية عائدة إلى القاهرة ستكون مستعدة للإقلاع فى مطار ميونيخ فى تمام الساعة ١١ ص فى اليوم التالى مباشرة من الحادث.

وذهب الأستاذ عبدالعزيز الشافعى إلى مقر البعثة المصرية ليبلغهم بضرورة وسرعة الإستعداد للعودة إلى مصر والاستعداد للتحرك من القرية الأولمبية فى الساعة التاسعة صباحا.

وقد قرر الأستاذ عبدالعزيز الشافعى فى هذا الوقت ضرورة دعوة رؤساء البعثات العربية لمناقشة الوضع وحتى لا يكون القرار فرديا للبعثة المصرية بالرغم من وصول الطائرة والاستعداد الفعلى للبعثة المصرية للعودة إلى القاهرة وفعلا تم الإجتماع ولم يبلغ الأستاذ عبدالعزيز الشافعى أحد من أعضاء الوفود العربية بقرار عودة البعثة المصرية إلى القاهرة منتظرا رأى المجموعة العربية.

والتى أجمعت على ضرورة العودة إلى دولهم فى أقرب وقت ممكن وكان الاقتراح صادر منهم وليس من البعثة المصرية وفعلا أخبرهم الأستاذ عبدالعزيز الشافعى أن الطائرة المصرية التى سوف تنقل البعثة المصرية إلى القاهرة فى الطريق الآن إلى مطار ميونيخ لتستقلها البعثة عائدة إلى القاهرة وقد طلب رئيس البعثة السورية من رئيس البعثة المصرية أن تعود البعثة السورية مع البعثة المصرية على نفس الطائرة وقد وافق الأستاذ عبدالعزيز الشافعى على ذلك، وتم ذلك فعلا.

وعندما حضر مندوبى الإذاعة والتليفزيون من الألمان يسألون عن موقف البعثة المصرية أخبرهم الأستاذ عبدالعزيز الشافعى أن البعثة المصرية مستمرة فى الدورة.

وفى الموعد المحدد جاءت السيارات لتصحب البعثة المصرية للتوجه إلى المطار وقد واجهت البعثة مجموعة كبيرة من الإجراءات الأمنية سواء لتأمين الأفراد أو الحقائب.

وغادرت البعثة عائدة إلى مصر عدا الأستاذ عبدالعزيز الشافعى والمرحوم الأستاذ توفيق حلمى مدير اللجنة الأولمبية وقتها وقد استمرا فى التواجد حتى حفل الختام وسار كل من الأستاذين عبدالعزيز الشافعى وتوفيق حلمى فى طابور الختام حاملين العلم المصرى وكأن البعثة المصرية مستمرة فى الدورة رغم الأحداث ورغم الأزمة التى مرت بالدورة عموما وبالبعثة المصرية خاصة.

الأستاذ/ أحمد الدمرداش التونى ــ عضو اللجنة الأولمبية الدولية وأزمة الرهائن :

أحمد الدمرداش تونى

وفى كلمات مختصرة عن أزمة الرهائن الرياضيين من إسرائيل والذين تم احتجازهم فى القرية الأولمبية بمجموعة من الفدائيين الفلسطينيين كتب الأستاذ أحمد الدمرداش تونى عضو اللجنة الأولمبية الدولية وعضو الشرف مدى الحياة بها، كتب فى دراسته التى جاءت بعنوان «عبر الدورات الأولمبية قديما وحديثا» بالنص ما يلى :

«ولقد استدعيت من الجهات المختصة بالحكومة الألمانية واللجنة الأولمبية الدولية للتوسط بين الفدائيين الفلسطينيين والبعثة الإسرائيلية بعد اقتحام مسكنهم بالقرية الأولمبية، ووافقت بعد تعهد اللجنة الأولمبية الدولية والحكومة الألمانية بعدم استغلال توسطى فى اقتحام السكن الإسرائيلى على الفدائيين الفلسطينين.

ولكنى لاحظت أن التعهدات كانت شيئا وكان تطبيقها شئ آخر.

ومما حز فى نفسى أننى أخطرت العديد من المسئولين المصريين بخطورة موقفى فلم أجد تعاطفا أو ودا صادقا من بين جميع المصريين والعرب أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية سوى شخص واحد رحمه الله أحاطنى بعاطفة الأبوة والأخوة والزمالة والحب والود وأترك لك قراءة تفاصيل هذه الأحداث فى كتاب صدر باسم «ميدالية الدم» ــ وقد عاوننى فى هذا الشأن الأخ الأستاذ عبدالعزيز الشافعى».

كما استمرت بعثة الشباب وعددها ٥ أفراد فى قرية الشباب بميونيخ وكان المؤلف من بينهم حتى نهاية الدورة وعدنا على الطائرات الألمانية (لوفت هانزا) فى الموعد المقرر قبل ذلك للعودة وقد شاهدت حفل الختام والكلمات التى قيلت بعد انتهاء الأزمة والذى كان يحضره جميع الموجودين فى الدورة ومعهم الشعب الألمانى ولم يكن فى الأستاد موضع لقدم وأعلن رئيس اللجنة الأولمبية استمرار الألعاب الأولمبية وأبدى أسفة لمقتل الرياضيين من إسرائيل.

وبدأت المحال التجارية فى ميونيخ تضع صور الرياضيين الإسرائيليين على واجهة محلاتهم وكانت كل ألمانيا تعتصر ألما على هذا الحدث الذى جاء فى وقت يشعرون فيه أنهم يقدمون للعالم أعظم دورة أولمبية فى العصر الحديث ــ وزادت ألمانيا كرها للعرب وشعورا كبيرا ضدهم وقد لمست ذلك بنفسى لتعرضنا نحن بعثة الشباب لإجراءات أمنية دقيقة وكأننا سوف نكرر بالمطار ما فعله الفدائيين الفلسطينيين فى القرية الأولمبية.

وبعد مرور ٢٥ عاما على الأزمة التى حدثت فى ميونيخ عام ١٩٧٢ ــ والتى أدراها رئيس البعثة المصرية الأستاذ عبدالعزيز الشافعى باقتدار ونجاح كبير ومعه المرحوم الأستاذ أحمد الدمرداش التونى أعطى صورة طيبة عن الإدارى المصرى

وكيف أنه ضحى بحياته وتعرض للقتل سواء من الجانب الفلسطينى أو الجانب الإسرائيلى أو حتى من الجانب الألمانى حتى يستطيع أن ينقل رسالة المجتمع الألمانى والمجتمع الإنسانى كله إلى الفدائيين الفلسطينين.

ولو قامت اللجنة الألمانية التى كانت تدير العملية بتصرف ناجح فى الأزمة يتفق مع أبعادها الحقيقية ومع ما يعرف عن الفدائى الفلسطينى أنه صاحب قضية وليس بعد القضية حياة فالحياة هى القضية الفلسطينية، لما حدثت المجزرة البشرية بمقتل الجميع عدا أحد الفدائيين الفلسطينين فى المطار الحربى الألمانى (شوين فيلد).

وبعد مرور ٢٥ عاما على الأزمة عادت ألمانيا إلى مصر وطلبت الالتقاء مع الأستاذ عبدالعزيز الشافعى رئيس البعثة المصرية فى دورة ميونيخ ١٩٧٢ لتسألة بعد الأزمة بـ ٢٥ عاما عن رأيه فى موقف الجانب الألمانى وهل الجانب الألمانى أخطأ فى قراره من خمسة وعشرين عاما أم لا؟

وفعلا كان الحوار والحديث مع أجهزة الإعلام الألمانية فى نادى الجزيرة وتم تسجيله لنقله إلى التليفزيون الألمانى من مصر.

كما انتقلت بعثة الإعلام الألمانية إلى تونس حيث مقر الفدائى الفلسطينى الذى تم القبض عليه بعد مقتل الرهائن والفدائيين ووجدوه مصابا فى القدمين وتم نقله إلى المستشفى وبترت ساقه وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد فى ألمانيا وخرج بعد انتهاء المدة ٢٠ عاما وطلب الفدائى السفر إلى تونس وهو يعيش هناك حاليا وقد انتقلت له بعثة الإعلام الألمانية لتسألة وتعرف ماذا فعل وماهى حقيقة الأزمة وكيف تطورت ومن الذى أخطأ فى القرار وهل كان من الممكن تجنب مقتل الرهائن والفدائيين أم لا؟

كما سافرت البعثة نفسها التى تقوم بالتحقيق فى هذا الموضوع بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على الحدث سافرت إلى إسرائيل لتتبع أهالى وأسر الضحايا من الأبطال الرياضيين فى دورة ميونيخ ولتبحث عن أبنائهم وأخواتهم وأصدقائهم لتنقل للجانب الألمانى نتيجة قرار الداخلية الألمانية باقتناص الفدائيين فى المطار الحربى فكان من نتيجة ذلك أنها تمت مذبحة للجميع.

وسوف تعرض نتائج هذه المتابعة الإعلامية فى مصر وتونس وإسرائيل ــ فى ألمانيا ومعها رأى المحللين والخبراء الألمان والذين سبق لهم أن أعطوا التعليمات الواضحة بتنفيذ عملية التصفية حتى يصلوا إلى مدى صحة القرار حتى يكون درسا مستفادا للمستقبل ولحل الأزمات المماثلة مستقبلا.

ولا يمكن أن تنسى البعثة المصرية الأحداث السيئة خلال الدورة الأولمبية بميونيخ والتى زادت من حده هذه الأزمة حيث تم خلال الدورة القبض على ٣ لصوص يسرقون المشتروات من المحلات دون أن يسددوا أى أثمان لها وتردد أن هذه المجموعة من اللصوص يرتدون بدل تدريب مسجل عليها اسم مصر (Egypt) وقد اتضح فيما بعد أنهم لصوص من تركيا ارتدوا هذه الملابس للإيحاء لأصحاب المحلات أنهم ضمن وفد البعثة المصرية الأولمبية.

ولم تكد هذه الأحداث تمر وتنتهى إلا وجاءت فى الصحف آخبار بالقبض على صحفى مصرى متهما بالسرقة ووضعه فى الحجز مع المجرمين واللصوص لمدة ٦ ساعات كاملة حتى وصول رئيس البعثة المصرية لإيضاح الموقف والتعرف على الأمور، وقد اتضح أن مجموعة من الألمان اليهود قد قاموا بالاحتكاك مع الصحفى المصرى حمدى النحاس خلال تواجده متحمسا مع المجموعة الفلسطينية التى كانت تزرع شجرة فى القرية الأولمبية باسم فلسطين وتتبعوه عندما كان يسير فى الطريق وأبلغوا الشرطة ظلما بأنه سرق سيدة ألمانية وشهد ثلاثة منهم على ذلك، ووصل رئيس البعثة إلى مكان حجز الصحفى وأظهر التحقيق صدق الصحفى وانتهى الموضوع بخروج الأستاذ حمدى النحاس إلى عمله فى الدورة الأولمبية بميونيخ، ولم تكد هذه الحادثة تنتهى إلا وقد وصل إلى رئيس البعثة المصرية أخبار بالقبض على عضو البعثة المصرية فى الملاكمة اللاعب محمد السيد سليم متهما هو الآخر بعدم تسديد رسوم بعض الأشياء التى اشتراها من أحد المحلات الكبرى فى ميونيخ وتم الانتهاء من هذا الموضوع وترك أمر هذا الرياضى للاتحاد المصرى للملاكمة الذى قرر شطبه من سجلات اللاعبين فى الاتحاد، وعودته فورا إلى القاهرة.

وبعد العودة للقاهرة بعد الدورة الأولمبية (بعد الانسحاب)، وفى ظل هذه الظروف القاسية وفى ظل انسحاب البعثة وعودتها إلى الوطن، لم تتمكن البعثة من تحقيق الانتصارات المتوقعة حيث كان متوقعا للبطل المصرى الفذ ناجى أسعد يوسف الحصول على ميدالية فى رمى الجلة خاصة أن بعض اللاعبين الذين يسبقونه فى التصنيف الثامن العالمى لم يحضروا للاشتراك فى الدورة لأن منهم أكثر من لاعب يمثلون دولة واحدة بمعنى مشاركة الدولة بلاعب واحد فقط، كما أن كل المؤشرات كانت تعطى الأمل لهذا اللاعب ليحقق ميدالية وكان من اللاعبين المرشحين للوصول إلى الأدوار الثمانية والحصول على ميدالية بعض الملاكمين والمصارعين إلا أن الرأى العام وبعض رجال الإعلام المصرى استمروا فى الهجوم على بعثة مصر فور عودتهما حيث لم تحقق أى إنجاز فى الدورة الأولمبية، وبدأ الهجوم على رئاسة البعثة وأعضاء اللجنة الأولمبية المصرية الذين كانوا يحضرون دورة ميونيخ ١٩٧٢.

وعندما وجدت اللجنة الأولمبية أن هذا الهجوم فيه ظلم كبير على البعثة التى أنسحبت لظروف أمنيه خارجه عن إرادتها تقدم كل من الأستاذ عبدالعزيز الشافعى سكرتير عام اللجنة الأولمبية ورئيس البعثة المصرية فى ميونيخ والأستاذ عبدالعظيم عشرى أمين صندوق البعثة وأمين صندوق اللجنة الأولمبية باستقالتهما من اللجنة الأولمبية وكانت استقالتهما من اللجنة الأولمبية ومن المناصب الرياضية التى يشغلونها فى الاتحادات الرياضية أو فى أى مجال رياضى تطوعى.

وذلك احتجاجا على خلط الأوراق والهجوم بدون أى داع على البعثة وقيادتها الوطنية الواعية والممثلة فى الأستاذ عبدالعزيز الشافعى، والأستاذ عبدالعظيم العشرى وبمشاركة أيضا من الأب الروحى للحركة الأولمبية المصرية الأستاذ أحمد دمرداش تونى الذى أستاء من هذا الهجوم لأن المشاركة الأولمبية المصرية فى دورة ميونيخ لولا هذه الأحداث كانت تتفق مع المبادىء الأولمبية التى يحافظ عليها سيادته.

وقد ظهرت مجموعة أخرى من النقاد الرياضيين والكتاب ورجال الفكر

والأعلام وسجلت انتقاداتها فى مقالاتها اليومية والأسبوعية ضد الهجوم على قيادة البعثة الواعية وعلى البعثة ــ وشهد الجميع بحجم الخسارة الكبيرة باستقالة الأستاذ عبدالعزيز الشافعى من اللجنة الأولمبية.

ولرد الاعتبار لهذه القيادات أرسل الدكتور كمال أبو المجد وزير الشباب فى هذا الوقت شكرا إلى اللجنة الأولمبية وللبعثة المصرية على جهودهما فى دورة ميونيخ الأولمبية.

وكان هذا الخطاب عبارة عن رد اعتبار للجنة الأولمبية وللبعثة المصرية التى مثلت مصر أولمبيا فى ظل أصعب الظروف السياسية وفى ظل أزمة كبرى لم تواجه اللجنة المنظمة فقط ولكنها واجهت البعثة المصرية كاملة بعد أن ذكر الفدائيين الفلسطينيين أنهم يرغبون الذهاب إلى الإسكندرية بمصر لتبادل الرهائن مع المسجونين من الفلسطينيين.

وجاءت بعد دورة ميونيخ حاجة مصر للدخول فى المسابقات الرسمية فى الدورة الأفريقية فى لاجوس بنيجيريا، وحاجة الرياضة المصرية لدخول هذه المنافسة لتحقيق الأمل فى ريادة مصرية للرياضة الأفريقية، وفعلا تم تكليف اللجنة الأولمبية بما فيها المستقيلين بالعمل على إعداد البعثة المصرية للمشاركة فى الدورة الأفريقية بلاجوس على أعلى مستوى، وتم تحديد ميزانية مقدارها مائة جنيه مصرى لكل لاعب يشارك فى الدورة الأفريقية وكان هذا المبلغ فى هذا التاريخ مبلغا كبيرا وتم إعداد البعثة، وقد أعد رئيس البعثة الأستاذ عبدالعزيز الشافعى مذكرة فنية بوعد حصول مصر على ٦٠ ميدالية فى الدورة الأفريقية بلاجوس على أن تحقق مصر المركز الأول فى الدورة، وفعلا استطاعت مصر أن تحصل على ٥٩ ميدالية منها ٢٦ ميدالية ذهبية وحصلت على المركز الأول على كل قارة أفريقيا.

وعادت البعثة إلى مصر ووجدت فى انتظارها الأستقبال الحافل جماهيريا وإعلاميا ومن المسئولين وأيضا من القيادة السياسية لمصر، كما تلقت اللجنة

الأولمبية التهانى من الرئيس محمد أنور السادات ولم تنقضى فترة قصيرة حتى تم تكليف اللجنة الأولمبية المصرية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة بالإعداد لاحتفالات كبيرة تتناسب مع الإنتصارات الأفريقية التى حققتها البعثة المصرية.

وفعلا تم تحديد موعد إقامة مهرجان كبير لهذا التكريم سبقه انشغال واهتمام كل وسائل الإعلام المصرية بتكريم الأبطال كما قامت كل الهيئات الرياضية فى مصر بتكريم الأبطال وتحدد منح الأبطال الأوسمة والأنواط الرياضية والمكافآت المالية التى ظل الأبطال يحلمون بها لعدة سنوات.

وسبحان الله مغير الأحوال بين هجوم الأمس بعد العودة من ميونيخ وتكريم اليوم على كافة المستويات.

وقد اتضح أن هذه المهرجانات وهذا التكريم للمواطن المصرى ممثلا فى الأبطال الرياضيين فى كل الألعاب كان مطلوبا قبل معركة أكتوبر والتى تحدد لها فى فكر الرئيس محمد أنور السادات وقادة المعركة السادس من أكتوبر من عام ١٩٧٣، ويأتى هذا الموعد بعد المهرجان المحدد لتكريم الأبطال العائدين بالذهب من الدورة الأفريقية بفترة قصيرة ليشارك فى هذا الانتصار بفرحة غامرة كل أبناء مصر من الرياضيين والحكام والمدربين والإداريين والذين تم تكريم مصر لهم ممثلا فى الرئيس محمد أنور السادات، ولأول مرة نشعر أن الرئيس محمد أنور السادات وقادة المعركة معه لم يفوتهم إدخال الحركة الرياضية المصرية ضمن خطط أكتوبر للإيحاء للعدو الإسرائيلى الذى كان يحاول رصد كل التصرفات والمواقف بأن مصر هادئة وتهتم بالمشاركات الرياضية وإنجازاتها الرياضية بل أن الرئيس محمد أنور السادات نفسه مشغول بمنح الأوسمة للرياضيين المصريين، والحقيقة أن قادة المعركة فى موقع العمليات الحقيقى يستعدون للانتصار العظيم الذى تحقق فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣.

وقد اتضح من هذه الأزمة الخطأ الكبير الذى وقع فيه مدير الأزمة الألمانى والمسئول عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة، كما أن الجانب الألمانى أرسل الأستاذ

عبدالعزيز الشافعى فى مهمة حيوية ولم يسأله رأيه فى موقف الفدائيين الفلسطينيين وكيف أنهم كانوا يضعون على أجسامهم المتفجرات بشكل ينبىء بأن أى محاولة لاصطياد أحد منهم تعنى انفجار المبنى أو المكان الموجود فيه الفدائيين مع الإسرائيليين - وهو الخطأ الذى وقع فيه المسئول عن الأزمة حيث حاول اقتناص الفدائيين الفلسطينيين فانتهت الأزمة بكارثة راح ضحيتها عشرات الأفراد كان من الممكن باتباع أسلوب أفضل لمواجهة الأزمة تجنب هذه الكارثة والتى راح ضحيتها جميع الفدائيين والرهائن عدا فدائى فلسطينى واحد.

obeikandl.com

٣ - التعصب والشغب فى الملاعب الرياضية :

تعتبر الأزمة الناتجة عن شغب الملاعب والتعصب والتى تواجه الرياضة المحلية والعالمية من أكثر الأزمات حساسية وقد وصلت الأمور فيها إلى حد الحروب أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاعتداء على مواطنى الدولة لدى الدولة التى خسرت المباراة أو التى أضيرت من نتيجة المباراة.

ولعل مقتل (٦٣٠) شخص فى إحدى مباريات كرة القدم بعد إلغاء الحكم هدفا للتسلل لمنتخب بيرو لصالح منتخب الأرجنتين خلال تصفيات أولمبياد طوكيو ١٩٦٤ نتيجة شغب الجماهير المتعصبة لمنتخب بلادها البيرو.

والانتحار الجماعى لـ ١٢ شخصا من البرازيل حزنا على خروج منتخب البرازيل من التصفيات النهائية لبطولة العالم لكرة القدم عام ١٩٦٦.

وهجوم جماهير كرة القدم على الشرطة فى انجلترا فى إحدى مباريات كرة القدم عام ١٩٨٣ والتى أدت إلى مقتل اثنين من الشرطة وإصابة ٣٨ شخصا واعتقال ٢٠٢ مواطنا لاتهامهم بالشغب.

والأزمة الكبيرة بين انجلترا وبلجيكا بسبب الشغب فى عام ١٩٩٥ بملاعب كرة القدم حيث اتهمت الحكومة الإنجليزية قوات الأمن البلجيكية بالتعسف ضد الجماهير الإنجليزية خلال مباراة نادى تشينسى الإنجليزى ضد كلوب بروجز البلجيكى فى بطولة أوروبا لأبطال الكؤوس، وقد صاح وزير الداخلية البلجيكى (يوهان فان ديلانو) بأنه يعترف بعنف الإجراءات الأمنية ضد الجماهير الإنجليزية وأكد على ضرورتها لحفظ النظام خاصة بعد مشاغبات الجماهير الإنجليزية غير المعقولة فى كافة ملاعب أوروبا.

والأزمة التى عاشتها الكرة الإيطالية يوم الأحد الأول من شهر فبراير ١٩٩٥ فى أطول أيام حياتها ومن أشد لحظات الشعوب حزنا ومرارة حيث تجمع ألف رجل إيطالى فى موكب جنائزى حزين حداد على «فيتشيترو سبانيولى» أخر وأشهر ضحية لكرة القدم فى إيطاليا والذى مات فى مدينة جنوا الإيطالية بطعنة سكين أثناء مشاجرة بين مشجعى جنوا وجماهير أيه سى ميلانو الإيطالى.

كما قام أكثر من ثلاثة آلاف مشجع كروى بالتجمع أمام بوابات استاد جنوا بعد أن توقفت مباريات كرة القدم لمدة أسبوع حدادا على مصرع هذا المتفرج، وألقت الجماهير فى موقف حزين الورود على نصب تذكارى مؤقت وأطلقوا عليه وفاه ورثاء لعبة كانت جميلة ورائعة اسمها كرة القدم.

والأزمة التى حدثت فى تركيا حين قطع رئيس الوزراء رحلته الهامة إلى موسكو لدى سماعة أنباء عن قيام حرب أهلية محدودة فى أعقاب مباراة كرة القدم قتل فيها ٣٣ مواطنا وأصيب ٦٠٠ مواطن تركى.

والأزمة الاقتصادية الكبرى التى حدثت بين ألمانيا والسويد فى عام ١٩٥٨ بسبب مباراة لكرة القدم أقيمت بين الدولتين فى السويد وظهر فيها المواطن السويدى يشجع بطريقة استفزازية تصل إلى حد المطالبة بالحرب ضد ألمانيا فى المباراة بل أن الجماهير السويدية هتفت بهتافات الحرب ضد منتخب ألمانيا لكرة القدم، وقد أعلنت الجماهير الألمانية ردا على أحداث هذه المباراة مقاطعة كل ما هو سويدى بعد أن انتهت أحداث هذه المباراة بأعمال شغب واسعة النطاق.

بعد كل هذه الأحداث - وهى أحداث بسيطة - إلى جانب العديد من الأحداث الأخرى التى تمت فى الملاعب الرياضية يعطى صورة حقيقة على أهمية تناول التعصب والشغب فى الملاعب الرياضية بالدراسة وإيجاد الحلول اللازمة لإدارة هذه الأزمات قبل تطويرها وصعوبة تدارك نتائج عدم العناية بها.

ولعل ما أعلنه السيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء المصرى السابق عند لقائه مع مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة وجهاز الرياضة بمكتبه بمجلس الوزراء فى بداية عام ١٩٩٣، وكان مؤلف هذا الكتاب حاضراً هذا الاجتماع - أنه لا يغادر مكتبه فى مجلس الوزراء خلال مباريات كرة القدم الجماهيرية بين المنتخبات المصرية وغيرها، أو بين الأندية الشهيرة فى مصر وبعضها وفى حضور عشرات الآلاف من أبناء الوطن فى ملعب واحد إلا بعد أن يعود كل مواطن إلى منزله آمنا بعد المباراة. لعل هذا وما تقدم من أحداث مختلفة يعطى صورة حقيقية عن إدارة أكبر

الأزمات التى تواجه الرياضة المصرية والعالمية والحاجة الضرورية لوضع تحديد واضح المعالم وسيناريو معلوم مقدما كافة أبعاده للأزمات الرياضية المحتملة، مع تقدير سابق للمخاطر الناتجة عن الأزمات الرياضية ومنها الشغب والتعصب فى الملاعب الرياضية.

تعريف الشغب :

يقصد بالشغب (بسكون الغين) بصفة عامة مجموعة الأنماط السلوكية الانفعالية التى تصدر عن الفرد أو الجماعة تحت ظروف معينة، والتى تتصف بأنها خارجة عن السلوك العام الذى يحدده المجتمع وفقا لظروفه ومعاييره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد أرتبطت معظم أعمال الشغب بالاتجاهات السياسية، بدرجة الحرية الممنوحة وبغرض التعبير والتمثيل الشعبى لدى الحكومات.

ولغويا معنى الكلمة «أثارة الشر والعنف بين القوم ــ وذلك بإيقاع الأذى للآخرين أو لإثارة الفوضى وجر الآخرين للتصادم والاقتتال».

عناصر الشغب :

التصرفات غير اللائقة والسلوك اللاأخلاقى والأعمال العدوانية التى يقوم بها أى عنصر من العناصر قد تؤدى إلى الشغب.

وتعتبر الأمور التالية أكثر مظاهر الشغب فى الملاعب المصرية :

١ ــ إشارات باليدين من اللاعبين تدل على عدم الرضا بمستوى التحكيم أو مستوى اللعب.

٢ ــ الاعتراض على التحكيم والحكام واللعب الخشن.

٣ ــ القيام بحركات غير أخلاقية تجاه الجمهور.

٤ ــ الإنسحاب من الملعب أو عدم استلام الجوائز.

٥ ــ عدم الالتزام بالقرارات التنظيمية أو الإدارية أو الفنية.

٦ ــ فقد المدرب لأعصابه خلال المباريات.

ندوة شغب الملاعب : المؤلف مع رئيس الجامعة الدكتور كمال العتر ورئيس أخبار الرياضة الأستاذ فتحى سند وعميد الكلية الدكتور كمال درويش ومقرر الندوة الدكتور عصام الهلالى

شعار الندوة الثانية لشغب الملاعب

وشغب الملاعب موجود فى الألعاب المختلفة مثل كرة «السلة ــ اليد ــ القوى ــ الألعاب الفردية ــ ألعاب المنازلات». وليس كما يعتقد البعض أنه فى كرة القدم فقط.

الأسباب المباشرة للتعصب والشغب فى الملاعب الرياضية

١ ــ الجماهير فى الملاعب :

فهذه الجماهير قد تلجأ إلى التشجيع الغوغائى والهتافات المحورة غير التربوية وشتم وسب اللاعبين أحيانا ومحاولة إثارة الجماهير ضد الجماهير المضادة لثقتهم الزائدة فى الفرق التى يشجعونها وأن ناديهم هو أعظم نادى بينما باقى الأندية أقل مستوى وأحيانا ما يصفونا بالانحطاط وانخفاض المستوى.

٢ ــ اللاعبون فى المباريات :

حيث أن تصرفاتهم فى الملاعب من أهم العوامل المؤدية إلى الشغب الذى تقوم به الجماهير المتعصبة وأحيانا يقومون بإشارات تدل على عدم الرضا بمستوى التحكيم أو مستوى اللعب كما أنهم أحيانا يقومون بحركات لا أخلاقية أمام الجماهير أو يرفضون استلام الجوائز أو يعتدون على الحكم أمام الجماهير.

احتكاك بين عفت وابراهيم وحسام واسماعيل ينتهى بازمة

٣ ــ الحكام :

الحكام هم الذين يمثلون الشرارة التى تفجر المواقف فى الملاعب كما أنهم أكثر العناصر تعرضا للاعتداء من اللاعبين أو الجماهير ويعتبرون كبش الفداء لفشل الفرق وعليهم تقع مسئولية الهزائم للفرق المتنافسة.

٤ ــ الإداريون فى الأندية :

فبعد أن كانوا مثالا للخلق الرياضى أصبحوا عاملا من عوامل ازدياد التعصب ومن ثم وجود الشغب فى الملاعب الرياضية ويأتى ذلك بسحب الفرق من بعض المباريات أو بإصدار التصريحات الصحفية الاستفزازية تجاه الفرق الأخرى وكأنها معاقل للإرهاب وليست أماكن لممارسة الرياضة وأحيانا ما تكون هناك خلافات بين أعضاء النادى الواحد وتكون المباريات مجالا للانتقام مع الذى يختلفون معهم.

٥ ــ الإعلاميون الرياضيون :

لقد كان الإعلام الرياضى خير دعم وسند لتطور الرياضة التنافسية إلا أنه فى الآونة الأخيرة خرج قلة من رجال الإعلام عن رسالتهم الإعلامية السامية وأصبح الإعلام الرياضى يؤدى فى بعض الأحيان لدى بعض رجال الإعلام - وهم قلة- إلى تشنج الأعصاب وتكهرب الأجواء بين اللاعبين بما يكتب أو يعرض فى عناوين بارزة تبلغ أحياناً شكل البلاغات العسكرية فى بعض الحروب، وتحتوى عبارات الانتقام، والثأر.

٦ ــ المدربـــــون :

باعتراضاتهم الدائمة على قرارات الحكام وإظهارهم لعدم الرضا عن التحكيم وأحيانا ما يتدخلون لسحب الفريق والتفوه ببعض الألفاظ أو الحركات التى تؤدى إلى شغب كبير فى الملاعب وكثيرا ما يتم طردهم من الملاعب أو توجيه الإنذارات لهم أو توقيع الغرامات المالية عليهم.

٧ ــ رجال الأمن العام أو الحرس الخاص بالملاعب والأطباء ورجال الإسعاف:

وقد اتسعت دائرة التعصب وشغب الملاعب لتشمل رجال الأمن والحرس الخاص لتشددهم الزائد فى بعض المواقف البسيطة التى قد لا تحتاج ذلك، كما يتأخر الأطباء ورجال الأسعاف فى إسعاف بعض اللاعبين بينما يسرعون فى العلاج للأخرين وأحيانا ما ينطلقون لدخول الملاعب دون استئذان من الحكام ولأسباب تافهة كما قد يصرحون بمعلومات خطيرة عن إصابة أحد اللاعبين أو المبالغة فى تشخيص إصابة قد تؤدى إلى بلبلة بين صفوف مشجعى وإدارى هذا اللاعب.

٨ - المسئولون والقادة :

كثيراً ما يطلب المسئولين الاعفاء والصفح عن المخالفين من المشاهدين أو اللاعبين أو المدربين بما يجعلهم أكثر اطمئنانًا عندما يفكرون فى الشغب أو العنف أو التعصب في المباريات التالية ولعل صدور حكم من المحاكم الانجليزية بسجن أحد اللاعبين الدوليين لمدة (٣) شهور لضربه مدافع برأسه وأصابته أصابة خطيرة متعمدًا يجعلنا نؤكد على عقاب المخطئ من الإداريين أو اللاعبين أو المشاهدين أو الحكام، ولو تم تطبيق قانون الهيئات الرياضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الواردة فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ وخاصة المادة ١٠٩ وما بعدها فيما يختص بالشغب فى الملاعب ومحاسبة أى لاعب أو مشاهد يخرج عن الروح الرياضية، لو تم تطبيق هذا القانون لتوقفت فى مصر كل مظاهر الشغب، ولكن للأسف يتدخل كبار المسئولين فى الأندية والمحافظات لطلب الإعفاء عن المشاغبين والمتعصبين من الجماهير واللاعبين.

الأسباب غير المباشرة للتعصب وشغب الملاعب :

١ - جنون التنافس الرياضى :

ويعنى الاهتمام بالفوز وجعله الهدف الرسمى من ممارسة الرياضة ومنح المكافأت المالية والمادية المجزية للاعبين الأمر الذى أدى إلى تحول المكسب المادى لو كان ذلك بتنافس غير شريف .

٢ - تسييس الرياضة :

ويعنى الاعتقاد الخاطئ لدى البعض باعتبار الهزائم الرياضية هى هزائم الكرامة للأمة وعزتها القومية وسمعتها الوطنية .

كما استخدمت الأندية الرياضية باعتبارها محاور ولاء ومراكز انتماء لبعض الأفراد أو المجموعات ووصل الأمر إلى التعصب الأعمى لهذه الأفراد أو المجموعات ووصل الأمر فى بعض الدول باعتبار الأندية هى محل الأحزاب السياسية التى لا تصرح بقيامها وهنا تدخلت المصالح المشتركة أكثر من التنافس الرياضى .

٣ - التنشئة الاجتماعية :

عدم تعبير الطفل عن نفسه وسيطرة الأبوين فى المنزل وكذلك سيطرة الأخ الأكبر على الأخ الأصغر وجبروت سلطة المدرس فى المدرسة والمدير فى العمل وجميعهم وهم الآمرين الناهين وما يقولونه هو الصواب، لا لأنهم هم الأكثر علما ومعرفة وإنما لأنهم فى موقع السلطة والنفوذ والمكان المناسب للتنفيس عن سلسلة الكبت الذى يعيشه الشاب بدءاً بالمنزل مرورا بالمدرسة وانتهاء بالمجتمع والملعب والرياضة حيث يستطيع أن يعبر عن نفسه وبأسلوب يتسم بالفوضى والغوغائية من خلال التعصب وشغب الملاعب .

٤ - السمات السلبية فى الشخصية :

هذه السمات منتشرة هذه الأيام حيث يتم القاء اللوم فى حالة الفشل على الأخرين تهربا وعجزا واتكالية . . ويكون حكم المباراة هو كبش الفداء وإن اللوم عند الهزيمة يلقى على الآخرين، فاللاعبين يلقون اللوم على الحكام والمدربون يلقون اللوم على اللاعبين والإداريون يحملون المدربين النتائج السيئة وأخيراً فإن الجمهور يعبر عن الاحباطات فى الحياة اليومية بصب جام الغضب على الحكام أو الجمهور المضاد والفريق الأخر وأحيانًا على المجتمع .

علاج ومواجهة أزمة شغب الملاعب :

١ - الجمهور الرياضى :

١ - يجب توفير القدر المناسب من الفصل بين الجماهير واللاعبين من ناحية وجماهير كل نادى ونادى أخر من ناحية أخرى .

٢ - توفير عوامل الأمن والسلامة فى داخل الملاعب .

٣ - فى المباريات ذات الدرجة العالية من الأهمية يجب عدم السماح بدخول الجماهير إلى الملعب بحجارة أو زجاجات للمشروبات أو صواريخ نارية . . إلخ .

٤ - عدم طبع تذاكر أكثر من سعة الملاعب مهما كانت الظروف .

٥ - منع بيع التذاكر فى السوق السوداء لأنه كلما تضاعف سعر الدخول كلما ازداد استنفار المشاهد للشغب .

٦ - ضمان سلامة انصراف الجماهير بعد المباراة وتوفير وسائل النقل المناسبة لها من الملاعب إلى أماكن الانصراف الجماهيرى العادية .

٧ - ربط النشاط الرياضى المقام بالمحافظة على الروح الرياضية وسمعة الوطن داخلياً وعالميًا بواسطة الإعلام وبوسائله المختلفة .

٢ - اللاعبون :

١ - الاستفادة بعلم النفس الرياضى كأفضل وسيلة لتنظيم الشحن المعنوى والذى قد يتعرض له اللاعب فى المباراة أو قبلها .

٢ - عدم تدخل كبار المسئولين فى دقائق التنافس فى المباريات وكثرة اهتمامهم بالمباراة والنتيجة وحضورهم المباريات وتأثرهم بشكل ملحوظ بالأهداف والمهارات الفردية لبعض اللاعبين .

٣ - عدم اشتراك اللاعب المصاب جزئيا فى المباريات حتى لا يلجأ إلى تعويض الاصابة بمظهر أخر من العنف أو السلوك غير الرياضى .

٤ - اجتماع المسئولين باللاعبين قبل المباريات وحثهم على التصرف اللائق فى المباراة وتوضيح العقوبات المختلفة لأى سلوك غير لائق خلال المباراة .

٥ - التأكيد على التزام اللاعبين بقرار الحكام مهما كان وترك استرداد حق الفريق لإداريين والمسئولين .

٦ - حث اللاعبين على عدم استفزاز الجمهور المنافس حتى لا ينعكس ذلك على اللاعبين .

٧ - عدم التجاء اللاعبين إلى العنف فى المباريات لأن العنف ومحاولة النيل من المنافس بأسلوب غير رياضى يعرض اللاعب للعقوبات التأديبية أو الجنائية كما يؤدى إلى أحداث شغب الملاعب .

٣ - الحكام :

١ - صقل وتأهيل الحكام بكل ما هو جديد فى مجال التحكيم .

٢ - إعطاء دورات خاصة للحكام للتصرف فى المواقف العدوانية التى يلجأ إليها اللاعبين أو المدربين .

٣ - عدم تصيد أخطاء اللاعبين أو التباطؤ فى اتخاذ القرارات فى الوقت المناسب .

٤ - قياس واختبار اللياقة البدنية لدى الحكام بصفة دورية وبما يضمن قيامهم بواجباتهم بنجاح .

٤ - الإداريون والمدربون :

١ - مشاركة الإداريون فى المسئولية عن المباراة وكذلك المدربين بالاجتماع معهم قبل المباريات وبحيث يشعر كل منهم بأهميته فى نجاح المباراة وتحقيقها لأهدافها التربوية قبل تحقيق المكاسب غير التربوية .

٢ - عدم استخدام الألفاظ النابية أمام الجماهير قبل المباريات أو خلالها أو بعدها .

٣ - عدم قيام المدربين أو الإداريين باصدار التصريحات الاستفزازية فى الصحف كتصريحات صحفية قبل أو بعد المباراة حتى لو كان ذلك مطلبا لزيادة دخل المباراة .

٤ - حثهم على عدم شحن اللاعبين أو تحريضهم للعب غير النزيه عند الهزيمة .

٥ - قيام الاتحادات الرياضية باتخاذ القرارات الحاسمة دون تراجع مع المخالفين من المدربين والإداريين والحكام واللاعبين والجماهير وفق لوائح وأنظمة وقواعد المسابقات المختلفة مع الالتزام بالجزاءات والعقوبات الواردة فى اللوائح والقوانين .

٥ - الإعلام الرياضى :

الإعلام الرياضى خير دعم وسند لتطور الرياضة والقضاء على السلوك غير الرياضى والتعصب وشغب الملاعب، ولكن لجأ القليل من رجال الإعلام أحيانا إلى الخروج عن رسالته الإعلامية باستخدام بعض العبارات التى قد تؤدى إلى إثارة أطراف المباراة من لاعبين وحكام وإداريين ومدربين باستخدام بعض العناوين البارزة التى تبلغ حد البلاغات العسكرية، وقد أثبتت بعض البحوث فى المجال الرياضى أن الصحف العربية بشكل عام والتليفزيون بشكل خاص يعتمدان على الحدث والنشاط الرياضى فى زيادة عدد مبيعات الصحف أو عدد المشاهدين للبرامج وأصبحت الصحف الرياضية والبرامج الرياضية تخصص مساحات كبيرة وأوقات طويلة لبرامجها خاصة فى لعبة كرة القدم .

ويمكن المعاونة من رجال الإعلام فيما يلى للقضاء على أزمة الشغب:

١ - استخدام العبارات الأقل إثارة فى التحضير للمباريات .

٢ - عدم التوقع بنتيجة المباراة مهما كان طرفيها واعتبار الفريق الأضعف قادرا على العطاء فى المباراة .

٣ - عدم التحيز لفريق أو لاعب أو مدرب أو إدارى فالكل أمام رجال الإعلام يخدمون الحركة الرياضية .

وقد أشارت إحدى نتائج البحوث العلمية التى أجريت فى الأردن أن رجال الصحافة هم من العوامل المؤدية للشغب فى الملاعب حيث أفاد ٨٥٪ من أفراد العينة التى أجرى عليها البحث بأن الصحفيين الذين يستخدمون الألفاظ المثيرة من أسباب شغب الملاعب الرئيسية .

٦ - رجال الأمن والنظام :

١ - قلة عدد رجال الأمن فى داخل الملعب .

٢ - الاشتراك فى الموقف فى حال طلبهم من حكم المباراة فقط .

٣ - تأمينهم الملعب والمحافظة على الأمن من قبل المباراة بوقت كاف وبما يجعل تواجدهم خلال المباراة قليلا .

٤ - اسناد بعض الواجبات الهامة لرجال الأمن الذين يرتدون الزى المدني .

٥ - عدم استخدام التشدد الزائد فى معالجة الأخطاء البسيطة .

٦ - استخدام وسائل الأمن بدرجة عالية فى المباريات التى تحتاجها وبحيث يتم معاملة كل مباراة وفق حالتها الخاصة .

نماذج إضافية لمواجهة الأزمات الناجمة عن الشغب والتعصب والعنف فى الرياضة :

١ - أقام المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة الدكتور عبدالمنعم عمارة بالتعاون مع كلية التربية الرياضية للبنين بجامعة حلوان بعمادة الدكتور كمال درويش وجريدة أخبار الرياضة الأسبوعية برئاسة تحرير الأستاذ فتحى سند وجهاز الرياضة برئاسة مؤلف هذا الكتاب عدة ندوات لمواجهة شغب الملاعب فى الرياضة المصرية خرجت بمجموعة من التوصيات التى وضعت أمام الاتحادات الرياضية والأندية المصرية وكذلك أمام اللجنة الأولمبية المصرية ليقوم كل منهم بدوره فى مواجهة هذه الظاهرة .

٢ - أصدر الاتحاد المصرى لكرة القدم برئاسة اللواء يوسف الدهشورى لائحة خاصة لعقوبات مشهورة لمواجهة أحداث العنف والشغب فى الملاعب المصرية وصلت إلى حد شطب اللاعب مدى الحياة وأسقاط عضوية الأندية فى المشاركة فى الدورى الممتاز وانزالها إلى الدرجة الأقل فى حالة تأكد التدخل والمسئولية عن شغب الملاعب .

٣ - أصدر مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ميثاقا للالتزام بالروح الرياضية فى يوم ١٦/ ١/ ١٩٨٧ (القرار رقم ٩) وفى هذا الميثاق حث مجلس

وزراء الشباب والرياضة العرب جميع الاتحادات الرياضية عدم التهاون فى نشر دعائم ميثاق الروح الرياضية .

٤ - أصدرت اللجنة الأولمبية القطرية فى عام ١٩٨٦ لائحة عقوبات عامة والزمت الاتحادات الرياضية القطرية بتنفيذها فى محاولة جادة لاعادة الروح الرياضية للملاعب القطرية .

٥ - عقدت الندوة الأولى لمواجهة عنف الملاعب والدعوة إلى اللعب النظيف فى إمارة (موناكو) برئاسة انطونيو سمارانش رئيس اللجنة الأولمبية الدولية .

وقد أصدرت الندوة مجموعة من التوصيات كان منها ما يلى :

أولا : ما يتعلق بالجهات الرياضية المعنية بالأمر :

لقد حددت الندوة النقطتين التاليتين واعتبرتهما كمقدمة لمقترحات العملية الخاصة بمناهضة كافة أشكال العنف وتطوير اللعب النظيف وهما :

١ - إن المنافسة لا تولد فى حد ذاتها الشغب أو العنف وأن كل تضليل لهذا المبدأ يسىء إلى أخلاقيات الرياضة ويجب مقاومته على كافة الأصعدة الرياضية .

٢ - وفيما يتعلق بكل الترتيبات اللازمة للقاءات الرياضية ، فقد كانت الرغبة كبيرة فى أن يتم التركيز على الأمور الرياضية فى الأنظمة المعدة لتلك اللقاءات أكثر من الأمور الأخرى ، وأنه يتوجب على القائمين على التنظيم بناء على ما تقدم القيام باستشارات أفضل مع الخبراء الفنيين والرياضيين المعنيين بالأمر ولتأكيد ذلك فإن الندوة توصى بما يلى :

دور للجنة التضامن الأولمبى :

طالبت الندوة لجنة التضامن الأوليمبى الدولية بإيجاد تعاون وثيق مع المجموعة الدولية للقيام بتنظيم أسبوع واحد كل سنتين يسمى (الأسبوع الدولى) بهدف تطوير اللعب النظيف والتصدى لمظاهر العنف .

اقترحت الندوة على الاتحادات الدولية ما يلى :

أ - عقد دراسات دورية مع كافة الاتحادات الدولية حول الشروط الخاصة

بدورات الألعاب ، مما قد يؤدى إلى تعديلات قد ينجم عنها التوصل إلى حماية أفضل ضد كل مظاهر العنف .

ب - تعيين إدارى خاص ليكون مسئولا عن الأمور المتعلقة باللعب النظيف ومقاومة العنف .

ج - تأمين المعدات السمعية والبصرية للاتحادات الوطنية ليتم استخدامها من قبل الحكام واللاعبين والمدربين . إلخ مع التأكيد على أنماط السلوك التى تؤكد على السمعة الحسنة للاعبين من ناحية ، ومن ناحية أخرى التأكيد على القوانين المتعلقة بالعقوبات التى تطبق ضد أعمال العنف الخطيرة وتفسير تلك القوانين أيضا .

د - وضع مذكرة التزام أثناء الدورات الكبيرة توقع عليها كافة الفرق المشتركة وتتكفل بموجب ذلك بمراعاة مبادىء الأخلاق الرياضية .

أوصت الندوة الاتحادات الوطنية بما يلى :

١ - اعتماد هيئة عليا تكون مسئولة على كافة المستويات عن تطوير اللعب النظيف (كأن تهتم بأمر المكافآت والجوائز للفريق الأفضل خلقاً وأقل عقوبات وإنذارات . . إلخ) وكذلك تهتم بالغاء مظاهر العنف .

ب - تطوير نوع من الدورات يهدف إلى وضع مجموعات من الشباب أمام مسئولياتهم .

ج - تشجيع الحكام الشباب على أن يقوموا بقيادة مباريات الشباب .

د - ادخال قوانين جديدة على بعض اللعبات الخاصة بالشباب ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار تصرفات اللاعبين فى تلك الأعمار وبما يؤهلهم للسلوك الرياضى عندما يكونون أطرافاً فى مباريات وبطولات المستقبل .

هـ - العمل على إيجاد تعاون أوثق مع الهيئات التى تدعم الأندية بهدف الوصول إلى تحسين تصرف اللاعبين فى الألعاب والمباريات الهامة .

ثانيا : الجهات الحكومية والشعبية :

كانت الندوة مهتمة بشكل خاص فى لفت انتباه الحكومات والجهات الشعبية

المعنية إلى مسئولياتها المنوطة بها ، وإلى ضرورة بذل المزيد من الجهد فى مجال الثقافة والهيئات التدريبية ، وكذلك إلى ضرورة التأكيد على أخلاقيات الرياضة .

وبناء عليه فقد اقترحت الندوة أنه بالنسبة للحكومات التى لم تكن قد شكلت فرق عمل أو مستشارين لها لمعالجة المشاكل المتعلقة بالأمن والأخلاقيات، فإنه عليها القيام بذلك .

كما اقترحت أيضا وضع البرنامج التالى :

١ - إجراء مقارنة من النصوص القانونية العالمية المتعلقة بمسائل الأمن والتصدى لمظاهر العنف فى الرياضة .

٢ - جمع المعلومات الكاملة للتأكد من أن مثل تلك النقاط يجرى مراعاتها لدى صنع الوسائل الرياضية ، ومن قبل الهيئات الرياضية - وقد تعهد فريق العمل التابع لمؤسسة دى بايكر العالمى باتمام هذا البرنامج بأسرع وقت ما يمكن .

٣ - اعداد برنامج فعال للحكومات بشكل عام إلى الجهات الوطنية المسئولة عن الثقافة بشكل خاص مثل المؤسسات الثقافية والرياضية بهدف التوصل إلى نشر أفضل للقيم الأساسية للرياضة ، وهذا وسوف يتم وضع البرنامج وتوزيعه من قبل (CIFP) .

٤ - وأخيرا فإنه على ضوء المعلومات والمستندات المعدة لذلك فإن المجموعة الدولية سوف تقوم باعداد مسودة نموذج يقدم إلى الحكومات للتصديق عليه ، ويتوجب أن يحدد الميثاق المذكور الخطوط العامة للنشاطات فى تلك الدول فى تصديها للعنف ، وفى تطويرها لمستوى الرياضة الأخلاقى ، وسيكون فى وسع كل حكومة من الحكومات العمل بأساليبها الخاصة طبقا للشروط المناسبة لبلدها .

ثالثا : وسائل الإعلام :

وللتركيز مرة أخرى على الدور الذى تلعبه الصحف ووسائل الإعلام ، وعلى مسئوليات تلك الجهات فى تطوير الرياضة ، فقد اقترحت الندوة القيام بالخطوات التالية :

١ - طبع كتيب يضع الأجهزة الإعلامية أمام مسئولياتها تجاه العنف وإيضاح الفرص المتاحة لتخفيف حد تلك الظاهرة ، وأن يطبع الكتيب المذكور فى عدة لغات بالتعاون مع المؤسسة التى وافقت على توزيعه على اتحاد الصحف الوطنية وبالتعاون مع مؤسسة دى بايكر التى ستقوم بعمل الترجمة له ، وسيكون الكتيب بمثابة ورقة عمل تستخدم لتنظيم الدورات وإجراء المباحثات ، وسيكون المؤلف وترجمته بناء على ذلك متوفرا لدى مختلف الهيئات الهيئات وخاصة لدى الأكاديمية الأولمبية الدولية التى تسعى إلى عقد اجتماع حول العنف فى موسم الصيف القادم .

٢ - مناشدة الأكاديمية الأولمبية الدولية لتقوم بدعوة الصحفيين الشباب لحضور اجتماعها الذى ستعقده حول العنف بحيث يتم اختيار هؤلاء الصحفيين من قبل لجانهم الأولمبية الوطنية، كما يفضل أن تتاح الفرصة أمام هؤلاء الصحفيين للتكلم فى الاجتماع المذكور لتحليل دور الإعلام فى التصدى للعنف .

٣ - وبالنسبة للجان الأولمبية الوطنية التى توجد فى البلد الذى فيه أكاديمية أولمبية وطنية ، فقد أوصت اللجنة أن يكون من ضمن أبحاثها فى كل اجتماع سنوى تعقده قسم خاص بالعنف وبالدور الذى تلعبه الصحافة . وقد يتم تقديم التوصية من قبل أعضاء المجموعة الدولية الذين ستوجه الدعوة إليهم من قبل رئيس لجنة التضامن الأولمبية الدولية لحضور اجتماع اللجان الوطنية الذى سيعقد فى لوس انجلوس .

٤ - وفيما يتعلق بالدراسات التى أجرتها المجموعة الدولية بخصوص اللعب النظيف والأعمال المعادية للرياضة ، فربما كان لتلك الدراسات والمعلومات أثرها على أن تقوم تلك الممجموعة بإدانة الأعمال والتصرفات التى تشوه صورة الرياضة بشكل علنى .

رابعا : مستقبل الأعمال الخاصة بمناهضة العنف والعمل للتوصل إلى اللعب النظيف :

لقد قامت الندوة بتأكيد النقاط التالية إلى كل الهيئات المعنية بالتصدى للعنف والتى تعمل من أجل الوصول إلى اللعب النظيف .

١ - إقامة وإحياء المكاتب الوطنية للثقافة الأولمبية وأهداف اللعب النظيف فى كل بلد أو حتى المكاتب الإقليمية للمجموعة الدولية المعنية ، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وبخاصة التضامن الأولمبى الدولية والاتحادات واللجان الأولمبية واتحادات الصحفيين.

٢ - التنظيم والدعوة إلى معارض توضيحية للأعمال التى تنجزها اللجان للمجموعة الدولية ، واستخدام كافة الوسائل اللازمة لتطوير نشاطات المجموعة الدولية مثل الإعلام والاتصالات والإعلانات . . . . إلخ .

٣ - أن تقوم المجموعة بالإشراف على أكبر عدد ممكن من الرياضات والألعاب والمسابقات وخاصة تلك التى يشترك فيها لاعبين شباب .

٤ - التنظيم الدورى لندوات منتظمة تعالج العنف فى المجالات التى اقترحتها المجموعة الدولية وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحادات الدولية التى تتبعها.

٥ - صدر الإعلان الدولى للعب النظيف فى ميونخ وباريس عام ١٩٩٣ حرره الدكتور نور برت ميللر وآخرون وترجمة إلى العربية الدكتور أمين الخولى متضمنا النقاط التالية :

١ - تلعب الرياضة دورا رئيسيا فى حياة البشر .

٢ - المشاركة فى الرياضة أصبحت متنوعة ومنها رياضة المستوى الرفيع ، والرياضة للجميع والرياضة الترويحية .

٣ - تعود الرياضة على ممارسيها بالمتعة والاسترخاء والانتعاش .

٤ - ترتقى الرياضة بالصحة واللياقة، وإعادة التأهيل بعد الإصابة أو المرض.

٥ - نموذج اللعب النظيف Fair Paly يجب أن يشتمل على كل الأنشطة الرياضية والتى تقدم لكل الأعمار .

٦ - اللعب النظيف يجب أن يكون فى كافة الهيئات التى تقدم الأنشطة الرياضية فى رياض الأطفال والمدارس - والكليات الجامعية - والأندية - والوحدات الاجتماعية .

٧ - مفهوم اللعب النظيف أحد المقومات الأساسية لممارسة الرياضة - وأى رياضة بدون اللعب النظيف لا يمكن أن تعد رياضة .

٨ - مبادئ اللعب النظيف هى الشكل الذى وضعه رائد الحركة الأولمبية الحديثة بيير دي كوبرتان Plerre de coubertin .

٩ - اللعب النظيف لا يعنى الامتثال للقوانين والقواعد الرياضية ولكن بهدف إلى الروح الرياضية والتحرر من أى أنواع الإيذاء البدنى أو النفسى .

١٠ - اللعب النظيف أحد المقومات البنائية للتنظيم الرياضى.

١١ - المؤسسات والاتحادات الرياضية على كافة المستويات مسئولة عن توفير البيئة الصالحة للعب النظيف .

١٢ - يجب الاهتمام تربويا بالمشاهدين والمشاركين فى الأنشطة الرياضية وليس فقط الممارسين .

١٣ - وسائل الإعلام لها دور حيوى للاهتمام بالنماذج النظيفة والشريفة لتسهم فى تشكيل اتجاهات الأطفال والشباب وسلوكهم الرياضى .

١٤ - يجب الابتعاد عن تقنين استخدام المنشطات ، والتزايد فى تحقيق الفوز حتى لو كان على حساب اللعب النظيف .

١٥ - يجب حماية المنافسين من المتطلبات والأخطار الحادة للتدريب والمنافسة من أجل الفوز بأى ثمن .

١٦ - الإنجاز الرياضى العظيم مهما ارتفع مستواه لا يجب أن يكون على حساب اللعب النظيف .

١٧ - يجب أن نعترف أن المحافظة على الأداء واللعب النظيف هو واجب يتسم بالصعوبة .

١٨ - الهدف الأساسى للرياضة هو اللعب النظيف للجميع .

١٩ - اللعب النظيف . . فى ظل مبادئ اللعب النظيف.

*** ويجب أن نعمل جميعا من أجل استعادة هذه المبادئ وتنميتها.

ومما تقدم يتضح خطورة أزمة الشغب والتعصب فى الملاعب الرياضية، وقد اهتمت كافة المحافل الدولية بهذه الأزمة ووضعت لها الحلول التى يمكن أن تقضى عليها أو تقلل من حدتها بشكل كبير.

ويمكن أن تكون هذه المقترحات والقرارات فى مواجهة أزمة الشغب والتعصب هى الوسائل المفيدة فى مواجهة هذه الأزمة فور حدوثها. والمطلوب خطة قومية لمواجهة هذه الأزمة، وكذلك أن تتضمن هذه الخطة المواجهة الفورية لشغب الملاعب وهو حادث فى مصر مثلها مثل باقى دول العالم طالما كانت هناك منافسات رياضية فى مختلف الألعاب وفى مقدمتها كرة القدم.

وكما أن الموت حتمى فإننى أعتقد أن شغب الملاعب فى بعض الألعاب هو الآخر حتمى ويجب أن نستعد له.

٤ - حرمان قادة القطاع الأهلى من الترشيح لمجالس الإدارة :

خلال الدورة الأولمبية فى لوس انجيليس بالولايات المتحدة الأمريكية واجهت البعثة المصرية العديد من المشكلات وأمكن التغلب عليها ولكن هناك مشكلات معينة أصبحت لها آثار عديدة ليس فقط خلال الدورة ولكن أيضا بعد أن انتهت الدورة وعادت البعثة بسلامة الله إلى أرض الوطن .

فقد حدث أن سافرت البعثة الإدارية الحكومية إلى لوس انجيليس وعدد أفرادها أكبر من الأماكن السابق الحجز لها قبل الدورة بوقت كاف، ومعروف مقدما ما يمكن أن يواجه أى إنسان لم يقوم بالحجز مقدما فى الدورات الأولمبية للإقامة والإعاشة والانتقالات وما يمكن أن يواجه من مشكلات وصعوبات عديدة، لذلك فقد واجهت فعلا البعثة الإدارية الحكومية كافة المشكلات المتوقعة وقد تدخلت بعض الشخصيات العربية والمصرية لإيجاد الحلول اللازمة لتوفير المطلوب من الخدمات .

وفى مباراة كرة القدم فى الدورة الأولمبية بين مصر وفرنسا اعتدى اللاعب المصرى حمادة صدقى على لاعب فرنسى وقرر الحكم طرده فورا من الملعب ، وبالرغم من هزيمة المنتخب المصرى إلا أن هذه الحادثة قد أساءت كثيرا إلى المصريين وإلى البعثة المصرية بشكل عام خاصة تلك المجموعة من أبناء مصر والتى تعيش فى الولايات المتحدة الأمريكية عامة وفى لوس انجيليس مقر الدورة الأولمبية خاصة ، فقد كانت آثار هذا الحدث سيئة للغاية حيث تم تناوله إعلاميا بصورة منظمة وموجهة ضد مصر وإلى الحد الذى اتضح منه أن هناك أصابع خفية تعيد وتكرر هذا الحدث مع ايضاح سوء سلوك الرياضى المصرى والذى شاهده العالم كله على الهواء وهو لا يعرف إلا أنه يضع على فانلة كرة القدم التى يرتديها كلمة مصر EGYPT، وعندما حاولت الصحافة المصرية الموجودة فى لوس انجيليس أن تستطلع رأى المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى الموضوع على أمل أن يكون هناك قرار حاسم تم اتخاذه ضد هذا اللاعب ولو بعودته فورا إلى الوطن للظهور أمام الرأى العام العالمى بالمظهر اللائق بسمعة مصر ومكانتها،

أول ندوة علمية فى مصر فى مؤتمر ١٩٩٥ عن الأزمات الرياضية برئاسة الأستاذ عبدالعزيز الشافعى وعضوية كل من مؤلف الكتاب الدكتور إسماعيل حامد والأستاذ عبدالمنعم وهبه والثلاثة رؤساء جهاز الرياضة سابقاً

إلا أن الدكتور عبدالأحد جمال الدين وكان رئيسا للمجلس الأعلى للشاب والرياضة تناول الموضوع باعتبار أن الحدث عادى فى كرة القدم .

وقد حدث خلال البعثة كذلك إخفاق كبير للمشاركين من المنتخبات القومية حيث لم يحقق أى رياضى مصرى إنجازا رياضيا كبيرا إلا البطل محمد رشوان والذى استطاع أن يحصل على الميدالية الفضية فى الجودو فى الوزن المفتوح - وهو وزن يسمح لعدد كبير من اللاعبين من الأوزان الأقل والأعلى فى المشاركة وكان وجود هذا الوزن فقط فى دورة لوس انجيليس ، ولم يتم تكرار استخدام هذا الوزن فى الدورات التالية حيث تم الاكتفاء بالأوزان الرسمية للجودو - كما أن سلوك اللاعب المصرى محمد رشوان عند لقائه مع البطل الأولمبى والعالمى اليابانى فى المباراة النهائية جعل من البطل محمد رشوان المصرى ليس فقط حاصلا على الميدالية الفضية فى الوزن ولكن أيضا كان له وسام أخلاقى أخر فى السلوك واحترام المنافس وعدم استغلال إصابة المنافس فى البطولة باعتبارها أمور ضد الروح الرياضية والخلق الرياضى .

وإذا كان مظهر كرة القدم فى البعثة كان غير مرضيا ومسيئا خاصة سلوك اللاعب حمادة صدقى، وإذا كان مستوى المنتخبات المصرية كان غير مناسبا بسمعة الرياضة المصرية، ولما سبق أن صرح به أعضاء الاتحادات الأولمبية وأعضاء اللجنة الأولمبية بأن المشاركة فى لوس انجيليس الأولمبية ستكون على مستوى التمثيل المشرف للأبطال المصريين وهذا ما لم يحدث فيما عدا الوجه المشرف فعلا للبطل المصرى محمد رشوان فى الجودو .

ولم يكن هذا هو الوجه المضئ للبعثة المصرية فقط فى لوس انجيليس بالرغم من كونه انجازا محدودا إذا تم مقارنته بحجم البعثة المشاركة فى الدورة وعدد الألعاب التى شاركت فيها مصر ولم تحقق بها أي إنجازات وجاء ترتيب مصر بهذه الميدالية الفضية الوحيدة فى الترتيب رقم ٣٤ بين ٤٧ دولة فقط أمكن لها الحصول على ميداليات فى الدورة الأولمبية الثالثة والعشرين فى لوس انجيلس وبين ١٤٠ دولة شاركت بأبطالها فى منافسات.

نعم لم يكن هذا الوجه المضئ فقط للبعثة المصرية ولكن أيضا كان هناك وجه أكثر إضاءة بالرغم من أنه لم يكن ضمن البعثة الأولمبية المصرية فى لوس انجيليس ١٩٨٤ ولم يغادر مصر فى هذا الوقت لحضور الأولمبياد بالرغم من سهولة ذلك بالنسبة له .

إلا أن اللجنة الأولمبية الدولية قد اختارت الرياضى والإدارى الأولمبى المصرى عبدالعزيز الشافعى لمنحه وسام اللجنة الأولمبية الدولية لخدماته العديدة للحركة الرياضية الأولمبية والعالمية والإقليمية والأفريقية والعربية والمصرية .

وهو وسام له التقدير العالمى الكبير حيث يتم منحه للنخبة من الرياضيين فى العالم وكان هذا الإنجاز لا يقل أهمية عن إنجاز البطل الأولمبى المصرى محمد رشوان .

وبحثت اللجنة الأولمبية الدولية عن عبدالعزيز الشافى فى الدورة فلم تجده ولكن وجدت كل مصرى فى البعثة يحمل لهذا البطل الإدارى والرياضى المصرى كل التقدير والفخر والإعزاز .

وتناول الإعلام العالمى والعربى والمصرى هذا الحدث بما يليق به حيث أن اختيار الشافعى كان من بين ١٩ شخصية رياضية من جميع انحاء العالم لما يقدمه للعمل التطوعى للحركة الأولمبية، وقد سبق أن مثل الشافعى مصر لاعبا فى أكثر من دورة أولمبية بدأت بدورة هلسنكى ١٩٥٢ .

كان رئيسا لوفود مصر المشاركة فى عدة دورات أولمبية وقارية ومتوسطية كان أشهرها فى الدورتين اللتين مرتا بأحداث جسام وهما دورة ميونخ ١٩٧٢ ومونتريال ١٩٧٦ ، وقد اعتبر رجال الإعلام المصرى أن وسام عبدالعزيز الشافعى وساما على صدر مصر الوطن الغالى .

وقد يتساءل البعض ما علاقة الشافعى بالأزمات الرياضية المصرية وخاصة تلك الأزمة التى حدثت عقب دورة لوس انجيليس ١٩٨٤ وهو أصلا لم يشارك فى الدورة رسميا أو وديا . الحقيقة أن للأستاذ عبدالعزيز الشافعى مكان كبير فى مساحة هذه الأزمة بل كان هو محورها ولذلك وجب التنويه عن حدث حصوله على الوسام الأولمبى وهو خارج تشكيل البعثة المصرية .

وبعد عودة البعثة المصرية من الدورة الأولمبية بدأ الهجوم وبدأت وسائل الإعلام والرأى العام تناول قضية التمثيل المشرف فى الدورات السابقة وخاصة حتى عام ١٩٤٨ والتى وصل رصيد مصر فيها إلى ٦ ميداليات ذهبية ، و٤ ميداليات فضية ، و٥ ميداليات برونزية .

وبعد عودة البعثة المصرية حضر أحد اللقاءات الرسمية السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية، والدكتور عبد الأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكان سيادة الرئيس غير راضيا عن نتائج ومظهر البعثة في الدورة بسبب المستوى الذى ظهرت به البعثة بالرغم مما تكلفته الدولة من مال وجهد من أجل هذه المشاركة .

وتعرض الحديث من قبل رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة إلى أن السبب يرجع إلى أعضاء الاتحادات ومحترفى الانتخابات فى الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية.

وخرج الدكتور عبد الأحد جمال الدين من هذا اللقاء وكان القرار الذى أصدره فيما يخص انتخابات اللجنة الأولمبية المقرر عقدها بعد أولمبياد لوس انجيليس هو الحرمان مدى الحياة من الترشيح فى انتخابات اللجنة الأولمبية المصرية لمن أمضى دورتين سابقتين فى عضوية اللجنة الأولمبية سواء كانت الدورتين متتاليتين أو منقطعتين .

ويقول لنا الأستاذ عبدالعزيز الشافعى فى أحد اللقاءات الخاصة بإعداد هذا الكتاب والتى استمرت أكثر من خمس ساعات متتالية حيث أنه سبق أن رأس جهاز الرياضة بصفته نائبا للوزير للرياضة فى أغسطس ١٩٧٧ واستمر فى هذا العمل قرابة عامين وكان فى نفس الوقت السكرتير العام المنتخب للجنة الأولمبية المصرية إلا أنه اعتذر عن الاستمرار سكرتيرا عاما للجنة الأولمبية لرئاسته الجهاز الحكومى وتعارض عمله الحكومى مع عمله الأهلى ويقول إننى انقطعت برغبتى عن العمل فى المجال الرياضى حتى منتصف عام ١٩٨٤ ثم عدت رئيسا منتخبا بالتزكية للاتحاد المصرى للسباحة كما نجح بالتزكية جميع أعضاء الاتحاد وتناول

الإعلام المصرى خدماتى وتاريخى الرياضى وتطوع الإعلام المصرى بترشيحى لرئاسة اللجنة الأولمبية فى الانتخابات التى سوف تتم فى الفترة التالية لأولمبياد لوس انجيليس .

الدكتور عبدالأحد جمال الدين

كما حدث بعد أن استقال الدكتور عبدالأحد جمال الدين من رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة عقب أحداث الدورة الأولمبية واخفاق المنتخبات القومية المصرية فى الدورة أن تطوع الإعلام المصرى ثانية بترشيحى ضمن قائمة المرشحين لرئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد استقالة الدكتور عبد الأحد جمال الدين .

وأنا شعرت بعد صدور القرار الخاص بحرمان من مضى دورتين فى اللجنة الأولمبية من الترشيح مرة أخرى مدى الحياة فى عضوية اللجنة الأولمبية شعرت أننى المقصود تماما بهذا القرار فلم يكن أحد مرشح لرئاسة اللجنة الأولمبية فى هذا الوقت غيرى وعند تطبيق القرار سوف نجد أننى المقصود فقط به ، وخاصة إذا علمنا أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة سبق أن أصدر قرارا بالاتحادات الرياضية يتضمن أن من أمضى ٨ سنوات متتالية لا يحق له الترشيح دورة واحدة فقط ويمكنه العودة بعد ذلك .

إلا أن قرار اللجنة الأولمبية بحرمان أعضاء اللجنة الأولمبية الذين تطوعوا لخدمة اللجنة الأولمبية والرياضة المصرية مقابل ولمدة ٨ سنوات يحرمون مدى الحياة من الترشيح مرة أخرى وكان هذا عقوبة أبدية لمن يتطوع لخدمة الحركة الرياضية .

وقد التجأ للقضاء مجموعة من أعضاء اللجنة الأولمبية بقيادة الأستاذ عبدالعظيم العشرى وأقاموا دعوى قضائية ضد قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ بطلب وقف تنفيذ التعديلات التى تم

ادخالها على لائحة النظام الأساسى للجنة الأولمبية بحرمان من أمضى دروتين مدى الحياة من الترشيح للانتخابات فى اللجنة الأولمبية .

وصدر حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة برئاسة المستشار يحيى البشرى وعضوية المستشارين منصور أسعد وسيد عمر بوقف تنفيذ قرار الدكتور عبد الأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد ترشيح أى عضو أمضى دورتين انتخابتين متتاليتين فى عضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية أو الرئاسة مدى الحياة .

وبهذا الحكم أصبح من حق أى عضو أن يعيد ترشيح نفسه حيث جاء فى حيثيات الحكم أن قرار الدكتور عبدالأحد جمال الدين فيه مصادرة للأبد بحق من الحقوق القانونية .

وبالرغم من صدور هذا الحُكم إلا أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة قدم استشكالا فى الحكم أمام محكمة عابدين وهى محكمة عادية وليست إدارية والقانون يحتم أن يقدم الاستشكال الى مجلس الدولة .

«وفى سؤال للأستاذ عبدالعزيز الشافعى هل تشعر أنك فعلا المستهدف من هذا القرار بالرغم من إمكانية تطبيقه على العديد من الشخصيات فى حالة تطبيقه؟ أفاد أنه فى الوقت الذى ذهبت فيه إلى لوزان بسويسرا لاستلام وسام الحركة الأوليمبية ضمن ١٩ شخصية عالمية فوجئت بعد عودتى بهذا القرار والذى لا ينطبق إلا على شخصى فقط وتعجبت لذلك فكيف أكون المصرى الوحيد المحرم عليه مدى الحياة خدمة بلده متطوعا» .

وبعد صدور الاستشكال فى المحكمة كان هذا يعنى استمرار الانتخابات لمجلس إدارة اللجنة الأولمبية الجديد فى موعدها دون الغاء الجمعية العمومية أو فتح باب الترشيح من جديد ليتقدم للانتخابات من سبق حرمانه بناء على التعديلات التى أوقفت تنفيذها محكمة القضاء الإدارى بحكمها التاريخى والواضح فى هذه الأزمة الرياضية .

إلا أن اللجنة الأولمبية المصرية القائمة والمسئولة عن الانتخابات أعلنت تحديا جديدا للجهة الإدارية الحكومية حيث لم يقوموا بتنفيذ عقد الجمعية العمومية فى موعدها أو إجراء الانتخابات وقرروا إلغاء الجمعية العمومية وإغلاق مقر اللجنة الأولمبية يوم الانتخابات وذلك تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإدارى وتحولت الأزمة إلى مواجهة بين الجهة الإدارية الحكومة واللجنة الأولمبية المصرية . وصدرت الصحف تتساءل هل يقوم الوزير بحل مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الذى تحداه وتحدى الإدارة الرياضية الحكومية ؟

وحيث أنه لم يحدث فى تاريخ الحركة الأولمبية المصرية ومنذ عام ١٩١٠ وبعد ٧٥ عاما أن تم حل مجلس إدارة اللجنة الأولمبية وبعد أن ضاعت على الرياضة المصرية قرابة عام كامل فى مشكلة من يترشح فى الاتحادات الرياضية ومن يترشح فى اللجنة الأولمبية المصرية وأصبحت الرياضة المصرية موضع تساؤل واستفسار من كل الدول المحيطة بمصر سواء كانت عربية أو آسيوية أو أفريقية أو أوروبية إلا أنه صدرت توجيهات من القيادات المسئولة فى الدولة بالامتثال لحكم محكمة القضاء الإدارى وسيادة القانون - وعليه تم فتح باب الترشيح مرة أخرى فى اللجنة الأولمبية وصدر قرار من الجهة الإدارية الحكومية بأنه لا يسمح للتقدم للترشيح للجنة الأولمبية المصرية لمن أمضى دورتين متتاليتين فى اللجنة الأولمبية إلا بعد انقضاء دورة كاملة خارج اللجنة الأولمبية - وكان الاتجاه أن تكون المدة ٨ سنوات وليس ٤ سنوات إلا أنه بعد تطبيق قرار الـ ٤ سنوات فى الاتحادات الرياضية صدر قرار مماثل للترشيح للجنة الأولمبية واستسلم أعضاء اللجنة الأولمبية للقرار واعتذر عدد كبير من عمالقة الحركة الرياضة عن الترشيح فى عضوية اللجنة الأولمبية حتى لو ألغى هذا الشرط .

وفى تحرك ناجح لإدارة هذه الأزمة اتصل الأستاذ عبدالعزيز الشافعى طالبا مقابلة السيد كمال حسن على رئيس مجلس الوزراء .

ويقول عبدالعزيز الشافعى عن موقفه الحاسم فى هذه الأزمة ما يلى :

«قررت بصفة نهائية بعد حدوث هذه الأمور التى لا ترتبط بالرياضة من

قريب أو بعيد أن أرسل مذكرة توضيحية للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية موضحا فيها أن هذه القرارات ليست فى صالح الحركة الرياضية» .

وخاطبت سيادته بما يعنى أننى علمت أننى محل ثقتكم فى العمل الرياضى وأيضا جاءنى تكريم من اللجنة الأولمبية الدولية ضمن أفضل ١٩ شخصية رياضية فى العالم وقد تقدمت للخدمة التطوعية فى الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية المصرية، وقد صدرت عدة قرارات من الدكتور عبد الأحد جمال الدين بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للشباب والرياضة مؤداها أننى لابد أن أحرم من الترشيح للجنة الأولمبية حيث أنه بتطبيق القرارات التى صدرت فسوف نجد أنها لا تطبق على أحد فى مصر غيرى أنا .

وبعد أن أرسلت هذه المذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك اخترت وحددت عشرة شخصيات من المسئولين عن الوطن فى هذه المرحلة والذين أشعر أنهم يجب أن يعلموا حقيقة الوضع ليس بصفتى راغبا فى العمل أو التطوع فى اللجنة الأولمبية المصرية ولكن لشعورى أن حالتى هذه موجودة لدى العشرات من أبناء مصر وقد أتيحت لى الفرصة أن أعرض هذا الوضع على المسئولين دون أن أطلب منهم أى شىء لنفسى، بينما هؤلاء العشرات من المواطنين يتحملون قرارات مماثلة دون أن يعلم عنها قادة الوطن حقائق الأمور .

وقد حددت فعلا هذه الشخصيات واتصلت به طالبا المقابلة وكانت المجموعة تتضمن الشخصيات التالية :

رئيس مجلس الوزراء	السيد الأستاذ كمال حسن على
رئيس مجلس الشعب	السيد الدكتور رفعت المحجوب
أمين عام الحزب الوطنى	السيد الدكتور صبحى عبدالحكيم
وزير الداخلية	السيد اللواء حسن أبوباشا
وزير الإعلام	السيد صفوت الشريف
وزير شئون مجلس الوزراء	السيد الدكتور عاطف عبيد
وزير شئون مجلسى الشعب والشورى	السيد الدكتور توفيق عبده إسماعيل

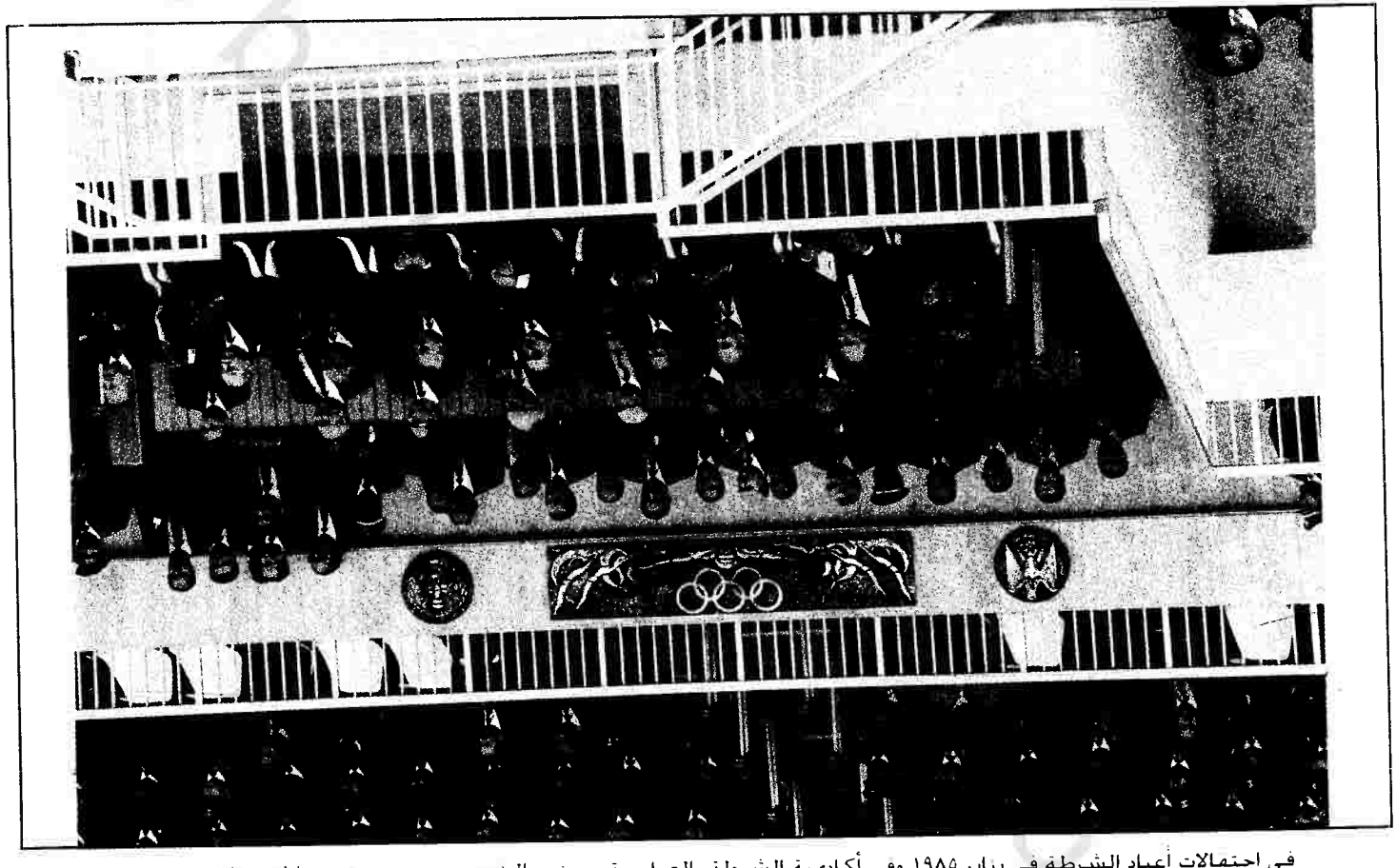

فى احتفالات أعياد الشرطة فى يناير ١٩٨٥ وفى أكاديمية الشرطة بالعباسية بحضور الرئيس محمد حسنى مبارك ويظهر بالصورة عبدالعزيز الشافعى يجلس بجانب الدكتور عبدالأحد جمال الدين - ويظهر فى المقصورة مجموعة من الوزراء والمسئولين الذين نقل لهم الأزمة الأستاذ عبدالعزيز الشافعى

نائب رئيس الحزب الوطنى السيد الدكتور مصطفى خليل

رئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب السيد الأستاذ عبدالرحيم الغول

وقابلت هذه المجموعة الفاضلة من أبناء مصر المخلصين وكان عرضى لمشكلتى عليهم مختصرا حيث تتضمن العرض أنه بصفتكم مسئولين عن الوطن فى هذه المرحلة فقد تعرضت أنا عبدالعزيز الشافعى بصفتى مواطنا لموقف فيه ضرر شخصى لى، وهناك عدد كبير من المصريين يتعرضون لمواقف أسوأ من هذا الموقف ولكن ظروفهم لا تجعلهم يستطيعون توصيل أصواتهم إلى سيادتكم .

فهى أمانة فى عنقى تجاه الوطن والمواطن المصرى أن أقدم لكم رسالة مضمونها كيف تُنتقى بعض القيادات فى مصر ؟

وإننى لا أطلب معرفة أى نتائج ولا أرغب فى طلب أى شىء ولكننى فقط أضع أمامكم هذا الموقف غير راغبا أو طالباً أى مكسب أو إلغاء قرار فى صالحى وتنتهى المقابلة عند هذا الحد فقط وخلال ٣ أيام أمكننى بحمد الله أن أنقل هذه الرسالة إلى جميع الشخصيات التى قمت بتحديدها .

وبعدها أصدرت بيانا معلنا فيه تجميد رئاستى لاتحاد السباحة وقررت الابتعاد تماما عن كافة مجالات العمل الرياضى وذلك فى ظل الظروف الحالية للرياضة المصرية والتى أعتقد أنها لن تستمر طويلا لأنه مهما طالت أوقات الظلام فلابد للنور أن ينجلى ، وإن ما يجرى على الساحة الرياضية حاليا سيكون له أثاره على مسار الحركة الرياضية فى مصر بل إنه يسود حاليا انطباعا بأن بعض القوى تهدف إلى الإقلال من هيبة مؤسسات الدولة وإلى التشكيك فى مبدأ سيادة القانون، وأعلنت كذلك أننى حاولت جاهدا أن أمنع الإضرار بالرياضة المصرية التى عشت فيها وأفنيت عمرى فيها لاعبا وإداريا وحكما وأن ابتعادى فى هذه المرحلة يرتبط بأملى بأنه لا يسجل علىَّ التاريخ أننى قد شاركت فيما يُرتكب فى حق مصر وحق الرياضة المصرية .

ولم تنتهى الأزمة عند هذا الحد وتم فى أحد الاجتماعات لمجلس الوزراء برئاسة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية وعند مناقشة القوانين

والتشريعات، عرض السيد كمال حسن على موضوع الرياضة المصرية وما يحدث حاليا على الساحة، وقد أصدر السيد الرئيس توجيهاته بإلغاء مثل هذه القرارات وفعلا صدرت جريدة الجمهورية فى اليوم التالى متضمنة هذا النبأ الذى أسعد أبناء الحركة الرياضية وتبعتها بعد ذلك الصحف المصرية اليومية والأسبوعية.

«وبالرغم من أحقية عبدالعزيز الشافعى بعد ذلك للترشيح لرئاسة اللجنة الأولمبية إلا أنه أصر على الابتعاد تماما عن الحركة الرياضية وتمنى للمرشحين من المجموعتين المتنافستين على خوض انتخابات اللجنة الأولمبية كل توفيق ونجاح».

وتم انتهاء الأزمة :

وأعتقد أنه لولا توجيهات سيادة رئيس الجمهورية الرئيس محمد حسنى مبارك وعرض رئيس مجلس الوزراء للمشكلة لإيجاد الحلول لهذه الأزمة لضاعت سنوات عديدة من عمر الحركة الرياضية فى مواجهة مثل هذه القرارات.

خاتمة ورأى للأستاذ أحمد دمرداش تونى :

ولا يجب أن ننسى أن هذه التعديلات فى اللوائح الخاصة باللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية والتى بدأت بحرمان قادة الحركة الرياضية فى مصر مدى الحياة من التقدم للترشيح والتى انتهت بعد تدخل القضاء والقيادة السياسية ممثلة فى القائد الرياضى محمد حسنى مبارك بإيقاف هذه القرارات والاكتفاء فقط بعدم الترشيح فى كل من اللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية إلا بعد انقضاء دورة واحدة لكل من نجح فى الانتخابات لدورتين متتاليتين لم تكتف فقط بحرمان قادة الحركة الرياضية فى مصر للترشيح لدورة (٤ سنوات) ولكن كل من اللائحتين فى اللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية الأولمبية وغير الأولمبية قد وضعت داخل التعديلات قنبلة موقوته لم يكن أحد يتوقعها مطلقا لانشغال قادة الحركة الرياضية والمسئولين عن الأنشطة الرياضية فى مصر بموضوع الحرمان مدى الحياة أم دورتين لمدة ٨ سنوات أم دورة واحدة ٤ سنوات، ولم ينتبه أحد إلى هذه القنبلة الموقوته والتى تضمنت لأول مرة فى تاريخ مصر الأولمبى والذى بدأ فى عام ١٩١٠ واستمر ليخالف القواعد

الأولمبية لقرابة ٧٥ عاماً، تضمنت التعديلات السماح للمحترفين من المدربين واللاعبين بالدخول فى إنتخابات اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية المصرية بعد أن كان ممنوعاً على جميع المحترفين التقدم للترشيح فى عضوية اللجنة الأولمبية أو الاتحادات الرياضية لمدة وصلت إلى قرابة ٧٥ عاماً كاملة.

وبدأ اعتذار مجموعة كبيرة من المدربين والمحترفين على الاستمرار فى عملهم مدربين لخدمة المنتخبات القومية فى الألعاب المختلفة ليتفرغوا لانتخابات اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية بمجرد تقدمهم باعتذار عن الاستمرار فى التدريب وتعديل عضويتهم فى نقابة المهن الرياضية من مدرب مشتغل إلى مدرب غير مشتغل أو إلى التعهد بعدم العودة للتدريب إذا نجح المدرب فى انتخابات اللجنة الأولمبية أو الاتحادات الرياضية.

وفعلا نجح منهم عدد كبير فى الاتحادات الرياضية وفى اللجنة الأولمبية وبدأت قيادة مجموعة كبيرة من المحترفين للحركة الرياضية فى مصر بعد صدور هذه اللائحة وبدأ فى نفس الوقت عزوف مجموعة كبيرة من قادة الحركة الرياضية من الهواة عدم التقدم للترشيح فى عضوية كل من اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية ولا يعنى ذلك عدم قدرة المدربين على قيادة الحركة الرياضية، ولكنه يعنى تعديل جوهرى لا يتفق مع القواعد الأولمبية الدولية وكذلك قواعد العديد من الاتحادات الرياضية. وأصبحت هناك أزمة جديدة لأن هناك مجموعة من المدربين اعتزلت التدريب وانطلقت إلى عضوية الاتحادات الرياضية بعد أن كانوا مدربين لتبدأ تصفية الحسابات بينهم وبين أعضاء هذه الاتحادات من غير المدربين والذين كانت لهم بعض القرارات ضد المدربين أنفسهم كما بدأت جذور الخلاف تدب من جديد بين بعض المدربين الذين تقدموا للترشيح ضد منافسيهم السابقين فى الملاعب وكأنهم فى إحدى مباريات الأندية وليسوا فى حرم العمل التطوعى.

وهذا يذكرنا بأن التغاضى عن مبدأ الهواية الذى نادى به البارون بيير دى كوبرتان فى أول دعوته لأحياء الألعاب الأولمبية الحديثة فى عام ١٨٩٤ قد أصبح فى مصر تاريخاً.

ومن المعروف عن الأستاذ أحمد دمرداش تونى الأب الروحى للحركة الأولمبية فى مصر والعالم العربى وأفريقيا وفى كل الدول النامية أنه أصدر آماله وأحلامه وتوصياته لأبناء الحركة الرياضية فى مصر وفى العالم متضمناً ما يلى:

- أن تعاد كلمة الهواية صريحة ناصعة إلى دستور اللجنة الأولمبية الدولية لأن فى اختفائها الكثير من أسباب الانحرافات والخلل فى الحركة الأولمبية.

- الحذر ثم الحذر من تسرب الاحتراف إلى الحركة الأولمبية مما يقضى على أهم مبدأ من مبادئها ومما يحول قداسة حركتنا الأولمبية إلى مجرد سيرك للمحترفين.

- الحذر كل الحذر فى العمليات التجارية حتى لا تتسرب المادة على حركتنا الأولمبية وتقضى على النقاء الأولمبى.

- العناية كل العناية بالبعد عن الاحتراف وإبقاء الميدان الأولمبى خالياً للهواه حتى تكون الرياضية للجميع دون غرض مادى.

- وتمنى الأستاذ أحمد الدمرداش تونى عضو اللجنة الأولمبية الدولية فى مصر والذى أبدى رأيه عدة مرات غير مؤيداً لهذه التعديلات سواء الخاصة بتولى المحترفين مقاليد إدارة اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والتى كانت قاصرة على الهواه أو التعديلات الخاصة بحرمان بعض قادة الحركة الرياضية من التقدم للترشيح لدوره ثالثة فى اللجنة الأولمبية أو الاتحادات المصرية.

" أن يعيش أولاده وأحفاده من أبناء الحركة الرياضية المصرية عصرا أسعد من عصره ان شاء الله".

وفيما يلى التعريف الأولمبى للهوايه والاحتراف الذى يعلمه لكل مصر الاستاذ أحمد دمرداش تونى عضو اللجنة الأولمبية الدولية والذى توفى رحمه الله:

أن اللجنة الأولمبية الدولية التى عهد إليها مؤتمر باريس بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٨٤ برعاية ونشر الألعاب الأولمبية الحديثة مسئولة عن:

١ - ضمان إقامة الدورات الأولمبية بانتظام والعمل على أن يبلغ نظامها حد الكمال ليتفق مع ماضيها العظيم ومع الروح السامية التى تملأ قلوب مجدديها.

٢ - أن تكون فى مقدمة قواعدها أن يقتصر الاشتراك فى الألعاب الأولمبية على الهواه.

٣ - النهوض بالألعاب لتظل محتفظة بتاريخها المجيد وبمثلها العليا وتشجيع المسابقات الرياضية بين الهواه.

٤ - قيادة وتوجيه نظام الهوايه نحو أهدافها السليمة حتى يتحقق الهدف المنشود وتقوى روح الصداقة بين الرياضيين فى كل بلاد العالم.

٥ - مقاومة جميع الظواهر التى تضر بممارسة الألعاب الرياضية ممارسة شريفة كما تقتضيه المبادئ الأولمبية.

وقد نص قانون اللجنة الأولمبية الدولية فى المادة رقم (٢٦) على ما يلى:

"الهاوى هو من يشترك فى اللعبة لمجرد التسلية دون كسب مادى من أى نوع".

ولا يكسب هذه الصفة:

١ - إذا لم يكن له عمل يؤمن به حاضره ومستقبله.

٢ - إذا كان يستولى أو استولى على فائدة مالية نظير اشتراكه فى الرياضة.

٣ - إذا انحرف عن قوانين الاتحادات الدولية المختصة وعن التفسيرات الرسمية لهذه المادة (٢٦).

وأى مخالفة لهذه التعليمات تحال إلى لجنة خاصة عينتها اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية الدولية للبحث ووضع تقرير بوجهة نظرها للتصرف.

وقد صدرت عدة تفسيرات إضافية للجنة الأولمبية فى هذا الشأن كلما دعت الضرورة لذلك نخص منها بالذكر:

١ - فى مؤتمر اللجنة الأولمبية الدولية الذى عقد فى صيف عام ١٩٢١ تقرر ما يلى:

(أ) كل دولة مطالبة بأن تراعى تعريف الهواية وأن تجعله التعريف الخاص بها مع إضافة القيود الضرورية لذلك.

(ب) لما كان من غير المرغوب فيه اشتراك اتحادات الهواه فى أى من نواحى النشاط للمحترفين فإنه يطلب من كل الهيئات التابعة لها بألا تضع خدماتها لهذا السبيل وتبعاً لذلك يجب ألا يُصرح للمحترفين باستخدام الملاعب والميادين وهيئات اتحادات الهواه لمسابقتهم.

٢ - كما أصدر مندوبو الاتحادات الرياضية الدولية للهواه فى اجتماعهم مع المكتب التنفيذى للجنة الأولمبية الدولية فى لوزان بسويسرا عام ١٩٤٦ قراراً جماعياً يؤكدون فيه مرة أخرى ولاءهم الراسخ للمبادئ العليا لرياضة الهواه والعمل على تنشيطها فى جميع بلدان العالم طبقاً للمثل الأولمبية وقد وافقوا على أن يحاربوا بكل قواهم أى تدخل تجارى أو سياسى فى أعمالهم.

٣ - كما تقرر فى مؤتمر اللجنة الأولمبية الدولية المنعقد فى استكهولم عام ١٩٤٧م ما يلى:

- الهاوى هو الشخص الذى تكون صلته الدائمة بالرياضة لغرض المتعة البدنية والعقلية والاجتماعية التى ينالها منها والذى تكون الرياضة بالنسبة له مجرد ترويح وليس الكسب مادى من أى نوع سواء أكان مباشراً أو غير مباشر.

- كشرط أساسى للاشتراك يجب أن يكون كل متسابق فى الألعاب الأولمبية هاوياً وأن يكون عضواً فى هيئة تابعة لاتحاد دولى تعترف به اللجنة الأولمبية الدولية وتقر بأنه الهيئة التى تشرف على نوع الرياضة التى يمارسها المتسابق.

- ويجب على الاتحاد الأهلى الذى يدير رياضة ما فى أى دولة أن يسجل على الإستمارة الخاصة التى تقدمها اللجنة المنظمة لدورة أولمبية شهادة بأن كل متسابق متقدم للاشتراك خاضع لقوانين الهواية الخاصة بالاتحاد الدولى لهذا النوع من الرياضة وهذه الإستمارة يجب أن تعتمد من اللجنة الأولمبية الأهلية

فى تلك الدولة وهى التى تقرر هواية المتسابقين طبقاً لقوانين الاتحاد الدولى المختص واللجنة الأولمبية الدولية.

- وأخيراً يجب على كل متسابق أن يوقع على الإقرار التالى:

" أنا - الموقع أدناه - أقسم بشرفى أننى هاو طبقاً لقوانين الاتحاد الدولى الذي يدير الرياضة التى أمارسها .. وأقسم على أنه لم يسبق لى مخالفة هذه القواعد عن علم وعلى أننى قد زاولت الرياضة من أجل المتعة والفوائد البدنية والعقلية والاجتماعية التى تعود على منها ... وأقسم على أن الرياضة بالنسبة لى مجرد ترويح ولا أبغى من وراء مزاولتها أى كسب من أى نوع سواء أكان مباشراً أو غير مباشر ... وأقسم على أهليتى للاشتراك فى الألعاب الأولمبية من جميع الوجوه".

- والجزاءات الخاصة بالإخلال بهذا القسم:

أولاً : المتسابق الذى تثبت مخالفته لنصوص قواعد الهواية يشطب اسمه ويفقد كل مركز يكون قد سبق أن حصل عليه.

ثانياً : فى حالة ثبوت اشتراك الاتحاد الأهلى المختص مع متسابق فى ذلك فتشطب الدولة التى يتبعها هذا الاتحاد فى نوع الرياضة أو الأنواع التى اشترك فيها مثل هذا المتسابق.

كذلك اتخذ مندبوا اللجان الأولمبية الأهلية فى اجتماعهم مع المكتب التنفيذى للجنة الأولمبية الدولية فى أوسلو بالنرويج عام ١٩٥٢ قراراً يقضى بما يلى:

" يجب على كل الحكومات - من أجل مصلحتها العامة - أن تنشر بين مواطنيها النشاط الرياضى والتربية البدنية لتنشئة جيل سليم البنية والعقل من الشباب .. ومن أجل تيسير هذا وتحقيقه يجب أن يكون الإشراف المستقل الكامل على المسابقات الرياضية للهواه محلياً ودولياً للاتحادات واللجان الأولمبية الأهلية وأن بعض الدول التى تقوم بتدريس المبادئ الأولمبية فى

مدارسها العامة تستحق الثناء الفائق ويجب على أن يحتذيها الجميع. كما يجب على اللجان الأولمبية الأهلية أن تشجع انتشار الوعى بالفكرة الأولمبية فى روحها السامى بين شباب بلادها وأن تضع برنامجاً ثقافياً بين الشعب والصحفيين عن فلسفة الهواية .. فهناك ميل إلى المغالاة فى التركيز على الأداء والأرقام القياسية الجديدة فى الوقت الذى لا تعطى فيه القيم الاجتماعية والتربوية والجمالية والروحية لرياضة الهواه قدرها الكافى".

ومن الإحتياطات التى قررت اللجنة الأولبية الدولية ضرورة مراعاتها فى محيط الهواية ما يلى:

١ - يجب ألا تتعدى الميداليات والكؤوس والهدايا قيمتها الرمزية حتى لاتستعمل وسيلة لتمويل الهواه بطريقة غير مباشرة.

٢ - أن المحترف فى أية لعبة يعتبر قانوناً محترفاً فى بقية اللعبات.

٣ - المصرح صرفه للاعبين مصاريف الانتقال والإقامة التى توازى الواقع أثناء مدة محددة جداً للمران وأثناء الألعاب الأولمبية واجب اعتمادها من اللجنة الأولمبية الأهلية وكذلك الملابس والأدوات اللازمة للمران فى لعبته والتى يحددها الاتحاد المختص وأيضاً المصروفات اليومية (مصروف الجيب) وتكون منصرفة من اللجنة الأولمبية الأهلية المختصة.

٤ - من المسائل التى لاحظتها اللجنة الأولمبية الدولية أن بعض الدول تمول الرياضيين الهواه بطريق غير مباشر تهرباً من تعريف الهواية فهى تستغلهم وتستثمر شهرتهم الرياضية فى استخدامهم فى عدة مراكز فى دور الصحف والسينما والتليفزيون والإذاعة ومثل هذا الإجراء يتنافى وروح الهواية النظام الأولمبى.

٥ - لا يعتبر اللاعب هاوياً إذا ركز اهتمامه بأى طريقة على شهرته ونجاحه ليستفيد من أى عملية تجارية أو يقبل اللعب بشروط انتفاعية من أى نوع كان.

٦ - الأفراد الذين يتناولون إعانات مقابل لعبهم ليسوا هواة . . كما تصل لوائح الهواية فى عشقها للهواية والمخلصين لها إلى حد اتهامهم بالمروق والخيانة والخروج عليها لو قبلوا المنح الدراسية تكريماً لقدراتهم الرياضية وليس لإمكاناتهم الدراسية.

*** ومنذ تولى انطونيو سامارانش رئاسة اللجنة الأولمبية الدولية زاد اهتمامه بالسماح للمحترفين بالمشاركة فى الأولمبياد وبدأ فعلاً المشاركة الواسعة للمحترفين فى الدورات الأولمبية وضاع فى هذه الفترة تعريف الهواية وأصبحت مجموعة كبيرة من الاتحادات ترعى ألعاب وأبطال الهواية والاحتراف معاً وكل هذا ضد آراء (دى كوبرتان) أبو الحركة الأولمبية الحديثة.

obeikandl.com

٥ - المنشطات فى الاتحاد المصرى لرفع الأثقال:

انتشرت فى الفترات الماضية وما زالت عملية الالتجاء إلى استخدام المنشطات بهدف التواجد بمستوى عالمى وهمى، وللأسف الشديد أن خلف هذه الظاهرة والتى تحولت إلى أزمة مجموعة كبيرة من الأطباء والتى تعمل جاهدة لإيجاد الوسائل المختلفة لإخفاء ظهور المنشطات فى التحليلات التى تلجأ إليها الاتحادات الدولية واللجنة الأولمبية الدولية، ومما يؤسف له أن بعض الاتحادات الدولية فقدت ثقتها فى الاتحادات الوطنية لبعض الدول وأعدت مجموعات طبية للتحليل والكشف على المنشطات واستلام العينات من الأبطال بصورة مفاجئة، وإذا كان هذا يدل على شىء فإنما يدل على فقد الاتحادات الدولية للأمانة لدى اتحادات بعض الدول وكأن الاتحادات الوطنية هى التى تعمل على انتشار المنشطات بين الأبطال.

وبعد أن حصدت الأثقال المصرية الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية فى دورة أفريقيا عام ١٩٨٧ فى نيروبى بكينيا، وبعد أن تأهلت الأثقال المصرية للمشاركة فى الدورة الأولمبية سول ١٩٨٨ فوجئت مصر كلها بأزمة رياضية كبرى تواجه البعثة المصرية المسافرة إلى سول فى رياضة رفع الأثقال حيث ثبت تناول الرباعين المصريين للحبوب المنشطة واعترف العديد منهم بأنهم فعلا تناولوا المنشطات تحت عين وبصر بعض المسئولين عن رياضة رفع الأثقال بالاتحاد المصرى لرفع الأثقال.

وقد قرر الاتحاد فى وقتها برئاسة الدكتور محمد حسن علاوى إيقاف اللاعبين الذين ثبت تعاطيهم المنشاطات واستبعادهم من البعثة الرسمية . . . ولم يستطع أبطال مصر فى دورة سول أن يحققوا أرقامهم عدا اللاعب البطوطى فى وزن فوق ١١٠كجم حيث احتل المركز السادس وهو أحسن إنجاز للأثقال المصرية فى دورة سول وبقية اللاعبين لم يحققوا شيئاً يذكر بل أنهم قد حققوا أرقاماً تقل كثيرا عن أرقامهم المسجلة فى الدورة الأفريقية بنيروبى حيث أن اللاعب أدهم القليعى لم يحقق رقمه الذى سجله فى مصر وحقق رقماً فى دورة سول يقل عنه بحوالى ٣٧كجم.

وكذلك اللاعب خليل أمين فى وزن ٧٥ كجم لم يحقق رقمه المصرى كما لم يحقق كل من رمضان محمد، وكمال محجوب أى رفعة وأى مقدار من الأثقال حيث جاءت كل الرفعات التى قاما بها فاشلة، وهذا أعطى للرأى العام المصرى شعوراً عاماً أن لاعبى الأثقال حتى يجتازوا شروط السفر إلى سول مع البعثة المصرية تناولوا المنشطات وهربوا من التحليل الذى تم فى القاهرة قبل الدورة مما جعلهم من غير المدانين بتناول المنشطات وتم فعلاً سفرهم إلى سول بناء على أرقامهم الوهمية وعندما سافروا وجدوا أنفسهم تحت الملاحظة الدقيقة فى الدورة الأولمبية واحتمال دعوتهم للتحليل والكشف عن المنشطات واردا ففضل كل اللاعبين الإخفاق المتعمد فى الرفعات حتى لا يتم التحليل لهم فى اختبار المنشطات لو جاءت القرعة بأسمائهم للتحليل للكشف عن المنشطات.

وقد قيل فى اتحاد رفع الأثقال أن المدرب البلغارى الذى كان يتولى تدريب المنتخب المصرى فى رفع الأثقال كان منتظماً فى إعطاء اللاعبين المصريين المنشطات حتى يستمر فى التدريب بتحقيق إنجازات وأرقام وهمية وطبعاً يتقاضى راتبه بانتظام.

وكان من المعروف لكل لاعبى رفع الأثقال وبعض المسئولين فى الاتحاد أن هذا المدرب محترف إعطاء منشطات للاعبين وتاريخه معلوم قبل حضوره لتدريب المنتخب المصرى، وقد سبق أن كشف الاتحاد الدولى بالتحليل مجموعة من اللاعبين البلغار فى رفع الأثقال يتعاطون المنشطات وتم ترحيلهم، ولو كان لاعبى مصر قد نجحوا فى محاولاتهم وثبت تعاطيهم المنشطات لكان رحيلهم مع مشكلة كبرى واجباً ولكن أنقذهم الإخفاق فى الرفعات وعدم تحقيق إنجاز كبير أو الحصول على الميداليات.

كما كانت حالة لاعبى ألعاب القوى فى البعثة المصرية فى سول ١٩٨٨ توضح أن بعض اللاعبين ظهر مستواهم فى الدورة الأولمبية فى سول وكأنهم كانوا يعتمدون على تناول المنشطات لتحقيق الأرقام التى تؤهلهم للسفر إلى الدورة الأولمبية.

وقد تناول الرأى العام وتناول الإعلام المصرى أيضاً توجيه الإتهامات لأبطال ألعاب القوى بتناولهم المنشطات قبل السفر حتى يسمح لهم بالسفر ضمن البعثة الأولمبية وإلا ما هو السبب فى تحقيق اللاعب أحمد شطا رامى الجلة فى الدورة إلا لرقم ١٧,٦١ وهو أقل بكثير من رقمه الذى تحقق فى مصر وكان ٢٠,٧٦م، لدرجة أن الاتحاد قام بشطب رقم البطل المصرى الفذ ناجى أسعد يوسف والذى كان مسجلاً من دورة البحر الأبيض المتوسط ٢٠,٧٠م وكان رقماً أفريقياً نادراً ورقماً عربياً عظيماً ورقماً مصرياً حقيقياً واستطاع أن يحقق ناجى أسعد فوق ٢٠م فى أى بطولة يشارك فيها واستطاع أن يحصد الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية لمصر وأفريقيا وكان ضمن أحسن ١٠ لاعبين فى دفع الجلة فى العالم بل إنه كان ضمن منتخب أفريقيا الذى كان يسافر لينافس العالم فى كل البطولات الرسمية، وبعد شطب رقم ناجى أسعد وتسجيل رقم الجلة باسم أحمد شطا انتظرنا من أحمد شطا المعجزات، أو حتى تحقيق أرقامه المصرية فى أى مسابقة ولكن للأسف كان يرمى بأقل من رمياته بثلاثة أمتار أو يزيد كما حدث فى سول، ولم يكن حال باقى لاعبى ألعاب القوى والرمى على وجه الخصوص أحسن حالاً من شطا فقط كان نفس الحال للاعب عشوش، وفى رمى القرص سافر اللاعب المصاب محمد نجيب وفشل فى محاولاته الثلاثة فى رمى القرص وباخطاء فنية بسيطة لدرجة أن بعض اعضاء البعثة اعتقدوا أن اللاعب يتعمد هذه الأخطاء، والله أعلم بالحقيقة.

كما لم تشترك مصر فى تصفيات الوثب الثلاثى ورمى القرص للسيدات ونسأل . . . هل كان السبب يرجع إلى المنشطات أيضاً؟

وقد صدرت من المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى هذا الوقت التعليمات لإدارة الشئون القانونية بالمجلس للتحقيق فى الموضوع والتوصل إلى الأسباب الحقيقة التى دفعت هذه المجموعة من اللاعبين لتناول المنشطات والإساءة إلى سمعة مصر، وتوصلت نتائج التحقيق إلى إدانة بعض المسئولين

عن التدريب وبعض المسئولين عن الاتحاد المصرى لرفع الأثقال، ولكن لم يستكمل التحقيق إلى نهايته لظروف تغيير الاتحادات الرياضية بالإنتخابات الجديدة ورحيل المجموعة التى تتولى إدارة الاتحاد حالياً وحضور مجموعة جديدة، بالإضافة إلى موقف الأستاذ سعيد حشمت رئيس جهاز الرياضة فى هذا الوقت والذى كان مقدراً لظروف أبطال مصر والحاجة إليهم وإلى أرقامهم فى مصر وحتى لا يقضى على مستقبلهم الرياضى فى وقت نحن فى حاجة لهم.

كما تكرر الحدث فى عام ١٩٩٣ وفى لعبة رفع الأثقال أيضاً حيث واجهت رياضة رفع الأثقال أزمة كبيرة قبل المشاركة فى دورة البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٩٣ والمقرر إقامتها فى فرنسا حيث أصدر الاتحاد الدولى لرفع الأثقال قراراً بحرمان رفع الأثقال المصرى من المشاركة فى الدورة المتوسطية والمقرر إقامتها فى فرنسا عام ١٩٩٣ لثبوت تعاطى ٣ لاعبين مصريين للمنشطات، وهذا يعنى وقف نشاط الاتحاد لمدة عام كامل وفق نتائج التحليلات التى وردت للاتحاد الدولى من مصر بعد تحليلات اللاعبين المشاركين فى بطولتى أفريقيا والعرب اللتين إقيمتا فى بورسعيد حيث كان هناك قراراً من الاتحاد الدولى لرفع الأثقال يتضمن عدم مشاركة أى لاعب فى أى بطولة على أى مستوى إلا بعد أخذ عينات من اللاعب وتحليلها بمعرفة اتحاده الوطنى وعلى نفقته فى معمل عالمى معتمد لتحليل المنشطات وذلك بهدف نظافة اللاعبين المشاركين فى البطولات الرسمية، وفى مصر اعتمد مبلغ مالى كبير لتحليل المنشطات اللاعبين المصريين قبل البطولات ضمن ميزانية الاتحاد المصرى لرفع الأثقال.

وقد كان هذا الموقف وحدوث هذه الأزمة مفاجأة كبيرة للبعثة المصرية قبل سفرها لأنها كانت الرياضة المصرية الوحيدة المؤهله للحصول على ميداليات ذهبية فى الدورة إلى جانب بعض اللاعبين فى الألعاب الأخرى وعددهم قليل لزيادة المنافسة فى معظم الألعاب الرياضية فى الدورة المتوسطية.

د. حسن مصطفى سكرتير عام اللجنة الأولمبية

واجتمعت لجنة طارئة من المسئولين عن الرياضة المصرية ممثله فى الدكتور عبدالمنعم عماره رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى وقتها ومؤلف هذا الكتاب باعتباره كان وكيل أول الوزارة ورئيساً لجهاز الرياضة المصرى، والدكتور حسن مصطفى سكرتير عام اللجنة الأولمبية المصرية، وكان الاجتماع فى مركز الفرق القومية بالمعادى، وتم استدعاء رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى لرفع الأثقال العميد سمير حنا، وتمت دراسة الموقف تماماً فى ضوء مكانة مصر الرياضية من ناحية وفى ضوء التمسك بالفضيلة والأخلاق وهما أسمى ما تسعى إليه الرياضة.

وبعد قصر الاجتماع على أعضاء اللجنة فقط من غير المسئولين عن رياضة رفع الأثقال كان القرار عدم مشاركة رفع الأثقال فى دورة البحر الأبيض المتوسط بفرنسا عام ١٩٩٣ وإلغاء كافة الارتباطات المادية والمعنوية لهذه المشاركة.

الدكتور عمارة والمؤلف عندما كان رئيسا لجهاز الرياضة فى إداره الأزمات

وقبل عرض القرار على المسئولين بالاتحاد تم الاطلاع على قرارات الاتحاد الدولى لرفع الأثقال فى مثل هذه الأمور

وخاصة أن هذه المشكلة تواجه الاتحاد المصرى لرفع الأثقال وهو الذى كان يقوم بالتحليل والبحث على المنشطات وليس الاتحاد الدولى، بمعنى أن اتحاد رفع الأثقال المصرى هو القائم بالتحليل والداعى له والدافع لأمواله بهدف تنظيف رياضة رفع الأثقال من متعاطى المنشطات، ولذلك تم ارجاء القرار النهائى بعض الوقت.

وقد اتضح بعد ذلك أن الاتحاد المصرى لرفع الأثقال كان قد اتخذ عدة قرارات فى هذا الموضوع وبالتنسيق مع الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة لإنقاذ سمعة رفع الأثقال المصرى.

د. محمود شكرى
إدارة أزمة الأثقال

ولهذا قرر الاتحاد المصرى لرفع الأثقال اختيار الدكتور محمود شكرى لإدارة الأزمة مع الاتحاد لدولى لعلاقته الدولية الجيدة بالاتحاد الدولى لرفع الأثقال ولأنه كان عضواً فى اللجنة العلمية والبحوث فى الاتحاد الدولى ورئيساً للجنة الفنية بالاتحاد المصرى، خاصة فى هذه الظروف والتى كانت فيها العلاقة بين كل من جميل حنا من ناحية وسمير حنا وسكرتير عام الاتحاد الدولى لرفع الأثقال الهنجارى (المجرى) الجنسية من ناحية أخرى ليست على ما يرام، كما اشتملت على مهاجمة جميل حنا لسكرتير الاتحاد الدولى علانية فى الصحف المصرية وقد قامت سفارة هنجاريا (المجر) فى مصر بترجمة هذا الهجوم وإرساله إلى سكرتير الاتحاد الدولى فى بودابست الدكتور تاماش أيان مما أثار الاتحاد الدولى كثيراً على مصر، لذلك كانت سرعة تنفيذ العقوبة بحرمان مصر لمدة عام كامل عن أى نشاط دولى على أى مستوى ومنها طبعاً الدورة المتوسطية التى كانت محدداً لها بعد هذا القرار بعدة أيام قليلة.

وقد طلب الدكتور محمود شكرى ـ الذى اختاره كل من الأستاذين جميل حنا وسمير حنا لإدارة هذه الأزمة – طلب من الدكتور عبدالمنعم عمارة

ضرورة سفره مع جميل حنا وإدمون تكلا فوراً إلى بودابست للاجتماع مع سكرتير الاتحاد الدولى لإيجاد حلول فورية لهذه الأزمة، وفعلاً صدر قرار السفر وفور وصول الدكتور محمود شكرى إلى بودابست قام بالاتصال بالسفارة المصرية وكان السفير المصرى فى المجر فى هذا الوقت الأستاذ محمد أبو زيد كما كان المستشار الثقافى للسفارة الأستاذ فايز شاهين وطالب الدكتور محمود شكرى معاونة السفارة فى حل هذه الأزمة والتى ترتبط بمشاركة مصر فى الدورة المتوسطية القادمة، وفى اجتماع مشترك بين الجانب المصرى والاتحاد الدولى كان هناك إصرار من الاتحاد الدولى بتنفيذ العقوبة وهى حرمان مصر من المشاركة لمدة عام كامل أو تسديد مبلغ ١٠٠ (مائة ألف دولار أمريكى) عقوبة مالية تسدد للاتحاد الدولى بدلاً من حرمان مصر من المشاركة لمدة عام وبعد حوار ومناقشة كان هدف مدير الأزمة الدكتور محمود شكرى فى هذا الحوار أن يصل إلى إزالة سوء الفهم وتحسين العلاقات بين الاتحادين المصرى والدولى مستعيناً بالسفير المصرى وفعلاً كان هناك اتصال تليفونى خلال الاجتماع بين كل من سفير مصر وسكرتير الاتحاد الدولى الذى كان سعيداً بهذه المكالمة.

الاخوان جميل وسمير حنا عندما كانت العلاقات ممتازة مع كل من رئيس وسكرتير الاتحادالدولى لرفع الأثقال وقبل أن تحدث أزمة رفع الأثقال المصرية

وعاد بعد هذه المكالمة أكثر سعادة واهتماماً ووعد بأنه سوف يعاون فى إيجاد حلول لهذه الأزمة من أجل المحافظة على مكانة مصر الأولى على رياضة رفع الأثقال إفريقياً.

وفى دعوة العشاء التى أقامها سفير مصر فى بودابست محمد أبو زيد تم إزالة كل الخلافات وتعهد الاتحاد المصرى أن يحفظ التقدير والاحترام للاتحاد الدولى ولا يلجأ إلى الصحف لمهاجمة الاتحاد الدولى لأن الاتحاد المصرى عضواً فى الاتحاد الدولى كما سوف يوضح الاتحاد المصرى الصورة حول العلاقات الطيبة مع الاتحاد الدولى فى الصحف المصرية رداً على ما سبق أن نشر فيها وقد حضر هذا اللقاء الرياضى المجرى (الهنجارى) الذى يعشق مصر وهو لاعب كرة القدم ومدرب مصر السابق اللاعب العالمى هيديكوتى حيث تم دعوته من قبل السفير المصرى وكانت لفتة طيبة أحاطت بمائدة العشاء جو الود والصداقة وحب مصر الذى كرره أكثر من مرة هذا المدرب العالمى.

وفى جلسة أخرى استطاعت البعثة المصرية ومدير الأزمة وبعد تصفية الخلافات أن يطلب الدكتور محمود شكرى تخفيض الغرامة المقررة على مصر وفعلاً وافق الاتحاد الدولى ممثلاً فى سكرتيره أن يخفض المبلغ إلى خمسين ألف دولار بدلاً من مائة ألف دولار على أن يقسط المبلغ على قسطين كل منهما خمسة وعشرين ألف دولار وفعلاً تم الاتصال بالاتحاد الدولى وحصل السكرتير العام للاتحاد الدولى على موافقته على هذا التخفيض، وبهذا انتهت الأزمة فى الاتحاد الدولى.

وبالنسبة للأزمة فى مصر فقد كان قرار اللجنة المشكلة لدراسة الموقف واتخاذ اللازم برئاسة الدكتور عبد المنعم عمارة هو الالتزام بقرار الاتحاد الدولى فى البند ثانياً والمتضمن حرمان اللاعبين المصريين جميعاً الذين ثبت تعاطيهم للمنشطات من المشاركة فى دورة البحر الأبيض المتوسط ١٩٩٣ وإتاحة الفرصة للأبطال المصريين المخلصين والأمناء الذين لم يتعاطوا أى منشطات خلال هذه التحليلات للمشاركة فى الدورة المتوسطية. وحتى لا

يكون العقاب على المذنب الذى تعاطى المنشطات وعلى البرىء الذى لم يتعاطاها بنفس المقدار على أن يقوم الاتحاد المصرى لرفع الأثقال بتحمل قيمة الغرامة المحددة من الاتحاد الدولى لرفع الأثقال ومقدارها (٥٠ ألف دولار) من ميزانية الاتحاد المصرى (كما سبق إيضاح أنه تم تخفيض الغرامة إلى خمسين ألف دولار بدلاً من ١٠٠ ألف دولار).

وكان القرار التالى هو أهم القرارات التربوية فى موضوع تناول المنشطات للاتحاد المصرى لرفع الأثقال:

حيث قرر المجلس الأعلى للشباب والرياضة ممثلاً فى جهاز الرياضة المصرى إحالة موضوع تناول المنشطات وتحميل ميزانية الدولة هذه الغرامة الكبيرة إلى التحقيق فى الشئون القانونية وتم تشكيل لجنة برئاسة المستشار خالد زين المستشار القانونى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة لذلك كما تضمن القرار إحالة الموضوع إذا احتاج الأمر إلى النيابة العامة للتحقيق مع المتسببين فى إحداث هذه الأزمة من اللاعبين الذين تناولوا هذه المنشطات والمدربين والإداريين المسئولين عن هذه الأزمة.

سعيد حليل أشهر من تعاطى المنشطات فى رفع الأثقال

وفى عام ١٩٩٧ وبعد رفع قرار الشطب عن اللاعب سعيد خليل وإعادته للمنتخب المصرى ليستعد مع زملائه لخوض التحديات المتوسطية فى رفع الأثقال، قام الاتحاد برئاسة الدكتور محمود شكرى بالكشف المفاجىء على المنشطات للاعبين وإجراء تحاليل رسمية لهم واتضح تكرار تعاطى اللاعب سعيد خليل للمنشطات قبل السفر إلى بارى لدورة البحر المتوسط وعليه تم اتخاذ قرار من الاتحاد المصرى لرفع الأثقال بشطبه نهائياً من سجلات الاتحاد وهو اللاعب الذى كان مقرراً أن يسىء إلى رياضة رفع الأثقال المصرية فى إيطاليا.

عالمية مشكلة المنشطات:

ومشكلة المنشطات مشكلة عالمية غير محدودة لأن فنون الغش والخداع فى استخدام المنشطات قد وصل إلى حد خطير إلى درجة اعتبار أن الرياضى الذى يعاونه مجموعة من الأطباء المحترفين فى إخفاء أثار المنشطات خلال التحليل قد أصبحوا فجأة أبطال من الأمناء وأن يكون من حقهم التقدير والاحترام فى المجتمع الدولى وفى مجتمعهم ما دامت ظهرت نتائج تحليل المنشطات نظيفة، ولكن الحقيقة أنها تلاعب فى استخدام المنشطات وتحاول اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة الطبية باللجنة الأولمبية الدولية إيجاد الطرق والوسائل التى يمكن بها الكشف عن المنشطات، وكذلك الكشف عن الطرق والوسائل التى يمكن الالتجاء إليها لإخفاء أثار المنشطات المستخدمة فى التحليل.

والمنشطات أكبر تحد يواجه الحركة الأولمبية ويعتبر من أخطر التحديات فى القرن القادم باعتبار أن التقدم الطبى الهائل فى كل المجالات توصل إلى أسرار تؤدى إلى إخفاء آثار تحليل المنشطات أو ضبط الأبطال المتعاطين لها.

وقد سجلت أول حالة للتعاطى للمنشطات فى المجال الرياضى فى عام ١٨٦٥ حيث استخدمها أحد السباحين خلال سباق فى مدينة امستردام، وفى الدورات الأولمبية كان استخدامها موجوداً فى القرت التاسع عشر، لقد قيل أن الرياضيين عديمى الضمير كانوا يضعون الأفيون فى مشروبات خصومهم حتى يضعف أداؤهم ومن ثم يفوزون عليهم، ومع مرور الزمن وبتقدم العلوم

الطبية أصبح بعض الرياضيين يستخدمون العقاقير الطبية ليتفوقوا فى ألعابهم دون أن يخدروا منافسيهم.

كما أشار بعض الفلاسفة إلى أن بعض الرياضين فى اليونان القديمة، وخلال الألعاب الأولمبية القديمة كانوا يتعاطون بعض النباتات، كذلك لجأ البعض إلى أكل خصيتى الثور بهدف رفع مستوى الكفاءة البدنية، كما كانت انجلترا تلجأ إلى استخدام بعض المنشطات ولكن لتنشيط جياد السباق.

وحالياً تقوم اللجنة الأولمبية الدولية من خلال لجنتها الطبية بالمراجعة المستمرة لقائمة المنشطات والعقاقير الموضوعه، ولا تكتفى اللجنة الأولمبية الدولية بذلك بل أنها تكتب إلى جميع اللجان الأولمبية الوطنية لتعرفها بكل ما هو جديد فى مقاومة المنشطات بالإضافة إلى إشعار الاتحادات الدولية لجميع الألعاب الأولمبية بهذه القوائم حتى يتعاون الجميع فى مقاومتها والحد من استخدامها أو انتشارها وتعتبر اللجنة الأولمبية الدولية أنه من الأهمية بمكان وجود الوسائل الحاسمة لمقاومة المنشطات، لأن الألعاب الأولمبية عبارة عن مسابقات بين اللاعبين بعضهم والبعض فقط وليس بين العلماء الطبيين والكيمائيين لهذه المنشطات وبين اللاعبين، وإن استخدام بعض الأساليب والأدوية قد يؤدى بالرياضيين إلى موقف يعجز فيه عن تحقيق الفوز، مهما حاولوا أو تدربوا ومهما اكتسبوا من المهارات ما لم يستخدموا تلك الأساليب أو الأدوية، وهذا فى حد ذاته مخالف لتمجيد البسالة البدنية التى وضعها (دى كوبرتان) كهدف للحركة الأولمبية.

كما أعلنت اللجنة الأولمبية عدة مبادىء لمناهضة المنشطات، وكان من أهمها مبدأ العدالة، فاذا كانت هناك منتجات أو أساليب علمية متطورة تستطيع أن تعزز الآداء فإنه يكون من الواضح أنها ستعطى ميزة إلى جميع الذين يستطيعون الوصول إليها، وتحرم الذين لا يستطيعون ذلك، خصوصاً الذين يعيشون فى البلدان الأقل تطوراً، وتهدف الحركة الأولمبية إلى تحقيق العدالة بين الرياضيين من شتى أنحاء العالم وليس الدول المتطورة فحسب فى

منافسة عادلة ومتكافئة، ويندرج تحت هذا المبدأ منع أساليب طبية معينة بما فيها تلك التى لا يترتب على استخدامها أية مضار صحية إذا نفذت على نحو صحيح، وذلك مثل عملية نقل الدم الذاتى وتتم هذه الطريقة بسحب الدم من اللاعب قبل فترة معينة، ثم تتم معالجة هذا الدم بطرق خاصة ثم يتم الاحتفاظ به فى درجة حرارة منخفضة جداً ٥٠ درجة تحت الصفر ثم يعاد حقن اللاعب به قبل موعد السباق بساعات معينة.

ويعتقد البعض أن عملية سحب الدم من الفرد تؤدى إلى تنشيط كافة الأجهزة الفسيولوجية فى الجسم البشرى بهدف تعويض الدم المسحوب، وذلك عن طريق إفراز الغدد الصماء بالجسم، وأهمها الغدة فوق الكلى، كذلك زيادة ضربات القلب وقدرة الجسم على استعادة عدد اللترات العادية له.

وفى حالة الحقن مرة أخرى بالدم المسحوب والمشبع بالأكسوچين، يتم عملياً مد الجسم بكمية إضافية من الأكسوجين، مما يؤدى إلى زيادة كفاءة التمثيل الغذائى بالخلايا وزيادة الطاقة الناتجة عنها.

وفى المؤتمر الأولمبى الذى عقد عام ١٩٨١، دعا ممثلو الرياضيين إلى حرمان الرياضيين والمدربين وأعضاء الهيئة الطبية الذين استخدموا الأدوية بطريقة غير مشروعة من المشاركة فى الألعاب الأولمبية وإلى مدى الحياة، ثم عادوا لتأكيد هذا الموقف فى اجتماعهم الذى عقد فى أكتوبر من عام ١٩٨٥- فقامت الاتحادات الدولية بفرض العقوبات، وأما حالات الحكم بعدم الأهلية فكانت لفترات محددة قابلة للأستئناف والمراجعة، وذلك بدلاً من الحكم على الرياضيين والمدربين المخالفين بعدم الأهلية طيلة حياتهم.

وقد لوحظ ان استخدام المنشطات بشكل مكثف فى المجال الرياضى تم عقب الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت تستخدم فقط خلال سنوات هذه الحرب لتنشيط الطيارين الألمان بهدف التنبيه والتنشيط أثناء الهجوم الليلى، كما ثبت استخدام جنود المشاة الألمان أيضاً لعدة أنواع من العقاقير لنفس الهدف، وقد لوحظ زيادة استخدام المنشطات إلى الدرجة التى أدت إلى وفاة بعض مستخدميها ومنهم

لاعب الدراجات الانجليزى " سمبسون " Simpson خلال سباق للدراجات حول باريس فى عام ١٩٦٧ .

ودخلت المنشطات مجال البحوث العلمية، وتوصل العلماء إلى اكتشاف كمية كبيرة من القوة العضلية لدى بعض الرياضيين الذين استخدموا "تستوسترون» Testosteron ومن هنا بدأ بعض العلماء فى استخدام المنشطات لعدة مجالات ،ومنها المجال الرياضى بأسلوب لا يتفق مع الروح الرياضية .

وقد تصدت اللجنة الأولمبية أخيراً لذلك وأصدرت تعريفاً للمنشطات كما أصدرت قائمة المنشطات الممنوع استخدمها نوردها فيما يلى :

تعريف اللجنة الطبية التابعة للجنة الأولمبية الدولية للمنشطات :

وضعت اللجنة الطبية باللجنة الأولمبية الدولية التعريف التالى، الذى حاولت من خلاله تلافى كل الصعوبات والمشاكل الناتجة عن كثرة المواد المستخدمة والممنوعة :

المنشطات فى تلك المواد التى نصت عليها لائحة اللجنة الأولمبية الدولية فى عام ١٩٧٦م ،وطالبت بتحريم استخدامها فى المجال الرياضى، واحتوت على المواد الآتية :

- المواد التى تعمل على تنشيط وزيادة الإثارة النفس حركية مثل الأمفيتامين .
- المواد التى تعمل على تنشط الجهاز السمبثاوى مثل الإفدرين .
- مثيرات الجهاز العصبى المركزى مثل الكورامين والأستركنين .
- المواد المخدرة التى تساعد على عدم الإحساس بالألم مثل الكوداايين .
- أنابول سترويد مثل الميثاندينون (هرمونات) "السترويد البنائى" .

وفيما يلى المنشطات المحظورة رسمياً طبقاً لتعليمات اللجنة الأولمبية الدولية:

أ - الأدوية المنبهة للجهاز العصبى .

ب- الأدوية المثبطة للألم (المخدرة) للجهاز العصبى .

جـ- المنشطات الهرمونية البناءه .

د - مدرات البول.

هـ- هرمونات الغدة النخامية.

وهناك أدوية لها بعض التحفظات فى موضوع المنشطات.

أ - الكحـــول :

منعت الكحوليات واعتبرت من المنشطات المحظورة، وذلك لخطورتها على الأداء الرياضى وإمكانية حدوث إصابات سواء للاعب أو المنافس.

ب - المخـــدرات الموضعية :

يسمح باستخدام المخدرات الموضوعية ولكن تحت عدة شروط :

١ - يستخدم البروكايين والزيلوكايين والكاربوكايين ولكن يمنع الكوكايين.

٢ - يسمح باستعمال التخدير فى الإصابات الموضعية السطحية والمفصلية.

٣ - إذا استعمل المخدر الموضعى يجب تقديم تقرير كتابى يشمل التشخيص والجرعة وطريقة استخدام الدواء إلى اللجنة الطبية المسئولة عن البطولة.

جـ- الكورتـــيزون :

يستخدم الكورتيزون لعلاج بعض الإلتهاب ومسكن للآلام، يجب على أطباء الفرق الرياضية كتابة تقرير يوضح أسباب إعطاء الكورتيزون وطريقة اعطائه سواء بالحقن أو الإستنشاق أو الأقراص، وإرسال هذا التقرير للجنة الطبية المسئولة عن البطولة.

د - عقاقير البتابلوكرز :

- وكافة المشتقات لتلك العقاقير [١].

وفى الوقت الذى يلجأ إليه بعض الأطباء فى توفير المنشطات الممنوعة على الأبطال الرياضيين، وكأن الدورات الأولمبية ليست بين الأبطال الرياضيين بعضهم والبعض، ولكنها بين الأطباء فى الدول المختلفة، ولكن كل ذلك لا يمنع أن هناك مجموعة من الأطباء الآمناء استطاعوا توفير الوسائل الطبية للرياضيين، وبحيث

(١) يمكن الرجوع إلى تفضيلات المنشطات فى مرجع المؤلف - التحديات التى تواجه الحركة الأولمبية فى القرن القادم - دار الفكر العربى - ١٩٩٦م..

لا يعتمدون عليها فى تحقيق الانتصارات الرياضية بقدر أنها توفر لهم ما هو متوفر فى الغذاء العادى مع سهولة فى الاستخدام وسهوله فى الاعتماد عليها، ولعل من أشهر هذه المنشطات الطبيعية المسموح بها ولا تمنعها أى قواعد أولمبية أو طبية استخدام (المركبات الغذائية Cocktal Mixture) كما اتضح أن (الكارنتين Carantine وهو حامض أمينى يفرز من الكبد ويزيد إفرازه فى الذكور عن الإناث، ويؤدى استخدام هذا الحامض الأمينى إلى تأجيل ظهور التعب حيث أن هذه المادة تعمل على تحسين عملية احتراق الدهون واستخدامها فى إنتاج الطاقة وبالتالى توفر استخدام المواد الكربوهيدراتية مما يقلل من ظهور التعب.

واستخدم الصينيون نبات (الجنسنج Ginseng) وقد أفاد الأطباء بأن هذا النبات يقلل من الإحساس بالتعب أثناء التدريب الرياضى بسبب قلة استنفاذ جليكوجين العضلات، ومن ثم طول مدة استخدام هذا العنصر الهام باعتباره من مصادر الطاقة بالجسم.

ولعل ما حدث فى بداية عام ١٩٩٥م خلال شهر مارس يؤكد أن موضوع المنشطات بدأ يأخذ طريقاً واتجاهاً خطيراً بتحدى الحركة الرياضية بشكل كبير حيث بدأت أصداء فضيحة تعاطى نجوم السلة الأمريكية للمنشطات بظلالها على وسائل الإعلام، وقد ذكرت صحيفة (بوسطن هيرالد) أن جيرى من فريق الأحلام الأمريكى فى كرة السلة اعتاد على تعاطى الكوكايين قبل كل مبارة لرفع مستواه الفنى والبدنى، وطبقاً للتقارير الطبية المقدمة ضد هذا اللاعب أنه استمر فى تعاطى المنشطات بالرغم من التحذير من أخطارها ضد صحته، ومن أنها سوف تؤدى إلى مصرعه، وفعلاً توفى اللاعب وعمره ٢٧ عاماً فقط متأثراً بجرعات المنشطات التى يتناولها قبل المباريات بصورة منتظمة، كما اعترف زميله فى الجامعة (ديرك لوس) بأن زميلة وصديقه كان منتظماً فى تعاطى الكوكايين.

كما كشف التحقيق وفاة هذا اللاعب ووفاة لاعب أمريكى آخر لنفس السبب وهو لاعب السلة الأمريكى (ليبين بباسى) والذى توفى نتيجة تعاطيه كمية زائدة من المخدرات.

هذا وقد أعلنت الحركة الأولمبية الدولية فى فبراير من عام ١٩٩٥ الحرب على المخدرات، حيث دعت جميع الرياضيين فى العالم إلى الإلتزام بحماية الشباب الرياضى من خطر تعاطى المخدرات . . . جاء ذلك فى المؤتمر الدولى الذى أقيم بعنوان "الرياضة ضد المخدرات" فى مقر اللجنة الأولمبية الإيطالية وبحضور "أنطوينيو سمارانش" رئيس اللجنة الأولمبية الدولية و "جورجيو جاكوميلى" المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة لمقاومة المخدرات.

وتفرض اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) فى حالة ثبوت تعاطى المنشطات العقوبات التالية:

١ - أنابول ستروييد، الأمفيتامين والمواد المرتبطة به، والمثيرات الأخرى مثل الكافيين، مدرات البول، المواد المخدرة.

عقوبتها فى المرة الأولى سنتين، وفى المرة الثانية الإيقاف والشطب مدى الحياة.

٢ - الأفيدرين، فينيل بروبا نولامين والكافيين. . . إذا أخذت من خلال الفم بغرض علاج الكحة أو التخلص من الألم مع مضاد للاحتقان مع مضاد للهستامين عقوبتها فى المرة الأولى إيقاف ٣ سنوات كحد أقصى، ثم سنتين فى المرة الثانية، ثم إيقاف وشطب مدى الحياة فى المرة الثالثة.

كما لجأت مجموعة كبيرة من الدول إلى وضع قوانين جنائية للحد من استخدام المنشطات، حيث صدر فى فرنسا فى أول يونيو ١٩٦٥ وفى عهد الرئيس شارل ديجول أول قانون جنائى يحرم استخدام المنشطات ويعاقب بالسجن لمدة عام وبغرامة مالية لمن يتعاطى أى نوع من المنشطات للرياضيين فى المسابقات الرياضية، كما توقع نفس العقوبة لمن قدم تسهيلات للرياضى ليتعاطى المنشطات سواء كان مدرباً أو إدارياً أو من أسرة الرياضى.

كما أصدرت بلجيكا والنمسا وغيرهما من الدول قوانين مماثلة بعقوبات مختلفة تصل إلى السجن والغرامة فى حالة تعاطى المنشطات.

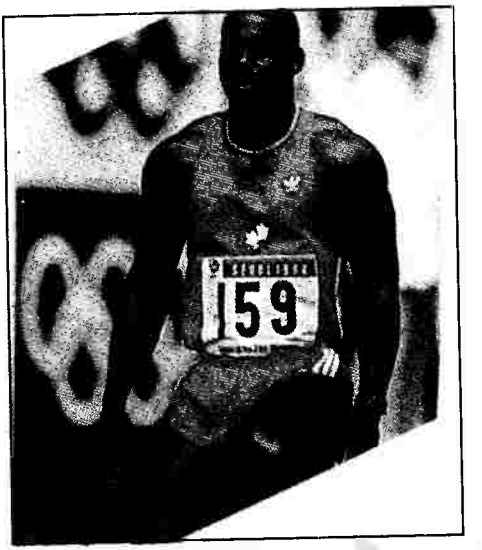

بن جونسون
أشهر من احترف تعاطى المنشطات وألعاب القوى

ولنا أن نتخيل أنه فى إحدى الدورات أو البطولات والتى تقام فى دولة تطبق هذه القوانين الجنائية أن ظهرت نتيجة تحاليل المنشطات لمجموعة من الرياضيين من الدول المختلفة وأعضاء للبعثات المختلفة تعاطى المنشطات. . . ماذا يحدث؟

هل ستطبق الدولة المنظمة قانونها الجنائى بسجن الأبطال الرياضيين الذين تعاطوا المنشطات. . . وهل ستنتهى هذه الأزمة بسهولة. . . أم أن الدولة المنظمة لا تطبق قوانينها الجنائية على الضيوف والأجانب وتلك مشكلة أخرى وأزمة أخرى مع الأجهزة الرقابية والشعبية فى الدولة.

خاتمة :

تعتبر المنشطات من الأزمات التى تواجة الدورات الأولمبية وبالرغم من ثبوت حالات عديدة لتناول المنشطات منذ دورة ١٩٠٤ والتى تناول فيها بطل الماراثون توماس هيكس لمنشطات البراندى والخمور قبل مشاركته فى السابق، وتكرر ذلك فى عام ١٩٢٠ فى سباق الـ ١٠٠ متر للرجال حيث أعطاه المدرب بعض الخمور المخلوطة ببيض الدجاج واستمر ذلك حتى أنشأت اللجنة الأولمبية الدولية أول

لجنة طبية عام ١٩٦٧ واستطاعت هذه اللجنة أن تكشف المنشطات فى العديد من أبطال العالم، ولدينا سجل كامل لكل الأبطال الأولمبيون الذين تناولوا المنشطات بعد هذا التاريخ وتم سحب الميداليات التى حصلوا عليها فى الأولمبياد وهم من الرجال والسيدات وكانوا يمثلون دول عديدة أشهرها أمريكا - النمسا - السويد - منغوليا - أسبانيا - إيران - هولندا - بلغاريا - رومانيا - كندا - التشيك - بولندا - اليونان - اليابان - الجزائر - لبنان - إيطاليا - فنلندا - أفغانستان - بريطانيا - هنجاريا - استراليا - الصين - ليتوانيا.

كما ظهرت فى الدوات الأولمبية الشتوية خمس حالات للمنشطات أيضاً حتى ١٩٩٦ وإذا كان مجموع الميداليات التى سحبت من الأبطال فى الدورات الأولمبية قد وصل إلى ٥١ ميدالية فى الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية فيجب أن نعلم أن الكشف عن المنشطات يتم بالاقتراع إذ أننا لا نستطيع أن نختبر جميع الأبطال المشاركين فى الدورات الأولمبية والذين يزيد عددهم عن العشرة آلاف متسابق فى الدورة الواحدة وهذا يوضح أن هناك عدداً كبيراً جداً من المتسابقين فى الدورات الأولمبية تجنبهم القرعة هذا الاختبار ولذلك يتم اعتبارهم أبطال وهم فى الحقيقة غير ذلك، وهذا أدى فى الفترة الأخيرة إلى قرار هام للجنة الأولمبية الدولية مع بعض الاتحادات الدولية التى يشتهر أبطالها بالحصول على الميداليات الأولمبية مع تعاطيهم المنشطات وهذا القرار هو إجراء الاختبار للكشف على المنشطات لجميع الحاصلين على ميداليات ذهبية فى هذه الألعاب.

وإننى أتوقع أن تستمر هذه الأزمة فى الدورات الأولمبية القادمة خاصة فى دورة سيدنى ٢٠٠٠ لأن الأطباء فى بعض الدول يعملون الآن جاهدين لإيجاد بعض الأدوية التى تعمل ضد الكشف عن المنشطات وهى أزمة كبرى أخلاقية لدى هذه المجموعة من الأطباء غير المخلصين لمهنتهم، ويجب أن نتذكر جميعاً أن هذه أول أزمة سوف تؤدى إلى تكرار حدوث ما تم فى عام ٣٩٤م منذ أكثر من ١٦٠٠ عام عندما ألغيت نهائياً الدورات الأولمبية القديمة التى بدأت فى عام ٧٧٦ق. بقرار من الأمبراطور الرومانى ثيودوسيوس (Theodosius) وأعادها للوجودة مرة أخرى فى عام ١٨٩٦م بأول دورة أولمبية فى العصر الحديث بأثينا فى اليونان البير دى كوبرتان.

٦ - بعثة مصر فى دورة الألعاب الأفريقية بالجزائر ١٩٧٨ :

بعد أن وقعت مصر إتفاقية كامب ديفيد أصدرت مجموعة من الدول العربية بقيادة العراق قرار بمقاطعة مصر رياضياً، ثم جاءت دورة الألعاب الأفريقية بالجزائر وسافرت مصر للمشاركة فى هذه الدورة بأكبر عدد من الأبطال الرياضيين ومنتخبات الألعاب الجماعية والإداريين والحكام وكان الهدف من زيادة أعداد البعثة المصرية هى التأكيد على التواجد المصرى والعربى فى قارة أفريقيا.

وقبل افتتاح دورة الألعاب الأفريقية بالجزائر عقد الرئيس هوارى بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية اجتماعاً حضره كل رؤوساء الوفود المشاركة فى الدورة ورحب بكل الوفود وقدم التقدير والثناء والشكر للبعثة المصرية والتى تشارك فى هذه الدورة بهذه البعثة الكبيرة عددياً.

وخلال حفلات تتويج أبطال رفع الأثقال المصريين جاءت الأخبار بحدوث مشكلات عديدة للبعثة المصرية فى ملاعب كرة القدم وخلال مباراة كرة القدم بين كل من ليبيا ومصر فوجئ رئيس البعثة وكان وقتها الأستاذ عبدالعزيز الشافعى والذى كان يشغل منصب سكرتير عام اللجنة الأولمبية المصرية بأن الأمور تسير طبيعية فى الملعب وأن الحادث الذى أخذ أكبر من حجمه ما هو إلا مجرد احتكاك بين اللاعبين وبعضهم البعض، ونتيجة لهذا الاحتكاك بين بعض اللاعبين من مصر واللاعبين من ليبيا أن تدخلت الشرطة الجزائرية والتى كانت موجودة بكثافة كبيرة فى الملعب باستخدام الهراوات ضد بعض اللاعبين من مصر إلا أن اللاعبين من مصر قاموا برد الضرب والاعتداء بنفس الأسلوب ضد الشرطة الجزائرية وكانت هذه المباراة تذاع فى مصر على الهواء مباشرة وكان معلقنا المعروف محمد لطيف هو المذيع على الهواء مباشرة لهذه المباراة ولكنه بالغ بعض الشئ فى الخلاف الموجود وأظهر للمشاهد فى مصر أن الشرطة الجزائرية قد اعتدت اعتداء مقصوداً ومدبراً ضد المنتخب المصرى وأظهر الاعتداء وكأننا فى حرب واعتداء غاشم على البعثة، وبالرغم من ذلك فقد استكملت المباراة بصورة عادية وكأنها لم يشملها أى حادث عن الشغب فى هذا الشوط من المباراة، وبعد المباراة اتصل سفير مصر بالجزائر الأستاذ مصطفى لطفى برئيس البعثة المصرية وأبلغهم بما يلى:

«قررت القيادة السياسية فى مصر عودة كل البعثة المصرية من الجزائر فى اليوم

التالى لأحداث كرة القدم بين ليبيا ومصر، وكانت مفاجأة للبعثة المصرية لأن الأمور انتهت على خير، ولكن اتضح فيما بعد أن الوصف التفصيلى للمباراة من المعلق التليفزيونى محمد لطيف كان متضمناً مبالغة كبيرة فى الاعتداء على اللاعبين المصريين.

وفعلاً حاول رئيس البعثة الأستاذ عبدالعزيز الشافعى الاتصال فوراً بالقيادة السياسية عن طريق مجلس الوزراء فى مصر من سفارة مصر بالجزائر وكان ذلك فى الساعة ٢,٣٠ من صباح اليوم التالى، إلا أن الاتصال قد تم بين رئيس البعثة والسيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء والذى أفاد رئيس البعثة بضرورة تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية السيد محمد أنور السادات والعودة فوراً مهما كانت الظروف ويكفى تعرض الشرطة الجزائرية بصورة غير مرضية شاهدها الرئيس محمد أنور السادات بنفسه على الهواء وأصدر قراره بعودة البعثة فى ضوء ما شاهده فى التلفزيون المصرى، كما تم إبلاغ رئيس البعثة المصرية بأن الطائرة المصرية المكلفة باعادة البعثة اتجهت فعلاً إلى الجزائر وهى على وشك الوصول للجزائر العاصمة لتستقلها البعثة المصرية عائدة إلى الوطن.

وفعلاً عادت البعثة منسحبة من دورة الألعاب الأفريقية بالجزائر احتجاجاً على القصور الأمنى الموجود فى ملعب كرة القدم، وقد قدم رئيس البعثة المصرى الاعتذار لرئيس اللجنة المنظمة السيد الأستاذ زرقينى الجزائرى وهو فى نفس الوقت عضواً فى اللجنة الأولمبية الدولية من أجل انسحاب البعثة المصرية وعدم استمرارها فى الألعاب الأفريقية.

وهكذا كما كانت إحدى الأحجار التى ألقاها متفرج مشاغب موتور على ملعب كرة القدم فى استاد القاهرة سبباً فى نقل المباراة النهائية إلى فرنسا وخسارة مصر لفرصة التأهل لكأس العالم فى كرة القدم.

كانت بعض الأخطاء القانونية والتى حدثت من لاعب أو أكثر فى لقاء مصر وليبيا سبباً فى عودة البعثة المصرية بأكملها احتجاجاً لسلوك الشرطة الجزائرية والتى قامت بالاعتداء على اللاعبين المصريين فى ملعب كرة القدم وفى مباراة لم تكن الجزائر الدولة المنظمة للدورة الأفريقية طرفاً فيها.

٧ - أزمة الحصول على ميدالية أولمبية :

تواجه الرياضة المصرية عقبة كل دورة أولمبية أزمة كبيرة حيث يشعر الرأى العام المصرى بغصة كبيرة لعدم حصول المنتخبات المصرية على أية ميداليات ذهبية، خاصة بعد أن مر حوالى خمسين عاماً منذ حصلت الرياضة المصرية على آخر ميداليتين ذهبيتين فى رياضة رفع الأثقال فى دورة لندن عام ١٩٤٨ عندما حقق كل من البطلين إبراهيم شمس، محمود فياض إعجازاً رياضياً كبيراً بحصولهما على ميداليتى الوزنين الذهبتين فى رياضة رفع الأثقال.

وبالإضافة إلى شعور المواطن المصرى بالانكسار الرياضى حيث لم يعزف السلام الجمهورى المصرى منذ قامت الثورة حتى الآن فى هذا المهرجان الرياضى الكبير والذى تتطلع إلى نتائجه الشعوب فى قرابة ٢٠٠ دولة هم الأعضاء فى اللجنة الأولمبية الدولية.

ومنذ عدة دورات أولمبية يتم اتخاذ نفس القرار بتشكيل لجنة على أعلى مستوى عقب كل دورة أولمبية للبحث عن الأسباب الحقيقية لتعثر الرياضة المصرية فى الحصول على الميداليات الأولمبية ولم يتم حتى الأن وفى دورة أولمبية واحدة تشكيل هذه اللجنة قبل الدورة الأولمبية بأربع سنوات لتتولى هذه اللجنة مسئولية إعداد اللازم لتخوض المنتخبات المصرية المعترك الأولمبى وهى قادرة على تحقيق الأمل فى الحصول على الميدالية الأولمبية، وقد ظللنا فى غفوة مضى عليها قرابة ستين عاماً لم تتأهل فيها مصر لخوض تصفيات كأس العالم لكرة القدم حتى حدث الموقف المهيب بتأهل مصر لكأس العالم فى إيطاليا عام ١٩٩٠ وتعادلها مع هولندا المتقدمة عالمياً والمرشحة للمراكز الأولى فى الأدوار التمهيدية . . . وبعد هذه الغفوة وبعد ستين عاماً كاملة أصبح الرأى العام المصرى لا يقبل بأقل من التأهل لكأس العالم واتخذت عدة قرارات خطيرة عقب تعثر كرة القدم المصرية فى التأهل لكأس العالم عام ١٩٩٤ - كما تكرر نفس الحدث فى التأهل لكأس العالم لكرة القدم عام ١٩٩٨ واتخذت هذه القرارات الخطيرة عقب البادرة الأولى فى التعثر نحو التأهيل لكأس العالم عندما هزمت مصر من تونس فى المباراة

التأهيلية لكأس العالم، وتم تعديل وتغير الأجهزة القائمة بالتدريب فى قرار غير صائب ليتأكد خروج مصر من التأهيل لكأس العالم عام ١٩٩٨ لتبقى مصر محرومة من هذا التأهيل إلا مرة واحدة فقط جاءت وفق عوامل الصدفة على مدى ٧٢ سنة كاملة.

والعودة إلى موضوع الأزمة فى الحصول على الميدالية الأولمبية نتساءل لماذا يعتبرها المجتمع المصرى أزمة تواجهه؟ للإجابة على هذا السؤال نجد أنه يجب أن نعيش الأحداث التى تواكب إقامة الدورة الأولمبية حيث يتتبع المواطن المصرى يومياً وعلى مدى ساعات طويلة من الرسائل التليفزونية من الأقمار الصناعية على كافة القنوات المصرية بالإضافة إلى القنوات التى تتاح له من الأطباق والأقمار الصناعية والتى أصبحت منتشرة فى العديد من الأماكن التى يرتادها هذا المواطن فى مصر.

ويرى المواطن المصرى أبطالاً من دول عديدة أقل مكانه وتاريخاً من مصر تحصل على هذه الميداليات ومصر صاحبة المركز الأول على المستوى القارى والعربى بل أيضا العالمى باعتبارها الدولة رقم ١٤ فى عضوية اللجنة الأولمبية الدولية عام ١٩١٠ بل أنها استطاعت أن تحصل على أول ميدالية ذهبية فى عام ١٩٢٨ أى منذ سبعين عاماً فى وقت كانت هذه الدول التى تحصد الميداليات الأولمبية تعيش فى عصر الظلام الرياضى بينما مصر تعيش فى عصرها الأولمبى الذهبى بحصولها على ٦ ميداليات ذهبية وغيرها العديد من الميداليات الفضية والبرونزية.

تحليل الأزمة :

أولاً : مرت الرياضة المصرية فى الدورات الأولمبية الحديثة بالمراحل الخمس التالية:

١ - المرحلة الأولى : الانطلاق إلى الأولمبياد وقد تم ذلك بعضوية مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية فى عام ١٩١٠ ومشاركة مصر فى أول دورة أولمبية فى عام ١٩١٢ فى استكهولهم بالسويد بلاعب واحد فى رياضة السلاح.

٢ - المرحلة الثانية : العقد الذهبى فى الأولمبياد من عام (١٩٢٨ حتى ١٩٤٨) حيث استطاعت الرياضة المصرية أن تحصل على أربع عشرة ميداليات أولمبية منها ست ميداليات ذهبية، وأربع ميداليات فضية، وأربع ميداليات برونزية فى مسابقات رفع الأثقال، والمصارعة الرومانية، والغطس .

(١٩٤٨) دورة لندن آخر دورة عزف فيها السلام الوطنى المصرى

٣ - المرحلة الثالثة : أولمبياد الانكسار حيث لم تستطيع مصر أن تحصل إلا على ميدالية برونزية واحدة فى دور هلسنكى ١٩٥٢ فى المصارعة الرومانية.

٤ – المرحلة الرابعة : الاعتذار عن المشاركة فى الأولمبياد أو عدم الاستمرار فى المشاركة حيث اعتذرت مصر عن دورة ١٩٣٢ وعن دورة ملبورن ١٩٥٦ للعدوان الثلاثى كما تعثرت البعثة فى دورة المكسيك ١٩٦٨ بأسباب حرب يونيو ١٩٦٧، وعادت بعثة مصر من دورة ١٩٧٢ للهجوم الفلسطينى على مقر البعثة الإسرائيلية فى القرية الأولمبية، وانسحبت مصر من دورة مونتريال ١٩٧٦ للقرار الأفريقى بمقاطعة دورة مونتريال، وعدم السفر للمشاركة فى دورة موسكو ١٩٨٠ لانسحاب مجموعة الدول الإسلامية والعربية والصديقة احتجاجاً على غزو الاتحاد السوفيتى منظم الدورة الأولمبية لدولة أفغانستان المسلمة، وجاءت بعدها دورة ١٩٨٤ فى لوس أنجلوس، ولم تستطع مصر أن تحصل فى الدورات الأولمبية خلال هذه الفترة إلا على ميداليتين فضيتين فى المصارعة والجودو وميدالية برونزية واحدة فى الملاكمة.

٥ – المرحلة الخامسة : الأمل فى الدورات القادمة :

جاءت دورات ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٦ بمشاركات رمزية وكان هناك اتجاه بعدم المشاركة أصلاً فى الدورات الأولمبية ثم اقتصر الاشتراك على من يحصل على المراكز المتقدمة فضاعت من مصر بسبب الحروب فى المرحلة الرابعة فرصة الاحتكاك الأولمبى واختبار الأبطال وإعدادهم للدورات الأولمبية المقبلة بالمشاركة فى الدورات الأولمبية السابقة حتى لو لم يحققوا أية إنجازات بها كما ضاعت دورات ٨٨، ٩٢، ٩٦ فى القرارات الإدارية حول السفر أو عدم السفر تحقيق الميداليات أو عدم تحقيقها وضاع على مصر مرة ثانية فرصة الاحتكاك الأولمبى والمشاركة الأولمبية من أجل المستقبل.

ولو كان اشتراك مصر فى الدورات الثلاثة السابقة للتحضير للإنجازات فى الدورات التالية لكان لمصر أكثر من ميدالية أولمبية.

ولذا فإنه من المهم مشاركة مصر فى الدورات الأولمبية القادمة فى ألعاب رفع الأثقال والمصارعة والملاكمة والجودو وكرة اليد وبعض مسابقات ألعاب القوى (سباقات العدو للمسافات الطويلة أو المتوسطة) والسباحة حتى لو لم يحققوا أية

ميداليات أولمبية ولتكن المشاركة من أجل اكتساب الاحتكاك الأولمبى من أجل تحقيق الميداليات فى المستقبل.

ثانياً : يقوم المسئول الأول عن الرياضة فى مصر بدراسة الحالة التى تحيط بالأزمة بعد حدوث الأزمة ولم يفكر أى مسئول أن يبدأ هو باتخاذ اللازم بالتحضير للإعداد الأولمبى قبل الدورة الأولمبية بالوقت الكاف كما تقوم الدول المختلفة، بمعنى دراسة الأزمة قبل حدوثها وكل دول العالم المتقدمة تشكل بعثاتها الأولمبية قبل الدورة الأولمبية بأربع سنوات على الأقل، وقد استطاعت تونس فور حصولها على تنظيم دورة البحر الأبيض المتوسط عام ٢٠٠١ أن تقوم فى عام ١٩٩٥ ومن يناير على وجه التحديد بتشكيل المنتخبات الوطنية لعام ٢٠٠١ أى قبل الدورة بست سنوات كاملة وليس أربعة فقط، ولكننا فى مصر نفكر فقط فى الأزمة بعد حدوثها.

وعندما تم تطبيق ذلك لمرة واحدة قبل دورة أتلانتا ١٩٩٦ تم وضع مشروع تشكيل وتحضير البعثة الأولمبية المصرية لدورة أتلانتا ١٩٩٦ بواسطة مؤلف هذا الكتاب عندما كان يرأس جهاز الرياضة ندباً بقرار من الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى هذا الوقت فى نوفمبر ١٩٩٢ بعد تعثر البعثة الأولمبية السابقة فى دورة برسلونه١٩٩٢.

ولم تكد تنتهى انتخابات اللجنة الأولمبية المصرية الجديدة حتى طالبت باستلام مشروع الإعداد الأولى لتقوم بواجباتها واختصاصاتها فى إعداد بعثة أتلانتا ١٩٩٦ وكان جهاز الرياضة والدكتور عبدالمنعم عمارة قد حددوا بداية المشروع فى يناير ١٩٩٣ ولكن اللجنة الأولمبية المصرية بدأت أول خطوة جادة فى المشروع فى شهر أغسطس ١٩٩٣ أى بعد قرابة ٨ شهور من الموعد المحدد، وكلنا يعلم أن الإعداد الأولمبى يحتاج إلى كل ساعة وكل يوم وكل فترة تدريب ويمكن أن يتم المشروع بالصورة التى وضع من أجلها بعد ضياع ٢٤٠ يوماً من إجمالى أيام المشروع ومجموعها ١٢٩٠ يوماً فقط وبهذا أصبح الفاقد فى لحظة البداية قرابة ١٩٪ من خطة الإعداد الأولمبى لدورة أتلانتا ١٩٩٦م.

وقد بدأت الخطة فى اللجنة الأولمبية فى ظروف من القصور فى بعض نواحى الإعداد الأولمبى ولم تكد الأمور تستقر فى اللجنة الأولمبية حتى تغير وضع رئيسْ جهاز الرياضة المسئول عن المشروع مع اللجنة الأولمبية المصرية وجاء رئيس لجهاز الرياضة جديد وكان اللواء عبدالحميد الوكيل وهو لم يشارك فى التحضير الكامل للمشروع، ثم يتغير هو الآخر ليتولى الأستاذ حنفى أبو طالب منصب رئيس جهاز الرياضة وبالرغم من كفاءته الرياضية العالية ومقدرته الإدارية ومعرفته بكافة ظروف المشروع بصفة وجوده فى موقع حيوى وهام وهو قطاع البطولة قبل ذلك إلا أن تغيير المواقع لا يتيح الفرصة كاملة لاتخاذ القرارات الحاسمة فى وضع المنتخبات المرشحة لدورة أتلانتا ١٩٩٦ فى الوقت المناسب.

كما تم ترك الموضوع كاملاً للجنة الأولمبية التى غيرت فى المشروع الأصلى تغييرات جوهرية وعدلت فى الأعداد والأسماء المرشحة ولم يكن هذا فى صالح تشكيل البعثة وإلا كانت البعثة قد حصلت على إحدى الميداليات كما كان متوقعاً لها، بل أن المشاكل الجانبية شغلت المؤهلين للدورة الأولمبية والذين كانوا أساساً فى البعثة ولعل هذه الظاهرة كانت واضحة فى رياضة الملاكمة حيث ترشح للأولمبياد ٨ ملاكمين بينما رفضت ذلك اللجنة الأولمبية ووافقت فقط على ترشيح لاعب واحد منهم وبعد محاولات عديدة وبعد الرجوع إلى التصنيف العالمى تم مشاركة ٤ ملاكمين بعد شعورهم بالإحباط من الإعلان المتكرر بعدم اشتراكهم واعتزالهم التدريب والاحتكاك ثم عودتهم للمشاركة بعد خلاف كبير بين الاتحاد المصرى للملاكمة واللجنة الأولمبية المصرية، وكانت القواعد والتعليمات والشروط للمشاركة الأولمبية فى صالح الاتحاد المصرى للملاكمة لأن العامل الحاسم كان نتائج اللاعبين المرشحين فى المستوى العالمى، هذا بخلاف الفاقد الكبير الذى تعرضت له المنتخبات المصرية من حيث عدم توفر الميزانيات اللازمة مما أدى إلى قصور كبير فى تنفيذ الخطط التى وضعتها هذه الاتحادات ووصل هذا الفاقد فى بعض الاتحادات الرياضية إلى أقل من خمسين فى المائة فى العديد من بنود هذه الخطط.

ثالثاً : انهيار الرياضة على مستوى القاعدة العريضة من النشء والشباب فى الوطن.

قبل الاهتمام والرعاية بالرياضة فى مراحل التعليم المختلفة على مدى سنوات طويلة وزاد الاهتمام بإنشاء المدارس الجديد فوق الملاعب والأفنية فى المدارس المقامة كما زاد الاهتمام بحشو الذهن بالمعلومات، وأنشئت المدارس الجديدة بدون أى ملاعب أو خدمات رياضية وفنية واجتماعية، وفى الوقت نفسه زاد عدد التلاميذ فى الفصول وتكدست الأعداد إلى الحد الذى وصل فيه جلوس أربعة تلاميذ أو أكثر على مقعد يتسع لاثنين فقط منهم، وحاول بعض نظار المدارس حل هذه المشكلة بتكليف أولياء الأمور عند قبول أبناءهم فى المدارس الحكومية أن يقوموا بتوفير مقاعد لجلوس أبنائهم وهذا لم يساعد فى حل هذه المشكلة.

كما ضاعت فرصة الأبناء بعد عودتهم من المدارس من الإنطلاق إلى الحرية واللعب فى الأندية والساحات الرياضية والمراكز لزيادة الواجبات الدراسية المنزلية عليهم وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية من أجل التفوق العلمى حتى لو كان ذلك على حساب أجمل فترة من عمر الطفل والتى تتطلب الانطلاق واللعب وحرية النشاط من أجل بناء انسان يفكر ويخدم مجتمعه فى المستقبل.

كما زادات صعوبة اشتراك بعض الأسر فى الأندية الرياضية والتى وصلت حدود الأشتراك فيها إلى مبالغ تفوق قدرات الأسرة المصرية المتوسطة كل هذا أدى إلى انهيار الرياضة من أجل الممارسة للأطفال وهم القاعدة العريضة من المواطنين فى مصر بل أن من بينهم الأن من سوف يمثل الوطن فى الألعاب الأولمبية القادمة عندما يصلوا إلى عمر البطولة أو التمثيل الأولمبى والعالمى.

رابعاً : أصبحت الرياضة القمية (رياضة البطولة) فى مصر تعتمد على مبدأ المصادفة وفق نظرية العالم (مندل) فى علم الوراثة، والتى توضح أنه دائماً ما تظهر بعض الأنواع من النباتات فى الزراعات بالصدفة وتتميز هذه الأنواع بصفات وراثية ممتازة لم يكن يتوقعها أحد.

وظلت الرياضة المصرية تنتظر حدوث عامل الصدفة لسنوات الطويلة.

وعندما تحقق لمصر ذلك وظهر البطل العالمى ناجى أسعد فى دفع الجلة والذى تفوق على أبطال العرب وأفريقيا والعالم فى دفع الجلة بعد اكتشافه والاهتمام

بتدريبه على أعلى مستوى ممكن كما كانت عزيمته هو نفسه تتصف بالتحدى الهائل وانطلق إلى الأولمبياد من أجل تحقيق الأمل، عاد من دورة ميونخ ١٩٧٢ قبل أن يشارك فى الدورة بسبب انسحاب مصر مع مجموعة الدول العربية من الدورة بعد حادث احتجاز المنتخب الإسرائيلى بواسطة مجموعة من الفدائيين الفلسطينين.

واستعد البطل ناجى أسعد لخوض مسابقات الدورة الأولمبية فى مونتريال ١٩٧٦ وقبل أن يخوض تحدى الحصول على الميدالية الأولمبية انسحبت مصر من الدورة الأولمبية مع مجموعة الدول الأفريقية احتجاجاً على اشتراك نيوزيلاندا فى أولمبياد مونتريال وهى الدول التى اشتركت فى إحدى مباريات الراكبى مع دولة جنوب أفريقيا الممنوعة من المشاركة رياضياً بسبب تمسكها بالتفرقة العنصرية.

وفى محاولة البطل إحراز الانتصار الأولمبى لمصر استعد لخوض تحدى الأولمبياد فى دورة موسكو ١٩٨٠ وقبل الدورة بفترة قصيرة اتخذت مصر قراراً سياسياً بالانسحاب من المشاركة فى دورة موسكو الأولمبية بسبب اعتداء الاتحاد السوفيتى على دولة أفغانستان المسلمة تضامناً مع مجموعة من الدول الإسلامية والصديقة، وانتهى العمر الافتراضى للبطولة لدى البطل العالمى المصرى الفذ ناجى أسعد يوسف ليعتزل اللعب ويبدأ فى تكوين مجموعة من الأبطال المصريين لا يعتمدون على عنصر المصادفة ولكن يتم انتقائهم وتدريبهم بأسلوب علمى متميز واستطاع خلال فترة قصيرة ومعه مجموعة من أبطال اللعبة فى الاتحاد يشغلون مواقعهم الإدارية أن يتفوقون بلا حدود على الدول العربية والأفريقية ويحرز قرابة عشرة ميداليات مصرية فى بطولة أفريقيا فى الرمى فقط (جلة - قرص - مطرقة - رمح).

وضاع الأمل العلمى لرياضة الرمى فى ألعاب القوى فى مصر عندما انتقل البطل يائساً من اتحاد ألعاب القوى المصرى فى هذا الوقت إلى الكويت ليعمل فيها مدرباً لمنتخب الكويت للرمح.

وكان علينا أن نرى ضياع الميدالية الأولمبية التى ظهرت فى الأفق لأسباب لم تكن للرياضة المصرية دخل فيها.

خامساً : اهتمت الرياضة المصرية فى رعاية الأبطال وتكوين الاتحادات الرياضية بنظام الانتشار الأفقى والكمى بمعنى الاهتمام بأكبر عدد من الألعاب الرياضية وأكبر عدد من الأبطال الرياضيين وتكوين الاتحادات الرياضية ومنحها الإعانات حتى لو لم يكن لها أى نشاط على مستوى القاعدة أو على مستوى البطولة وأصبح فى مصر وحدها أكثر من أربعين اتحاداً رياضياً منها اتحادات لألعاب رياضية غريبة عن المواطن المصرى ولا يمارسها إلا مجموعة من الصفوة.

وهذا النظام لا يتميز به غير الدول القادرة مادياً والتى تعتمد فيها الرياضة على التمويل الذاتى بمعنى أن انشاء الاتحادات فى الدول المتقدمة رياضياً مسموح به دون أن تضيع ميزانية الرياضة فى الدول على هذه الاتحادات، أما فى مصر فكل اتحاد حتى لو لم يكن يقدم خدمات للرياضة المصرية إلا هامشياً ينتظر الإعانة بل ويطلبها وكأنها حق من حقوقه لا يمكن أن يمنعها عنه أى إنسان أو جهة.

وأصبحت الرياضة فى مصر تطلب ميزانية كبيرة لا تتحملها ظروف الدولة الاقتصادية.

وجاء ذلك على حساب الاتحادات الرياضية التى تحتاج فعلاً إلى ميزانية الدولة من أجل نشر ألعابها المناسبة للمواطن المصرى على مستوى القاعدة أو تلك الاتحادات التى وصلت إلى مستوى العالمية بتخطيط علمى واع، ولكن بميزانية محدودة لا تتفق مع متطلبات العالمية، وأصبح الأبطال فى هذه الاتحادات والتى تعتبر الأمل فى الحصول على الميداليات الأولمبية يتسولون الأموال المطلوبة لإعدادهم بينما يسعد بهذه الأموال اتحادات أخرى أنشطتها مكثفة ولكنها محدودة المستوى الأولمبى والعالمى.

سادساً : تقلص الميزانية المخصصة للرياضة المصرية بالرغم من زيادة أسعار الأدوات والأجهزة الرياضية وبالرغم من زيادة أسعار السفر بالطائرات وارتفاع مصاريف الإقامة فى الداخل إلا أن ميزانية الاتحادات الرياضية (لو قلنا مجازاً) المسئوله عن إعداد الأبطال لتخطى حاجز التحدى للحصول على الميداليات ظلت لسنوات عديدة دون أى زيادة بنفس المستوى المحدد للميزانية ولولا قيادة واعية من

المجلس الأعلى للشباب والرياضة ممثلة فى رئيس الجهاز التنفيذى الدكتور عبدالمنعم عمارة ورئيس جهاز الرياضة الأستاذ حنفى أبو طالب ورئيس قطاع البطولة الأستاذ طلعت جنيدى بتدعيم كامل من رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة الدكتور كمال الجنزورى بصرف ميزانيات إضافية للاتحادات الرياضية الناجحة لضاعت مجموعة الاتحادات الرياضية التى تقوم بالتخطيط للعالمية ومنها اتحادات كرة اليد والتايكوندو، ورفع الأثقال والجودو والتجديف والملاكمة والمصارعة والإسكواش بالإضافة إلى اهتمام الدولة بالرياضة الشعبية الأولى وهى كرة القدم بتدعيمها المستمر.

ويكفى أنه لولا المستوى المتميز لهذه الاتحادات لكانت صورة الرياضة فى مصر غير مقبولة لأن دعم هذه الاتحادات يبعث الأمل فى مستقبل مشرق بمشيئة الله.

وهذا لا يعنى الغاء الفكر المتطور نحو الاهتمام بالتمويل الذاتى للرياضة المصرية ولكن المهمات والمسئوليات القومية لبعض الاتحادات الرياضية تتطلب استمرار الدعم المالى الحكومى.

" حتى نوضح أن هذا الاتجاه صحيح نضرب مثالاً بما حدث فى انجلترا بعد أن تعثرت منتخباتها فى الدورة الأولمبية بأتلانتا ١٩٩٦ حيث لم تحصل إلا على ميدالية ذهبية واحدة وان توصلت إلى أن من أسباب هذا التعثر الغاء الدعم المالى الحكومى للاتحادات الرياضية، وتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لتبحث عن حلول لعودة الصدارة لانجلترا رياضياً وقررت البدء فوراً فى إنشاء ٣٨ ألف مدرسة للموهوبين فى كرة القدم، وكذلك فتح قرابة ألف صالة مغلقة للتنس والبدء فى تدريب مجموعة من النشء الصغير عمر ٦ سنوات على رياضة التنس قوامها ١٠٠ ألف طفل".

علاج الأزمة :

يتطلب علاج أزمة حصول مصر على ميدالية أولمبية بعد مرور قرابة خمسين عاماً على أخر ميداليتين حصلت عليهما مصر فى دورة لندن ١٩٤٨ إحداث تغيير

جذرى فى الحركة الرياضية على مستوى البطولة ونستطيع أن نضع هذه المؤشرات لعلاج هذه الأزمة.

١ - القيام بهندرة نظام العمل الرياضى المصرى[١]:

بمعنى إعادة هندسة وإدارة العمل الرياضى المصرى فى الاتحادات الرياضية وفى اللجنة الأولمبية المصرية وبالتالى داخل الإدارات المعنية بإعداد الأبطال فى جهاز الرياضة المصرى وهو الجهة الإدارية المعنية بالرياضة المصرية.

و هذا يتطلب تكليفاً محدداً لمجموعة من الاتحادات الرياضية يتم التخطيط والإعداد لها ومن ثم القيام بتنفيذها مع تحديد لوحات التسجيل الأداء وقياس مدى تقدمه وإحداث التغيير الفورى والحاسم فى القيادات أو الأجهزة التى تكون غير قادرة على إحداث التقدم المطلوب كما يتطلب الأمر الاقتناع الكامل بعدم الرضا عن الوضع الحالى للرياضة القمية فى مصر، مع القضاء على مراكز القوى فى الاتحادات واللجنة الأولمبية المصرية والذين لهم نفوذ يتعارض مع إعادة هندسة وإدارة العمل الرياضى فى مصر.

٢ - تحديد المسافات والألعاب التى تتفوق فيها مصر لمناسبتها للمواطن المصرى من ناحية ولتميز جغرافية مصر لهذه المسابقات والألعاب من ناحية أخرى وكذلك حسن انتقاء الأبطال فى هذه المسابقات والألعاب.

٣ - تكليف مجموعة من المتخصصين لوضع الخطط المناسبة لهذه الاتحادات وبما يضمن أن تكون ضمن أهداف هذه الخطط الحصول على الميداليات الأولمبية سواء فى الدورات الأولمبية التالية لهذه التخطيط أو التى سوف تعقبها بدورة أو أكثر.

٤ - تكليف أجهزة فنية على مستوى عالى من داخل الوطن أو خارجه لتتحمل مسئولية إحداث هذه الإنجاز.

٥ - توجية الميزانيات اللازمة لمتطلبات التخطيط على أعلى مستوى.

٦ - التقييم المستمر والفترى للأبطال الذين يتم ترشيحهم وكذا دقة تقييم

(١) تعنى كلمة هندرة - هندسة الإدارة أو الإدارة بالنظام الهندسى.

الأجهزة الفنية والخطط والموضوعه، والاهتمام بتقييم واحدة فقط يفقدنا الكثير من تحقيق الهدف ولا يعنى أحداث تعديل محدود فى إنتقاء الأبطال أو الأجهزة الفنية المختارة أو فى الخطط الموضوعة فشل الخطة ولكنه من أهم مراحل التقييم مع عدم المبالغة فى هذا التعديل حتى لا تتأثر الأهداف الموضوعه.

٧ - وضع الحوافز المادية والمعنوية أمام الأبطال لتكون دافعاً لهم للتقدم وارتفاع المستوى وأيضاً المحافظة عليه.

٨ - إحداث خطط موازنة للاهتمام بهذه الألعاب والمسابقات على مستوى القاعدة العريضة من النشء والشباب لتكون مجالاً للإحلال المستقبلى للأبطال بالإضافة إلى أهمية إضافة مسابقات أخرى فى ألعاب أخرى كالجمباز وألعاب القوى والسباحة وغيرها وذلك مرحلياً بالاهتمام بالمسابقات فى هذه الألعاب.

نموذج تطبيقى لعلاج الأزمة :

استطاع مؤلف الكتاب فى شهر مارس عام ١٩٩٧من وضع نموذج تطبيقى لعلاج الأزمة باسم "ترمومتر رياضى يحدد إمكانية حصول الرياضة المصرية على ثلاث ميداليات فى أولمبياد سيدنى ٢٠٠٠" وتم عرض النموذج فى المؤتمر العلمى الدولى الذى عقد فى كلية التربية الرياضية بالهرم".

وفيما يلى هذا النموذج والذى قدمه المؤلف كأحد الباحثين فى المؤتمر:

تصميم الترمومتر الرياضى :

اعتمد فى تصميم الترمومتر الرياضى على دراسة موضوعية لكافة الألعاب الواردة فى البرنامج الأولمبى، ولم يضع الباحث الفرق الشاسع بين الأرقام المصرية والأرقام الأولمبية أو الإنجازات المصرية والإنجازات الأولمبية فى الاعتبار.

لأن العنصر البشرى للمواطن المصرى لا يقل فى مجال العالمية الرياضية عن أى عنصر أخرى فى أى دولة من دول العالم فالرياضى المصرى قادر على تحقيق المستوى أو الإنجاز الأولمبى مثل غير من بين كافة الأمم المتقدمة رياضياً.

وهذا باعتبار أن يتوفر للبطل المصرى كافة متوفرات ومتطلبات البطولة الرياضية على المستوى الأولمبى.

وبالرجوع إلى الوثائق والسجلات والنتائج التى حققتها مصر فى الألعاب الأولمبية وبطولات العالم والبطولات والدورات الإقليمية والقارية والدولية توصل الباحث إلى اقتراب ما تحقق مصرياً من مستهدفات الدورات الأولمبية فى الحصول على الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية وذلك فى ظل المقاييس والأرقام المحددة بالثانية وأعشار الثانية بالسنتيمتر والمليمتر، بالجرام والمليجرام، بنقط وأرقام المستوى الصاعدة حتى لو كان المقياس اعتبارياً وليس موضوعياً.

والترمومتر الرياضى الذى تم تصميمه فى هذه الدراسة يؤكد أن المسافات التى بيننا وبين الأرقام أو المستويات التى علينا الوصول إليها لا تتطلب غير العمل العلمى المخلص الجاد وفق الإمكانات التى تتفق مع عالمية الرياضة المصرية أو أولمبية الرياضة المصرية ويخطئ من يضع فى حساب المجال الرياضى أن مصر دولة نامية من البلدان المتوسطة أو الضعيفة والتى بينها وبين الكوكبة المتقدمة ٣٠ رتبة أو يزيد يتطلب اجتيازها أولاً ثم الوصول إلى العالمية فى الرياضة.

فالرياضة فى مستوى البطولة تختلف كلية عن الإقتصاد والتعليم والتجارة ومصر فى المستوى البطولى للرياضة تستطيع أن تحقق الميداليات الأولمبية وفق شروط علمية مقننة.

وقد أعتبر الباحث ما تقدم هو مسلمة لهذا البحث ولذلك قام بوضع الترمومتر الرياضى وفق متطلبات الميداليات الأولمبية فى المسابقات المختلفة، ثم أختار من المسابقات المصرية ما يواكب فيها العالمية والإقليمية والقارية والدولية دون أى إعتبار إلا ما تحقق فعلاً وما يجب أن يتحقق.

بفرضية هامة جداً وهى أن الميداليات الأولمبية فى الدورة القادمة سيدنى ٢٠٠٠ أصبحت مطلباً حيوياً للرأى العام المصرى ولذا يجب أن يتوفر للبطل المصرى المرشح للإنجاز الأولمبى بالحصول على الميدالية ما يتوفر للبطل الأولمبى فى الدول المتقدمة، حتى لو كان ذلك على حساب توفير متطلبات أخرى يحتاجها المواطن.

والقياس بالقياس يذكر فان كوريا عندما تقدمت بطلب تنظيم الدورة الأولمبية فى سول ١٩٨٨ وكان ذلك فى عام ١٩٨١ "بالرغم من المشكلات السياسية العديدة التى كانت تواجه إقامة الدورة فى كوريا الجنورية من كوريا الشمالية والدول الشيوعية المؤيدة لها" وكانت كوريا الجنوبية قد حققت فى الدورة الأولمبية السابقة عن طلبها تنظيم أولمبياد سول وذلك فى دورة مونتريال لأنها كانت من الدول التى انسحبت من دورة موسكو ١٩٨٠ حصلت كوريا على ٦ ميداليات فقط منها واحدة ذهبية وأخرى فضية وأربع ميداليات برونزية، ولكنها وعدت الرأى العام الكورى بأن تحصل على أكثر من ثلاثين ميدالية أولمبية فى دورة سول ١٩٨٨ (٢٧:١٠) وفعلاً تم إعداد أبطالها وفق متطلبات الإعداد الأولمبى فى الدول المتقدمة وحققت كوريا فى أولمبياد سول ١٩٨٨ حلم الحصول على ٣٣ ميدالية منها ١٢ ميدالية ذهبية، وعشرة فضية، وأحدى عشرة برونزية، وكان هذا الإنجاز مروراً بدورة لوس أنجلوس ١٩٨٤ حيث ارتفع رصيدها من ٦ ميداليات فى الدورة التى سبقت طلبها لتنظيم الأولمبياد إلى ١٩ ميدالية منها ٦ ذهبية (١٥:١١).

وهذا يعود بى بالذاكرة إلى السبعينات حينما كان الكوريون ينتجون التلفزيونات الملونة المتقنة والرخيصة لكى يكتسحوا بها أسواق العالم بما فيها السوق الأمريكية واليابانية ويكتفون هم بالتلفزيون الأبيض والأسود بقرار من الحكومة وتحملوا الحرمان فترة حتى وصلوا إلى المستوى الحالى حيث يكسب العامل فى بعض الصناعات هناك ما يقابل ٢٨٠٠ دولار فى الشهر.

وهذا ما جعلنى أضع مسلمة أن الرياضى المصرى قادر على تحقيق المعجزات العالمية لو وقفت إلى جانبه الأمة ممثلة فى (أصحاب رأس المال - الرأى العام - المسؤولون - القادة) لتوفر له متطلبات العالمية ويمكن أن يتوفر ذلك حكومياً حتى سيدنى ٢٠٠٠.

وحتى أتحمل مسئوليتى كعالم من أبناء هذا الجيل فى المجال الرياضى أمام المستقبل أضع هذا البحث أمام المسئولين عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة

بقيادته التخطيطية للدكتور كمال الجنزورى وعضوية مجموعة الـ ١٣ وزيراً والذين يستطيعون هم فقط وضع هذا البحث حيز التنفيذ وحتى لا تضيع الفرصة فى بداية القرن القادم كما ضاعت العديد من الفرص فى نهاية القرن الماضى الذى نودعه مثل ما استقبلناه بجدول أعمال يتضمن نقط كثيرة مؤجلة، كل جيل يترك للذى بعده ألغاماً وطرقاً غير معبدة.

وقد قام المؤلف بإرسال نسخة من هذا البحث إلى السيد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة باليد مع الدكتور حسن مصطفى عضو المجلس الأعلى للشباب والرياضة، كما قام المؤلف بتسليمه بنفسه إلى كل من مجلسى الشعب والشورى وكذلك لجهاز الرياضة الأستاذ حنفى أبو طالب ولرئيس الجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة الدكتور عبدالمنعم عمارة، وللجنة الأولمبية المصرية ولرئيس قطاع البطولة الأستاذ طلعت جنيدى، وللأستاذ عبدالعزيز الشافعى عضو المجلس الأعلى للشباب والرياضة كما أرسله إلى كل الاتحادات المعنية بالبحث.

والترمومتر الذى تتضمنه هذه الدراسة :

يتكون من صفر درجة بداية حيث حد أعلى يساوى ٢٠٠ درجة يمثل أعلى مستوى أولمبى أو عالمى منها ٥٠ درجة للمستوى القارى (من صفر: ٥٠)، ٥٠ درجة للمستوى الإقليمى (من فوق ٥٠: ١٠٠)، ٢٥ درجة للمستوى الدولى بين مشاركات لثلاث قارات على الأقل وبحد أدنى ١٢ دولة غير مصر (من فوق ١٠٠: ١٢٥)، ٥٠ درجة للمستوى الموازى للعالمى (كأس العالم - القارات - العالم النوعية - العالم للمستويات المختلفة) من فوق (١٢٥: ١٧٥).

٢٥ درجة للمستوى العالمى والأولمبى (من فوق ١٧٥: ٢٠٠) وبهذا يبدأ الترمومتر من صفر وينتهى فى أعلى درجة أولمبية ٢٠٠ درجة.

وفيما يلى تعريف لكل مستوى:

١ - المستوى القارى :

يتضمن ما حققه الاتحاد من نتائج على مستوى المنتخبات الوطنية للكبار فى البطولات الإفريقية الخاصة بالاتحاد ودورة الألعاب الإفريقية التى تقام كل أربع سنوات وكذلك رأى الخبراء ولهذا المستوى ٥٠ درجة فى الترمومتر الرياضى وبحيث يكون للميداليات ٣٠ درجة ولرأى الخبراء ٢٠ درجة.

٢ - المستوى الإقليمى :

يتضمن ما حققه الاتحاد من نتائج على مستوى المنتخبات الوطنية للكبار فى البطولات المتوسطية (البحر الأبيض المتوسط) الخاصة بالاتحاد ودورة الألعاب المتوسطية التى تقام كل أربع سنوات.

ولهذا المستوى ٥٠ درجة فى الترمومتر الرياضى.

وبحيث يكون للميداليات درجة ولرأى الخبراء ٢٠ درجة.

٣ - المستوى الدولى :

يتضمن ما حققه الاتحاد من نتائج على مستوى المنتخبات الوطنية للكبار فى البطولات الدولية الرسمية المعترف بها من الاتحاد الدولى للعبة وبشرط مشاركة ١٠ دول على الأقل تمثل ثلاث قارات من قارات العالم.

ولهذا المستوى ٢٥ درجة فى الترمومتر الرياضى منها ١٥ درجة للميداليات، و ١٠ درجات لرأى الخبراء.

٤ - المستوى الموازى للعالمى:

يتضمن ما حققه الاتحاد من نتائج على مستوى المنتخبات الوطنية لمستويات الكبار والشباب فى بطولات كأس العالم للألعاب - كأس العالم للنوعيات المختلفة (عسكرية - شرطة - جامعات) كأس العالم للقارات - ولهذا المستوى ٥٠ درجة فى الترمومتر الرياضى منها ٣٠ درجة للميداليات و ٢٠ درجة لرأى الخبراء.

٥ - المستوى الأولمبى والعالمى:

يتضمن ما حققه الاتحاد على مستوى المنتخبات الوطنية لمستويات الكبار والشباب فى بطولات العالم، والدورات الأولمبية.

ولهذا المستوى ٢٥ درجة فى قمة الترمومتر الرياضى منها ٥ درجات للميدالية البرونزية، ١٠ درجات للميدالية الفضية ، ١٠ درجات للميدالية الذهبية علماً بأن الاتحاد الذى يحصل على الفضة تكون درجة الترمومتر فقط ١٥ درجة والذى يحصل على الذهبية تكون درجة الترموتر ٢٥ درجة فى هذا المستوى.

ملاحظة على المستوى العربى:

الباحث لم يتناول المستوى العربى فى الترمومتر الرياضى لأن معظم الاتحادات الدولية لكل الألعاب لا تعترف بنتائج البطولات العربية للألعاب المختلفة فى تصنيف الأبطال المعترف به عالمياً كما أن الاتحادات الدولية تعتبر بطولات الاتحادات العربية خارج مسئولياتها باعتبارها بطولات ذات مستوى مشاركة محدود، كما أن معظم بطولات الاتحادات العربية لا تخضع لأشراف الاتحادات الدولية، كما أن الاتحاد العربى للألعاب الرياضية من جانبه لا يهتم بمشاركة الاتحادات الدولية فى الإشراف على الدورات العربية للألعاب المختلفة.

وفيما يلى شكل بيانى للترمومتر الرياضى:

SPORT MAXIMUM MINIMUM THERMOMETER

الترمومتر الرياضى

صورة الترمومتر الرياضى

وقد توصلت الدراسة إلى أن الألعاب الأولمبية التى حققت الحد الأدنى ١٣٠ درجة من درجات الترمومتر الرياضى وبما يضمن بمشيئة الله تحقيقها لميدالية أولمبية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠ بناء على المتحقق والمتوقع وتصنيف الأبطال فى المستويات القارية والإقليمية والدولية والعالمية هى:

١ - التايكوندو.

٢ - كرة اليد.

٣ - رفع الأثقال.

٤ - الملاكمة.

٥ - المصارعة.

٦ - الجودو.

٧ - التجديف.

ويوضح الجدول التالى نتائج تطبيق الترمومتر الرياضى على الألعاب الأولمبية وفق البرنامج الأولمبى فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م، وقد استبعد الباحث الألعاب الأخرى التى لم تحقق الحد الأدنى المطلوب.

لأن الهدف كان فقط تحقيق الميداليات الأولمبية فى سيدنى... لذلك لم يتعرض البحث للألعاب التى وصلت إلى العالمية وهى غير أولمبية، أو الألعاب الأولمبية والتى وصلت إلى العالمية بعد الميداليات بعدة مراكز.

جدول رقم (١)

نتائج تطبيق الترمومتر الرياضى على الألعاب الأولمبية حتى مارس ١٩٩٧

البطولات / اسم الاتحاد	القارية ٥٠	الإقليمية ٥٠	الدولية ٢٥	كأس العالم ٥٠	العالم والأولمبياد ٢٥	المجموع ٢٠٠	الترتيب
التايكونو	٥٠	٥٠	١٠	٥٠	-	١٦٠	الأول
كرة اليد	٥٠	٣٠	٢٥	٤٥	-	١٦٠	الأول
رفع الأثقال	٥٠	٥٠	٢٠	٣٠	-	١٥٠	الثالث
الملاكمة	٥٠	٥٠	٢٠	٣٠	-	١٥٠	الثالث
المصارعة	٥٠	٥٠	٢٠	٣٠	-	١٥٠	الثالث
الجودو	٥٠	٣٠	٢٠	٣٠	-	١٣٠	السادس
التجديف	٥٠	٣٠	٢٥	٢٥	-	١٣٠	السادس

ويتضح من الجدول السابق رقم (١) ما يلى :

١ - **رياضة التايكوندو:** جاءت درجتها بالترمومتر الرياضى ١٦٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠ (٢٠) درجة فقط .

٢ - **رياضة كرة اليد:** جاءت درجاتها بالترمومتر الرياضى ١٦٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م (٢٠) درجة فقط .

٣ - **رياضة رفع الأثقال:** جاءت درجاتها بالترمومتر الرياضى ١٥٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م (٣٠) درجة .

كما أن المشكلة التى تواجه رياضة رفع الأثقال فى مصر أو فى العالم هى مشكلة استخدام المنشطات لتحقيق الانتصارات الوهمية لأنها من أكبر التحديات التى تواجه الدورات الأولمبية القادمة اعتبارا من دورة سيدنى ٢٠٠٠ لأن الأطباء يسعون للتوصل إلى أنواع من الأدوية التى تخفى آثار تعاطى المنشطات . (١-٧٩: ٨٠) .

٤ - **رياضة الملاكمة:** جاءت درجاتها بالترمومتر الرياضى ١٥٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م (٣٠) درجة .

٥ - **رياضة المصارعة:** جاءت درجاتها بالترمومتر الرياضى ١٣٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م (٥٠) درجة .

٦ - **رياضة الجودو:** جاءت درجاتها بالترمومتر الرياضى ١٣٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م (٥٠) درجة .

٧ - **رياضة التجديف:** جاءت درجاتها بالترمومتر الرياضى ١٣٠ درجة ويتبقى لها لإحراز الميدالية البرونزية فى دورة سيدنى ٢٠٠٠م (٥٠) درجة .

ويمكن لمصر الحصول على ثلاث ميداليات أولمبية فى الألعاب السابقة وفى دورة سيدنى ٢٠٠٠م كحد أدنى بمشيئة الله، وبحيث لا يؤثر على هذا العدد المحدود من الميداليات التى يجب أن تحصل عليها البعثة المصرية أية عوامل مهما كانت نوعها إذا توافرت متطلبات الإعداد الأولمبى اعتبارا من الثلث الأول من العام الأولمبى الأول (١٩٩٧) لدورة سيدنى ٢٠٠٠م وفقاً لما يلى :

١ - توفير أماكن التدريب المزودة بأحدث الأجهزة العالمية التى سوف يتم استخدامها فى الدورة الأولمبية سيدنى ٢٠٠٠ وفق موافقات الاتحادات الدولية واللجنة المنظمة على توفير هذه الأدوات.

٢ - توفير الرعاية الثقافية والاجتماعية والنفسية والفنية لأعضاء المنتخبات وبما يتفق مع الدور الذى سوف يقومون به على المستوى العالمى والأولمبى.

٣ - قيام الأجهزة الفنية على أعلى مستوى بالاتحادات الرياضية بوضع خطط التدريب من بداية عام ١٩٩٧م وحتى موعد الدورة الأولمبية فى شهر أكتوبر ٢٠٠٠م على أن تكون هذه الخطط لمدة ٤ سنوات متضمنة ما يلى:

أ - أيام التدريب ١١٤٣ يوما منها ٢٧٠ يوما فى العام الأول، ٢٦٨ يوما فى العام الثانى، ٢٩٠ يوما فى العام الثالث، ٣١٥ يوما فى العام الرابع منها، ١٢٠ يوما فى الخارج وخاصة فى كل من نيوزلاندا وسيدنى ويحدد فى السنتين الأخيرتين نفس توقيت وتاريخ الدورة فى عام ٢٠٠٠م.

ب - فترات التدريب ١٢٩٨ فترة منها ٢٧٤ فترة فى العام الأول، ٢٦٨ فترة فى العام الثانى، ٣٦٠ فترة فى العام الثالث، ٣٩٦ فترة فى العام الرابع.

جـ - ساعات التدريب ٣٠٧٩ ساعة منها ٧٦٠ ساعة فى العام الأول، ٧٤٧ ساعة فى العام الثانى، ٧٨٠ ساعة فى العام الثالث، ٧٩٢ ساعة فى العام الرابع.

د - مرات الاختبارات والقياسات للقدرات الحركية ٤٦ مرة منها ١٠ مرات فى العام الأول، ١٠ مرات فى العام الثانى، ١٢ مرة فى العام الثالث، ١٤ مرة فى العام الرابع.

هـ - مرات الاختبارات الفسيولوجية والنفسية ٣٦ مرة منها ٨ مرات فى العام الأول، ٨ مرات فى العام الثانى، ١٠ مرات فى العام الثالث، ١٠ مرات فى العام الرابع.

و - أيام المنافسات ١٥٠ يوما منها ٤٠ يوما منافسة فى العام الأول، ٥١ يوما فى العام الثانى، ٣٥ يوما فى العام الثالث، ٢٤ يوما فى العام الرابع.

ز - أيام الراحة ١٦٢ يوما منها ٥٥ يوما فى العام الأول، ٤٢ يوما فى العام الثانى، ٤٠ يوما فى العام الثالث، ٢٥ يوما فى العام الرابع.

٤ - وجود التعاون الكامل بين اللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية من جانب وبين الإدارة الحكومية (المجلس الأعلى للشباب والرياضة وجهاز الرياضة) من جانب آخر.

٥ - توفير الأموال اللازمة لكل اتحاد وبما يتناسب مع الإعداد الأولمبى فى الدول المتقدمة.

٦ - الاستعانة بالخبراء العالميين فى إعداد الأبطال فى الخارج خلال المعسكرات الخارجية، أو فى الداخل خلال المعسكرات الداخلية خاصة فى عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠ مع قيام أجهزة التدريب المصرية بالدور الرئيسى فى تنفيذ الخطط وعدم الاستغناء عنها مهما كانت الظروف لأن الأجهزة الفنية المصرية هى الأقدر على مراعاة الظروف النفسية والاجتماعية للاعبين.

obeikandl.com

٨ - عضوية مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية:

كانت مصر أول دورة إفريقية وعربية تطلب الانضمام إلى اللجنة الأولمبية الدولية فى عام ١٩١٠ وقد اعتمدت اللجنة الأولمبية الدولية أحد اليونانيين من أهالى الإسكندرية وهو مسيو انجلو بولاناكى عضواً فى اللجنة الأولمبية الدولية وممثلاً للجنة الأولمبية الدولية فى مصر حيث كان من مؤسسى الأندية المختلفة وكان من أنشط الرياضيين فى مصر.

واستمر هذا اليونانى ممثلاً لمصر وسكرتيراً عاماً للجنة الأولمبية المصرية فترة طويلة أكثر من عشرين عاماً (١٩١٠-١٩٣٢) حتى ظهرت حركة تمصير الرياضة المصرية واتفقت الاتحادات الرياضية مع وزارة المعارف على مقاطعة الأولمبياد فى عام ١٩٣٢ لوجود عضو أجنبى ممثلاً للجنة الأولمبية الدولية فى مصر وتقديم احتجاج إلى اللجنة الأولمبية الدولية بهذا الخصوص.

وقررت اللجنة الأولمبية الدولية فى أول اجتماع لها اختيار المصرى محمد طاهر باشا عضواً باللجنة الأولمبية الدولية اعتبارا من عام ١٩٣٤ وممثلاً لها فى مصر وتم اعتبار المسيو انجلو بولاناكى ممثلاً للجنة الأولمبية فى اليونان بدلاً من مصر وعندما ظهر نشاط مصر الأولمبى الملحوظ على المستويات القارية (إفريقيا) والإقليمية (بحر أبيض - العرب) بالإضافة إلى النشاط الأولمبى الملحوظ للمهندس أحمد دمرداش تونى، وافقت اللجنة الأولمبية الدولية على عضوية ثانية لمصر فى اللجنة الأولمبية الدولية للمهندس أحمد الدمرداش تونى اعتباراً من عام ١٩٦٠.

واستمر فى سجلات اللجنة الأولمبية الدولية مصر باعتبارها من الدول القليلة فى العالم والتى لها عضوان فى اللجنة الأولمبية الدولية حيث يسمح بذلك فقط للدول التى تقوم بتنظيم الدورات الأولمبية وهذا يوضح مدى خطورة الأزمة أن مصر بتاريخها العريق فى اللجنة الأولمبية الدولية كان لها عضوان فى اللجنة الأولمبية الدولية (من الفترة ١٩٦٠- ١٩٦٨) وفى سنة ١٩٩٢ طلب المهندس أحمد الدمرداش تونى من اللجنة الأولمبية قبول اعتذاره عن عضوية اللجنة

الأولمبية الدولية لظروفه الصحية ولكن اللجنة الأولمبية الدولية قررت منح سيادته العضوية الشرفية فى اللجنة الأولمبية الدولية مدى الحياة.

وبهذا ألغيت العضوية العاملة للجنة الأولمبية الدولية لأى عضو مصرى. وخلال تولى اللواء منير ثابت رئيس اتحاد الرماية رئاسة اللجنة الأولمبية المصرية طلب من الأستاذ المهندس أحمد دمرداش تونى ترشيح أحد الأعضاء المصريين للجنة الأولمبية الدولية وفعلا وافق المهندس التونى على ترشيح اللواء منير ثابت ليكون عضواً فى اللجنة الأولمبية الدولية وأرسل خطابا شخصيا إلى السيد انطونيو سامارانش رئيس اللجنة الأولمبية الدولية فى عام ١٩٩٢ ليقوم بجهوده لتكون عضوية مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية للواء منير ثابت، وقبل أن تعقد جلسة اللجنة الأولمبية الدولية للنظر فى مقترحات المهندس دمرداش تونى والذى يقدره شخصياً رئيس وأعضاء اللجنة الأولمبية الدولية.

وقد طلبت اللجنة الأولمبية الدولية من اللجنة الأولمبية المصرية ترشيح ثلاثة أعضاء لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية وبالرغم من أن العضوية الدولية من حق اللجنة الأولمبية الدولية إلا أنها طلبت من مصر ذلك وفعلاً قامت اللجنة الأولمبية المصرية الجديدة بترشيح كل من : (الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتفويض سابقاً ورئيس الجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة حاليا، والدكتور جمال الدين مختار رئيس اللجنة الأولمبية المصرية والدكتور حسن مصطفى سكرتير عام اللجنة الأولمبية المصرية) لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية مع اللواء منير ثابت وحتى تقوم اللجنة الأولمبية الدولية باختيار أحد الأعضاء الأربعة لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية عن مصر ثم إرسال كافة الوثائق والمستندات إلى اللجنة الأولمبية الدولية، كما سافر للقاء رئيس اللجنة الأولمبية الدولية فى لوزان د. حسن مصطفى سكرتير عام اللجنة الأولمبية المصرية (٩٢-٩٦) إلا أن قرار اللجنة الأولمبية الدولية فى الاجتماعات المتتالية التى تمت خلال أعوام ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦ تأجيل مناقشة عضوية مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية وبالتالى تأجلت عضوية مصر فى عضوية اللجنة الأولمبية

الدولية بعد تواجد عالمى أولمبى استمر أكثر من ٨٢ سنة مند عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٩٢ علماً بأن الدكتور جمال مختار قد أعلن اعتذاره عن الاستمرار فى هذا الترشيح وبهذا يكون الترشيح لثلاثة فقط.

وقد أتيحت لى (المؤلف) الفرصة للالتقاء أكثر من مرة بأعضاء اللجنة الأولمبية الدولية من أصدقائى فى الدول الأخرى وفى مقدمتهم السيد فرانسيس نيانجفسُّو من أوغندا عضو اللجنة الأولمبية الدولية، والدكتور فو تايبيه من الصين تايبيه عضو اللجنة الأولمبية الدولية، والسيد سام رام من جنوب إفريقيا عضو اللجنة الأولمبية الدولية، وفى كل مرة أسألهم عن سبب عدم شغل مكان مصر حتى الآن فى اللجنة الأولمبية الدولية بالرغم من موافقة اللجنة الأولمبية الدولية على عضوية زيمبابوى بعد قيامها بتنظيم الدورة الإفريقية السادسة للألعاب فى عام ١٩٩٥ بعد مصر بأربعة أعوام وكذلك عضوية إسرائيل فى اللجنة الأولمبية الدولية، وكذا عضوية لبنان والتى كانت تمر بظروف مشابهة فى العضوية الدولية مثل مصر.

كان جوابهم جميعاً أنه ما دامت مصر لم تتفق بشكل نهائى على المرشحين من قبلها لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية حيث أنه لدى السيد سامارانش رئيس اللجنة الأولمبية الدولية ترشيحين كل منهما يحمل تقديراً كبيراً لدى أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية الأول للمهندس أحمد دمرداش تونى بصفته العضو الأولمبى السابق ومن حقه أن يرشح أحد الأعضاء ليكون عضواً فى اللجنة الأولمبية الدولية، وأيضاً من حق اللجنة الأولمبية المصرية القائمة أن ترشح من تراه لعضوية اللجنة الأولمبية ولهذا لا يستطيع أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية أن يفاضلوا بين رأى العضو الدولى الأولمبى السابق ورأى اللجنة الأولمبية المصرية. لهذا يرى أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية عدم عرض الموضوع للمناقشة فى اجتماعات اللجنة الأولمبية الدولية إلا بعد أن تتفق اللجنة الأولمبية المصرية على المرشحين والمهم أن يكون هناك اتفاق فى الرأى لكل من اللجنة والأستاذ أحمد دمرداش تونى.

ولن تحل هذه الأزمة إلا إذا تم فعلاً الاتفاق، والمشكلة الحالية أن اللجنة الأولمبية الدولية بأعضائها من دول العالم (١٠٩ أعضاء يمثلون حوالى ٩٨ دولة من بين الـ ١٩٧ الأعضاء فى اللجنة الأولمبية الدولية) والذين سوف يقترعون على ترشيح أحد الأعضاء المصريين لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية بدلاً من المهندس أحمد دمرداش تونى لا يهمهم عضوية مصر فى اللجنة الأولمبية - كما أنه لا يهمهم مَن يكون العضو ما دامت تنطبق عليه شروط العضوية فى اللجنة الأولمبية الدولية وأهمها خدماته للرياضة والروح الأولمبية على المستوى المحلى والقارى والعالمى والأولمبى كما أنه من المهم أن تكون له خدمات ملموسة وأنشطة ملموسة على المستوى الأولمبى وفى الاتحادات الدولية الأولمبية وهى مواصفات تتفق وتتوفر فى كل المرشحين من مصر لعضوية اللجنة الأولمبية الدولية عن مصر.

وأصبحت مصر صاحبة التاريخ الطويل فى اللجنة الأولمبية الدولية ليس لها عضواً الآن أو ممثلاً للجنة الأولمبية الدولية فى مصر، وهذا يسبب قصوراً كبيراً لمكانة مصر على المستويات العربية والقارية والدولية والعالمية وبالرغم من أنه من المعلوم أن مكان مصر محفوظ فى اللجنة الأولمبية الدولية فمصر لها كرسى استمر على مدى سنوات طويلة يصعب إلغائه.

وفى يوم الإثنين الموافق ١١/ ٨/ ١٩٩٧ توفى إلى رحمة الله المهندس أحمد دمرداش تونى وشاركت كل القيادات الرياضية المصرية فى وداعه إلى مثواه الأخير، كما وصلت إلى أسرته وإلى اللجنة الأولمبية المصرية مشاركات العزاء بالحضور والبرق والهاتف وعن طريق وسائل الإعلام العالمية المختلفة، لأنه - رحمة الله عليه - كان شخصية عالمية يندر تكرارها فى المجال الرياضى وله خدمات جليلة للرياضة على المستوى المحلى والقارى والإقليمى والعربى والعالمى والأولمبى، كما كانت لفتة عظيمة تتفق مع شخصيته التى أعطت للرياضة بلا حدود أن يطلب إعفائه من عضوية اللجنة الأولمبية الدولية عندما شعر أنه غير قادر على العطاء وتمكن مرض كبر السن منه وكان ذلك قبل وفاته بأكثر من خمسة أعوام، وكان من الممكن له أن يستمر شاغلاً هذا المكان حتى عام ١٩٩٧ إلا أنه

فضل أن يشغل مكانه أحد الأبناء من المصريين يكون قادراً على العطاء أكثر منه.

وعندما نتناول الحال بعد وفاة الأب الروحى للرياضة المصرية المهندس أحمد دمرداش تونى نجد أن الأمر يتطلب تكاتف الجميع واتفاق مجلس إدارة اللجنة الأولمبية على المرشحين لشغل مكان مصر فى عضوية اللجنة الأولمبية الدولية، حتى لا يتكرر تأجيل هذا الموضوع فى اللجنة الأولمبية الدولية.

وأحذر هنا أن اللجنة الأولمبية المصرية لو قامت بإدارة الأزمة دون قرار واضح من مجلس إدارتها سوف يؤدى هذا إلى خلافات أخرى قد تصل إلى أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية وإلى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية وقد تكون سبباً مرة أخرى فى تأجيل شغل مكان مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية والذى تأجل لأكثر من خمس سنوات. علماً بأن الترشيح النهائى لشغل مكان مصر فى اللجنة الأولمبية الدولية هو حق أصيل لأعضاء اللجنة الأولمبية الدولية من دول العالم المختلفة، إلا أننى أعتقد أنه واجب أيضاً اتفاق مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية على الترشيح، وأضرب مثالاً لذلك أنه بعد استشهاد الشيخ الفهد الأحمد رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية تم شغل مكانه برئيس اللجنة الأولمبية الكويتية والمرشح من اللجنة الأولمبية الكويتية والمؤيد ترشيحه من كل الأعضاء العرب والآسيويين فى اللجنة الأولمبية الدولية وهو الشيخ أحمد الفهد الأحمد ابن الشهيد الشيخ الفهد الأحمد.

٩ - عضوية مصر فى اللجنة التنفيذية الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط:

مصر هى الصاحب الحقيقى لدورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط وهى صاحبة فكرة ابتعاثها إلى الوجود بفكر ثاقب من أول مصرى عضو فى اللجنة الأولمبية الدولية محمد طاهر باشا.

ومنذ عام ١٩٥١ وقبلها بعامين ظلت مصر عضواً مؤسساً فى اللجنة التنفيذية الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط ولم تكن مصر عضواً عادياً بل عضواً مؤثراً وله مكانة عظيمة وسط مجموعة الدول الأوربية والعربية الأعضاء فى هذه اللجنة واستمرت مصر عضواً حتى عام ١٩٩٣ عندما قرر مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية فى الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٦) إلغاء عضوية الدكتور محمد حسن علاوى فى اللجنة التنفيذية الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط وترشيح الدكتور جمال مختار رئيس اللجنة المصرية الأولمبية باسم مصر فى هذه اللجنة. وقد كان القرار مفاجئاً لكل أعضاء اللجنة الدولية وخاصة المجموعة العربية والتى وجدت من الدكتور محمد حسن علاوى كل تعاون صادق ونجاح كبير فى عضوية اللجنة حيث كان يقوم بتقديم الخدمات لكل الدول الأعضاء على مدى عضويته لمدة ثمانى سنوات.

وكانت المفاجأة كبيرة للأعضاء الدوليين فى اللجنة التنفيذية الذين كانوا يعلمون أن مصر سوف تستمر فى ترشيح عضوها الإيجابى والناجح الدكتور محمد حسن علاوى وعندما وجدوا أنهم سينتخبون عضواً جديداً لا تربطهم به العلاقات الإيجابية التى تربطهم بالدكتور محمد حسن علاوى لذلك لم ينتخبوا الدكتور جمال مختار رئيس اللجنة الأولمبية المصرية. وضاعت عضوية مصر فى لجنة البحر الأبيض المتوسط بعد استمرار دام أكثر من ٤٤ عاماً.

وغابت مصر عن هذه الحركة المنبعثة من الأرض المصرية وتقف الدول الأوربية دائماً تقديراً واحتراماً لمصر فى هذه الدورة لمدة ٤ سنوات كاملة.

ومجاملة للعضو المصرى النشط الدكتور محمد حسن علاوى قامت اللجنة المتوسطية بانتخابه عضواً فى اللجنة الفنية الدولية لألعاب البحر الأبيض عن مصر دون حاجة إلى موافقة اللجنة الأولمبية المصرية باعتبار أن عضوية اللجان تحتاج شخصيات بعينها وليس دولاً كما شغل عضوية لجنة تنمية الموارد السيد محمود بركات عضو اللجنة الأولمبية.

ونتساءل هنا. هل ستستمر مصر غائبة عن هذه العضوية فى ظل اللجنة الأولمبية الجديدة (١٩٩٦-٢٠٠٠)؟ أم أن مصر ستقدم الدكتور محمد حسن علاوى أو غيره لتمثيلها فى الانتخابات الجديدة فى بارى بإيطاليا والمقرر لها ١١ يونيو ١٩٩٧.

إن الأمانة تقتضى ترشيح الشخصية التى يمكن لها النجاح وليس الشخصية التى ترغب فى شغل المكان بصفة شغلها لعضوية اللجنة الأولمبية مؤقتاً.

وقد تلاحظ أنه وحتى اقتراب موعد الانتخابات فى بارى لم يقرر مجلس الإدارة للجنة الأولمبية أى قرار بشأن ترشيح الدكتور محمد حسن علاوى لعضوية اللجنة الدولية لألعاب البحر الأبيض أو العرض على مجلس الإدارة لترشيح عضواً غيره حتى يناقش الموضوع مجلس إدارة اللجنة الأولمبية صاحبة القرار فى الترشيح لهذا المنصب.

وبعد الاجتماع فى بارى يوم ١١/ ٦/ ٩٧ كانت النتيجة نجاح اللواء منير ثابت فى عضوية اللجنة التنفيذية لألعاب البحر الأبيض المتوسط واستمرار الدكتور محمد حسن علاوى فى عضوية اللجنة الفنية لألعاب البحر الأبيض المتوسط. ويرجع ذلك إلى المساعى الحميدة التى بذلها السيد/ بشير الطرابلسى عضو اللجنة الأولمبية الدولية (ليبى)، والأستاذ سميح مدلل (سورى) عضو اللجنة التنفيذية المتوسطية والدكتور محمد حسن علاوى (عضو اللجنة الفنية لحوض البحر المتوسط) لإقناع كل من طونى خورى عضو اللجنة الأولمبية الدولية من لبنان وعمار عدادى من الجزائر للتنازل عن الترشيح للواء منير ثابت وقد تم هذا فعلاً للمحافظة على المكانة العربية فى اللجنة التنفيذية لحوض البحر المتوسط وفعلاً

اللواء منير ثابت والدكتور محمد حسن علاوى والمؤلف الدكتور اسماعيل حامد فى دورة برشلونة ١٩٩٢

تمت الانتخابات ونجح اللواء منير ثابت لتعود عضوية مصر فى اللجنة التنفيذية للألعاب المتوسطية مرة أخرى ويبقى الدكتور محمد حسن علاوى والسيد محمود بركات أعضاء فى اللجان المنبثقة عن اللجنة التنفيذية وأهمها عضوية الدكتور محمد حسن علاوى فى اللجنة الفنية .

١٠ - الاحتراف فى الرياضة المصرية :

واجهت الرياضة المصرية فى عام ١٩٩٣ أزمة كبيرة هددت فيها الأندية المصرية خاصة تلك التى جاءت شهرتها من كرة القدم بعدم الاستجابة لنظام الاحتراف الذى أعده الاتحاد المصرى لكرة القدم برئاسة اللواء يوسف الدهشورى والذى كان متحمسا لوضع نظام جديد للاحتراف بدلاً من لائحة الجوهرى للانتقالات للاعبى كرة القدم والتى وضعها فى عام ١٩٩٠ .

وأثيرت قضية الاحتراف بشكل كبير فى شهر يوليو ١٩٩٧ ووصلت أسعار بعض اللاعبين إلى قرابة المليون جنيه مصرى وكان لا بد أن تدار أزمة الاحتراف الرياضى فى مصر بأعلى قدر من المسئولية من المجلس الأعلى للشباب والرياضة وقد أدارها الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى وقتها ومعه (مولف) هذا الكتاب بصفته رئيساً لجهاز الرياضة خلال حدوث الأزمة .

وظهرت بوادر الأزمة فى مجال كرة القدم حيث استمرت لائحة الانتقالات التى وضعها مدرب منتخب مصر لكرة القدم والذى صعد به إلى كأس العالم فى كرة القدم عام ١٩٩٠ محمود الجوهرى واعتمدها الدكتور عبدالأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى هذا الوقت، وكانت ترتكز على تقييد حرية اللاعب لمدة ثلاث سنوات خلال تعاقده أو بست سنوات فى خدمته لناديه بشرط أن يكون مسجلاً فى الفريق الأول، وفى عام ١٩٩٣ جاء موعد تطبيق قواعد ١٩٩٠ بشكل كبير وعلى عدد من اللاعبين فى كرة القدم ولحماية حقوق الأندية أصدر الاتحاد المصرى لكرة القدم تعليمات جديدة للانتقالات فى عام ١٩٩٣ كانت أهمها استفادة النادى بـ ٥٠٪ من العقد واللاعب ٤٠٪ والاتحاد ١٠٪ وكلها محاولات لعلاج أزمة الاحتراف فى الرياضة المصرية، لأن الاحتراف الرياضى يتطلب دعماً مادياً كبيراً تحصل عليه كل الدول الموجود لديها احتراف من المراهنات على نتائج المباريات والذى يعود بدخل كبير جداً على اللاعبين والإداريين وعلى الاتحادات الرياضية نفسها، وحيث أن مصر ممنوع فيها المراهنات بالرغم من إمكانية وضع نظام مقبول اجتماعياً لتوقع نتائج المباريات وقد سبقتنا

إليه مجموعة كبيرة من الدول العربية وفى مقدمتها الأردن وتونس ولبنان وقد حصلت على تدعيم مالى للرياضة بالملايين من الدولارات والجنيهات إلا أن مصر لم تبدأ فى اتخاذ خطوات إيجابية فى هذا الموضوع، لذلك اعتقدت الإدارة الرياضية الحكومية ممثلة فى الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة وجهاز الرياضة أن تطبيق نظام للاحتراف بدون أن يسبقه دراسة واعية لمتطلبات هذا الاحتراف يمكن أن يقضى على مقومات الارتقاء بالرياضة المصرية.

لذلك فقد وجه جهاز الرياضة دعوة لمجموعة من الأندية الرياضية للتواجد فى مقر المجلس الأعلى للشباب والرياضة يوم ١٩/ ٧/ ٩٣ لمناقشة هذه الأزمة والخروج بمجموعة من المقترحات يمكن أن تسهم فى تطبيق نظام الاحتراف وفى نفس الوقت لا يتضرر منها الأندية والاتحادات الرياضية المعنية.

وفى الاجتماع طلب صالح سليم رئيس النادى الأهلى فى بداية الاجتماع ضرورة إلغاء لائحة الاحتراف لأنه ليس احترافاً بالمرة وإنما هو إرهاق مادى

اللجنة التى ادارت أزمة الاحتراف فى كرة القدم فى سبتمبر ١٩٩٣. المؤلف د. اسماعيل حامد رئيس جهاز الرياضة مع رئيس قطاع البطولة الدكتور فاروق عبدالوهاب ورئيس الاتحاد المصرى لكرة القدم اللواء يوسف الدهشورى

للأندية دون فائدة ودون مبرر، وقال: إننا إذا كنا نريد إصلاحاً للكرة فلا بد أن يكون لدينا رغبة صادقة لذلك وخاصة من جانب الدولة والمسئولين.

واعترض جلال إبراهيم رئيس نادى الزمالك على لائحة الاحتراف وقال: إنها وضعت بنظام خاطىء لأنها وضعت دون أخذ رأى الأندية فيها ولذلك فتطبيقها سوف يصل بنا إلى نتائج عكسية.

رضا عبدالعال
الذى أشعل سعره أزمة الاحتراف

وقال: إن القضية ليست قضية رضا عبدالعال وهل يلعب للأهلى أم للزمالك ولكن القضية تخص جيلاً من اللاعبين رضا عبدالعال هو واحد منهم، وكان يجب على اتحاد الكرة أن يستطلع رأى الأندية والمختصين ورجال القانون والأعمال قبل وضع تلك اللائحة والتى إن طبقناها ونحن فى هذه الحالة من عدم وجود سيولة مادية فسوف تتسبب فى سقوط هذه الأندية وتهوى بها إلى منحدر خطير.

وعقب اللواء الدهشورى حرب رئيس اتحاد الكرة على كلمة جلال إبراهيم وقال: بالفعل لن يكون لدينا احتراف بدون سيولة مادية، ولن نتمكن من تنفيذ لائحة الاحتراف إلا إذا توافر الدعم المادى والموارد المالية الكافية للأندية وعاب اللواء عبدالمنعم الحاج رئيس نادى الترسانة الطريقة التى تم بها وضع لائحة الاحتراف دون أخذ رأى أصحاب المصلحة وهى الأندية.

أما عصام عبدالمنعم وكيل اتحاد الكرة فأكد أن الاحتراف يعنى الالتزام وتقنين حدود وحقوق الأندية واللاعبين ولا بد لهذا الاحتراف أن يتلاءم مع طبيعتنا كدولة فقيرة ولذلك فلا بد من وضع جدول الاحتراف الخاص باللاعبين والذى يحدد خلاله فئة اللاعب وسنه وعمره الكروى ودرجة عطائه وبالتالى يمكننا وضع حد أقصى لأسعار اللاعبين حتى لا تتعرض الأندية لحالة الإفلاس.

وأبدى إبراهيم الجوينى رئيس النادى الأوليمبى استياءه من الحديث عن الاحتراف ومعظم أندية الدورى الممتاز لا تمتلك ملاعب قانونية، وقال: لا بد من تحديد سعة الملاعب ولا بد أن يكون هناك تنسيق بين الأندية واتحاد الكرة

والتليفزيون للاتفاق على المباريات التى يذيعها التليفزيون وأن يكون للأندية نصيب من الأموال التى يدفعها التليفزيون لنقل المباريات، وأن يتم وضع إعلانات فى الملاعب بطريقة منظمة وأن يكون هناك ما يسمى بالتمويل الشعبى للأندية.

واتفق محمد رحيل رئيس النادى الإسماعيلى مع الجوينى فى رأيه وأيدهما سيد متولى رئيس النادى المصرى، وطالب متولى بالتصويت على لائحة الاحتراف من جانب رؤساء الأندية وهل يتم تطبيقها أم تنفيذها.

وأكد المهندس حسنى عبدالجليل رئيس نادى القناة بإلغاء نظام الاحتراف كلية لأنه مستحيل تطبيقه فى ظروفنا المادية الصعبة التى نعيشها.

وقال عبدالمنعم شيحة رئيس نادى شبين أن الاحتراف الذى نتحدث عنه اليوم تهريج وكيف يطبق ناد مثل جمهورية شبين الاحتراف ورصيده المالى مائة جنيه فقط توجد فى خزينته.

وطالب كل من إبراهيم مجاهد رئيس نادى المنصورة وعادل أيوب سكرتير نادى المقاولون، وفرج بيومى عضو مجلس إدارة نادى الاتحاد السكندرى بضرورة مراجعة لائحة الاحتراف وتعديلها قبل تطبيقها.

وفى نهاية الاجتماع تم إعداد تقرير عن نتائج الاجتماعات مع الرأى الفنى حول الموضوع وتم عرضه على القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة واتخذ القرار التالى والذى يتفق مع صلاحية قانون الهيئات ويدخل فى صميم عمل جهاز الرياضة.

«قرر جهاز الرياضة إيقاف العمل بلائحة الاحتراف الجديدة والتى اعتمدها مجلس إدارة الاتحاد المصرى لكرة القدم على أن يقوم الاتحاد بإجراء التعديلات اللازمة بها والتى تتفق مع رغبة الأندية الأعضاء بالاتحاد على أن تعرض اللائحة على الجمعية العمومية للاتحاد وبعد الموافقة عليها تحال إلى الجهة الإدارية (جهاز الرياضة) لإبداء الرأى وفى حالة الموافقة عليها من الجهة الإدارية تطبق فوراً.

ومنذ هذا التاريخ توقف الحديث فى اتحاد كرة القدم عن لائحة الاحتراف فى كرة القدم وسكنت الأمور معتمدة على لائحة انتقالات اللاعبين فقط والتى يدعمها قرار مجلس إدارة الاتحاد بالنسب المالية التى يتم تسديدها إلى كل من نادى اللاعب واللاعب نفسه والاتحاد المصرى لكرة القدم.

وبالرغم من عدم وجود لائحة احتراف إلا أن الأزمة قد انتهت وأصبحت قواعد الانتقال وضوابطها هى المنظم الحقيقى للاحتراف فى مصر.

ثم جاءت بعد ذلك أزمة الاحتراف فى كرة اليد والتى ظهرت فيها مشاكل عديدة وتم حرمان عدد كبير من أبطال مصر فى كرة اليد من السفر للاحتراف فى الخارج لحاجة المنتخب القومى الذى كان يستعد للبطولات المختلفة وللدورة الأولمبية وأثيرت فى كرة اليد نفس القواعد التى واجهت كرة القدم، كما أوقف جهاز الرياضة بقرار من الأستاذ حنفى أبو طالب رئيس الجهاز قرارا للاتحاد المصرى لكرة السلة بخصوص انتقالات اللاعبين فى عام ٩٦ بعد أن اجتمعت الأندية الكبرى فى كرة السلة وقررت تجميد لعبة كرة السلة فيها احتجاجاً على نظام الانتقالات الذى قرره مجلس إدارة الاتحاد بدون الرجوع إلى الأندية وبدون وضع مصالح الأندية واللاعبين فى الاعتبار.

وتكرر نفس الشىء فى السباحة عام ١٩٩٧ عندما قرر الاتحاد اعتماد نظام انتقال اللاعبين من خلال تسديد مبالغ مالية لصندوق الاتحاد المصرى للسباحة وقرر جهاز الرياضة إيقاف نظام نقل اللاعبين بعد أن تكرر احتجاج الأندية على ذلك كما قرر جهاز الرياضة تسديد المبالغ التى استلمها الاتحاد من الأندية إلى الأندية من ميزانية الاتحاد لدى جهاز الرياضة، وقد احتج رئيس ومجلس إدارة الاتحاد على هذا القرار وتم الاحتكام إلى الدكتور عبدالمنعم عمارة فى عام ١٩٩٧ والذى أصبح رئيساً للجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومازالت عملية رد الأموال معلقة حيث استلمت الأندية المبالغ المسددة للاتحاد من جهاز الرياضة ويصر الاتحاد على استردادها مرة أخرى.

وأزمة الاحتراف فى مصر لا بد أن تدار فى ظل الظروف الاجتماعية التى تعيشها مصر وفى ظل تعاليم الدين الإسلامى ولا بد من صدور فتاوى دينية تتيح جمع المال من أجل النهوض بالرياضة، ويمكن أن نصل إلى حلول وأفكار ومسميات تقبل اجتماعياً ودينياً لتمويل الرياضة حتى لو قرر المجلس الأعلى للشباب والرياضة إصدار شهادات استثمار ذات جوائز مرتبطة بتوقع نتائج المباريات وتكون هى أولى خطوات تمويل الاحتراف ليس فقط فى كرة القدم ولكن فى كل الألعاب التى يحبها المواطن المصرى.